بسم الله الرحمان الرحيم

وبه نستعين

المقدمة :

يعتبر الزواج من بين النظم الإجتماعية في حياة الإنسان، فعليه تنتظم الحياة ككل، خاصة إذا روعي قيامه على أسس إجتماعية متينة، إذا عن طريقه تنتظم الأسرة والمجتمع .

ولقد عرف الإنسان هذا النظام منذ القديم بأشكاله وأنواعه المختلفة من الشيوعية الجنسية إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة المعروف حاليا. كما أن سبل الاختيار للزواج هي الأخرى عرفت أشكالا ومجالات كثيرة تختلف باختلاف المجتمعات، فهناك من يفتح مجال الاختيار هذا بشكل واسع، وهناك من يضع له قيودا وحدودا ينبغي للفرد أن يقف عندها ولا يتجاوزها، فعلى سبيل المثال هناك بعض المجتمعات من تحرم الزواج على أساس عرقي أو طبقي أو اجتماعي أو حتى ديني، لكن وبالرغم من ذلك هناك مجتمعات أخرى سواء كان ذلك قديما أو حديثا من لا تهتم بهذه القيود ولا تلتزم بها، الشيء الذي ساعد على ظهور بعض الزيجات غير المتجانسة في العديد من المجالات كالجنس أو العرق أو الدين واللون والمجال الجغرافي ....إلخ، وهذه الزيجات هي التي يطلق عليها في علم الاجتماع « بالزيجات المختلطة » .

فهذا النوع من الزواج كان ولايزال قائما إلى يومنا هذا لكنه يختلف عما كان عليه قديما، حيث أن تلك الزيجات كانت تعتبر مختلطة لمجرد بعض الفروق الطبيعية بين الزوجين والتي لم تصبح في أيامنا هذه كمعيار للإختلاط، ومن أمثلة ذلك، الإختلاط في العرق أو اللون أو الطبقة .

أما الزيجات المختلطة المعروفة حاليا والمتفشية عبر أنحاء المعمورة هي التي يكون فيها الشريكان مختلفان جذريا سواءا من حيث الإنتماء الجغرافي والثقافي واللغوي والديني أوبصفة عامة الإثنولوجي .

وهذا ما نود في بحثنا هذا الإطلاع عليه والكشف عنه بطريقة علمية سوسيولوجية أي دراسة ظاهرة « الزواج المختلط » والبحث عن مزاياها وأسبابها وكذا إنعكاسها على الزوجين وعلى الحياة الأسرية عموما.

وقد يساعد على تفشي هذه الظاهرة عدة أسباب والتي بيناها في بحثنا هذا على شكل فرضيات من بينها، فرض قيود صارمة على حق الأفراد المهاجرين بعدم إصطحاب من يريدون أن تشاركهم حياتهم من نفس المجتمع والثقافة واللغة والدين، مما يضطرهم بعد ذلك إلى اللجوء إلى الزواج من أجنبيات عنهم كحل بديل، أو لسبب ظروف الحياة والإقامة والعمل في الخارج والمتمثل في عامل الهجرة عامة والتي حتمت هذا النوع من الزواج للإستقرار في دولة العمل، أو لسبب الهجرات غير المشروعة وغير القانونية بغرض إكتساب الوثائق الرسمية اللازمة للإقامة، أو أنها نتيجة تفشي أفكار وعادات وقيم مشوهة لدى المغترب بعدما إستقلب واندمج ضمن المجتمع الجديد، وهذا في حد ذاته يمكنه أن يؤدي إلى أسباب ضمنية أخرى وهذا ما نود الكشف عنه من خلال هذه الدراسة.

ونظرا لتشعب هذه الظاهرة إرتأينا لدراستها من أوجه رؤى مختلفة من أجل الإلمام بالموضوع من كافة الجوانب ويستدعي ذلك التركيز على الظاهرة نفسها وتحديد الجوانب الهامة التي تتطلب الدراسة والبحث ولابد من معرفة أصولها وكيفية نشأتها والأسباب التي أدت إلى قيامها وكذلك عن طريق الدراسة النظرية والميدانية يمكننا الوصول إلى الصورة الواقعية للظاهرة الناجمة عن الهجرة الخارجية سواء كان ذلك على العلاقة الزوجية أو على تربية الأبناء .

وقبل الدخول في التفاصيل، نود الإشارة إلى أننا قسمنا بحثنا هذا إلى بابين ، الباب الأول تمحور في الجانب النظري والذي إحتوى على ستة فصول ، والباب الثاني والمتمثل في الجانب الميداني للبحث بمراحله المنهجية والتحليلية والذي احتوى هو الآخر على ثلاث فصول مهمة.

وعلى رأس هذين البابين، قمنا بالتمهيد للبحث عن طريق المقاربة المنهجية والتي خصصت لتحديد المفاهيم التي تخدم الموضوع ثم طرح الإشكال والفرضيات .

وفيما يلي سنبرز عن محتويات كل فصل من الفصول النظرية والميدانية.

فالفصل الأول من الجانب النظري خصص لتقديم اهم الدراسات السابقة التي قامت بمعالجة الظاهرة التي قمنا بدراستها وهي "ظاهرة الزواج المختلط " .

اما الفصل الثاني خصص لدراسة الإختيار للزواج لماله من أهمية للتطرق إليه في هذا البحث قبل الدخول في صميم الموضوع، إذ أنه لا يمكننا دراسة الزواج المختلط من غير أن ندرس الزواج في حدذاته فهذا يساعدنا في فهم الظاهرة لأن الزواج المختلط يعتبر أولا وقبل كل شيء إرتباطا بين جنسين إختارا الزواج لأسباب معينة وأنه يمر بمراحل الزواج العادي وهذا ما جعلنا نتطرق إلى هذا الفصل أي « الزواج » والإختيار له ودوافعه...ذلك أنه سلوك إجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة نابعة عن حاجة أساسية لدى الفرد وأن عملية الإختيار هي التي تمهد للزواج وتكوين الأسرة، وأن الزواج هو مؤسسة مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى ، لأن الزواج موجود في كل زمان ومكان فالناس لا يختلفون في مسألة الزواج في حد ذاته ولكن يختلفون في إختيارهم لشريك الحياة ويتفاوتون في الأسباب التي دفعتهم إلى إختيار شخص دون الآخر، هذا هو حال المغترب الذي لا يجد أمامه سوى الحل بالإرتباط بأجنبية عنه، كونه مقيم في المهجر أو لأسباب أخرى التي سنكشف عنها في هذا البحث .

واعتمدنا في هذا الفصل على خمسة مباحث رئيسية، فالمبحث الأول شمل التعريف بعملية الإختيار للزواج عموما، والمبحث الثاني بينا فيه المقاييس أو العوامل المساعدة في عملية الإختيار، وفي المبحث الثالث إعتمدنا على إبراز مجالات الإختيار الكبرى والمتمثلة في القيود الدينية، والقيود التي ترجع إلى إختلاف الأجناس والثقافات ثم المكانة الاجتماعية كأحد هذه المجالات وأخيرا القرب المكاني.

وفي المبحث الرابع ارتأينا إلى لدراسة أسلوب الإختيار للزواج، وفي الأخير(المبحث الخامس) أشرنا إلى عملية الخطبة والتي تعد تمهيدا للزواج عموما وللزواج المختلط بصفة خاصة.

أما الفصل الثالث للبحث فعملنا فيه لدراسة نظام الزواج عموما، وقد شمل هذا الفصل هو الآخر على خمسة مباحث، أولها أشرنا فيه إلى أهمية الزواج، في المبحث الثاني بينا دوافع الزواج والتي حددناها في خمس عناصر أساسية، وفي المبحث الثالث عملنا على إبراز شروط صحة الزواج، ورابعا بينا الحقوق والواجبات المترتبة عن الزواج عموما ،وشمل المبحث الأخير على بيان مفهوم الزواج بين الشرائع السماوية الثلاث : الديانة اليهودية، المسيحية، والإسلام لأن هذا المبحث له علاقة وطيدة لفهم ظاهرة الزواج المختلط .

وقد قام تركيزنا أكثر في دراستنا هذه على الفصل الرابع حيث مس صميم الظاهرة نفسها - ظاهرة الزواج المختلط – حيث شمل هذا الفصل على تسع مباحث لا يقل أحدهم أهمية عن الآخر، ففي البداية قمنا بتعريف هذه الظاهرة، ثم قدمنا نبذة تاريخية عنها، وبعد ذلك تعرضنا إلى أسباب حدوث هذه الظاهرة عموما، أما في المبحث الرابع طرحنا فيه إشكالية الزواج المختلط وبعدها إرتأينا إلى بيان أوجه رؤى مختلفة للظاهرة والتي شملت المبحث الخامس والسادس والسابع والثامن : من وجهة النظرة السوسيولوجيه، ثم نظرة المجتمع أو الجماعة الإجتماعية لها، من الناحية القانونية وأخيرا النظرة الدينية لها والمتمثلة في الإسلام، ذلك أن الدين الإسلامي لا يمانع من زواج المسلمين من أهل الكتاب وكان دافعه الأول من ذلك هو خلق النظرة الشمولية الإنسانية ونشر الإسلام، لكن القضية اليوم دخلت عليها عوامل أخرى إقتصادية وسياسية ووطنية وقومية مما جعلها تظهر كظاهرة إجتماعية.

أما المبحث (الأخير التاسع) فقد أشرنا فيه إلى أثر هذا الزواج على الأبناء .

وبما أن بحثنا هذا يهتم بدراسة جانبان مهمان أولهما الزواج المختلط وثانهما إنعكاس هذا الزواج على العلاقة الزوجية والمتمثل في التوافق الزواجي، لذلك خصصنا فصلا بكامله لدراسة هذا الجانب، حيث إعتمدنا أيضا فيه على خمس مباحث أساسية يترأسها تحديد مفهوم التوافق الزواجي بأبعاده الإجتماعية والسيكولوجيه، ثم بينا في المبحث الثاني الإطار النظري للتوافق الزواجي لفهمه أكثر حيث تطرقنا فيه إلى نظرية « التبادل الإجتماعي » و« نظرية المساواة » ثم قياس التوافق الزواجي وتنبؤاته.

وثالثا بينا أسباب أو عوامل التوافق الزواجي والتي شملت سبع عناصر مهمة ومتكاملة فيما بينها، أما المبحث الرابع فقد ركزنا فيه على بيان نقيض التوافق والمتمثل في سوء التوافق الزواجي، وفي الأخير ربطنا بين الجانبين من الدراسة والذي يعد عمود بحثنا والمتمثل في التوافق الزواجي داخل العوائل المختلطة.

أما الفصل الأخير من البحث فقد خصصنا فيه للكلام عن ظاهرة لا تقل شأنا عن الظاهرة المراد دراستها والمتمثلة في ظاهرة الهجرة الخارجية والتي تعد من بين أسباب حدوثها حيث نجدها متفشية بكثرة بين وسط المهاجرين بصفة عامة لأنهم يجدون أنفسهم منفصلين عن بلادهم الأصلي ويعيشون شبه عزلة في البلد الجديد الذي قد يندمجون فيه بعد ذلك بالتدريج من خلال ما يسمى بعملية « التلقيح الثقافي » ويواجهون مشاكل معينة كقسوة الغربة والإفتقار إلى الروابط الإجتماعية والحنين إلى الوطن من جهة أو إلى رفض بعضهم قيمهم وأصالتهم ومجتمعهم وإتخاذهم نمط جديد للحياة بالمهجر وذلك طبعا يأتي بعد مكوث هؤلاء في المهجر لمدة طويلة، وكذلك معاناة البعض منهم من الشروط الضرورية للإقامة في المهجر بصفة قانونية وصعوبة التحصل على زوجة من وطنهم، كل هذه العوامل وعوامل أخرى والتي تستحق دراسات أخرى تعمل على تفسير وفهم ظاهرة الزواج المختلط والتي شملناها في سبب رئيسي وهام وهو الهجرة، لهذا فقد خصصنا لهذه الظاهرة فصلا كاملا والذي قسم إلى أربع مباحث أبرزنا في المبحث الأول نبذة تاريخية عن الهجرة عموما ثم بينا الآثار التي تترتب عن هذه الظاهرة وفي المبحث الثالث خصصناه للتكلم عن الهجرة الجزائرية بأنواعها الداخلية والخارجية أثناء وقبل الإستعمار ثم بعد الإستقلال مع الإشارة إلى تطورات الهجرة الجزائرية عبر فترات تاريخية وأخيرا عمدنا إلى إبراز أهم نتائج تلك الهجرة على الصعيد الإقتصادي والسياسي والثقافي والإجتماعي.

بعد هذا العرض المختصر عن الجانب النظري ننتقل الآن إلى إبراز أهم ما جاء في الجانب الميداني من البحث حيث يضم هو الآخر ثلاث فصول رئيسية :

أما الفصل الاول قمنا فيه بالتعريف بميدان البحث والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها المجال الذي يتواجد فيه المبحوثين الذي إستعنا بهم في دراستنا هذه وهم من المهاجرين الجزائريين المتزوجون بأمريكيات والمقيمون هناك.

وفي الفصل الثاني فقد تكلمنا فيه عن الجالية الجزائرية المقيمة بالولايات المتحدة، تاريخ وجودها هناك، توزيعها الجغرافي و بعض الإحصائيات عن عددهم هناك.

أما الفصل الأخير والذي يعتبر لب البحث الميداني فتمثل في دراسة بعض حالات الجزائريين المتزوجين بأمريكيات والمقيمين في الولايات المتحدة وتم ذلك عن طريق إجراء مقابلات لهم ولزوجاتهم .

وفي آخر البحث وصلنا إلى بعض الإستنتاجات التي تم إستخراجها من خلال البحث الميداني والتي تفتح بابا لبحوثات سوسيولوجية أخرى .

ثم قمنا بعرض أسئلة المقابلة التي أجريناها مع مبحوثنا وتأتي في الأخير قائمة المراجع .

هذا وبإختصار أهم ماجاء في هذه الدراسة من خطوات ومن بحوث واستنتاجات والتي تم التوصل إليها بعد عمل طويل من البحث.

I. أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لموضوع الدراسة جاء بعد محاولات عديدة، إلا أن إستقر بحثنا على موضوع الزواج المختلط » وبالذات « زواج الجزائريين المهاجرين بالأجنبيات » وذلك يعود إلى أسباب ذاتية وموضوعية والتي نوجزها فيما يلي :

- بما أن هذا النوع من المواضيع يحتاج إلى وجود الباحث في أرض الميدان المتمثل في المهجر، وبما أننا نعد من المغتربيين الجزائريين، هذا ما جاب فضولنا العلمي للتطلع أكثر على الظواهر التي تنجم من الهجرة، وما يتعرض إليه المهاجرون هناك وتأتي هذه الظاهرة (الزواج المختلط) كمثال لذلك .

- إن هذا البحث سيسمح لنا بمواصلة التخصص الذي مارسناه خلال مرحلة التدرج والمتمثل في « علم الاجتماع التربوي» ، وفي نفس الوقت يدخل في إطار الدراسات السوسيولوجية المهمة في وقتنا الحالي لمعرفة ما يجري وراء هذه الظاهرة ، وفحص المعطيات السوسيولوجية التي نستخرجها وذلك بوضع الفرضيات والتساؤلات من جهة والتحليل والاستنتاج من جهة أخرى.

- يبدو الموضوع جديدا من عنوانه، ذلك أن مشاكل المغتربين عولجت بأشكال مختلفة ولاسيما موضوع الهجرة، لكن النتائج المترتبة عنها لم تولى إهتماما بالغا للدراسة خاصة فيما يتعلق بموضوع الزواج المختلط وإن إجراء دراسة وتقصي في هذا النوع من الظواهر تعتبر من الدراسات والبحوث الهامة في هذا الميدان .

- نقص الدراسات حول هذا النوع من المواضيع، وإن وجدت فهي عبارة عن مناقشات وآراء حول الموضوع، لكن لم توجد دراسة مبنية على أسس علمية، كما أن هناك إنتشاركبير في مواضيع الزواج والأسرة ماعدا هذا النوع من الزواج أي « الزواج المختلط » .

- نظرا لتعقد وتشعب هذه الظاهرة، مما يجعلها تحتاج إلى دراسة وافية من عدة نواحي الثقافية والإجتماعية والدينية والقانونية، هذا ما جعلنا نتساءل عن العوامل الحقيقية التي تؤثر في الزواج المختلط من جهة ونتائج هذه العلاقة من جهة أخرى .

II. أهداف البحث :

ككل بحث علمي لا يخلو بحثنا هذا من أهداف تسطر أهم النقاط التي نريد الخوض والبحث فيها، ومن أهم هذه الأهداف :

تحليل وتفسير ظاهرة زواج المغتربين من أجنبيات، لمحاولة الكشف عن أهم ديناميات هذا الاختيار وأسبابه وكذا نتائجه وانعكاساته على الحياة الزوجية من جهة ، وعلى الحياة الأسرية من جهة أخرى. أي معرفة مدى التوافق بين هذين العنصرين المختلفين في العديد من المبادئ والثقافة والعرف والدين.

- من خلال دراسة هذه الظاهرة نستطيع الكشف عن المشاكل الأخرى التي يعاني منها المغترب في المهجر والتي أدت به في النهاية إلى الزواج من أجنبية وهذا ما سنبينه في شكل فرضيات .

- إننا في هذا النوع من الدراسة، نهدف إلى الكشف عن مجالين كبيرين هامين، إحداهما جعل من ديناميات إختيار الزواج بالأجنبيات بؤرة إهتمامه، والثاني يركز على معرفة آثار وإنعاكاسات هذا الزواج على التوافق بين هذين الزوجين وبالتالي أثره على الأسرة، وسوف يتم الربط بظاهرة مهمة أخرى والمتمثلة في الهجرة لمعرفة إن كانت سببا رئيسيا في هذا النوع من الزواج.

- وفي الأخير يعتبر بحثنا هذا مشروعنا الأكاديمي لنيل شهادة الماجستير .

III. الإشكالية :

منذ ولادته، يمر الإنسان بأحداث ثلاثة كبرى في حياته هي :

الميلاد، الزواج، والموت.

لذلك فيعتبر الزواج من أهم النظم الإجتماعية ومن أخطرها في حياة الإنسان إذن من وراء هذه العملية تأتي سعادة الفرد أو شقائه .

فمنذ القديم إرتضى المجتمع الإنساني لهذا النظام أن تقوم عليه علاقة الرجل بالمرأة اللذان ينظمان حدود هذه العلاقة ومداها وآثارها بالإلتزامات المتبادلة والحقوق المزدوجة لكل منهما وذلك عن طريق الإتفاق والرضا والإيجاب والقبول للوصول إلى الإرتباط الشرعي والتمهيد إلى بناء الحياة الأسرية.

إن هذا النظام لا يشكل خطورة في حد ذاته إذا رعي فيه طريقة الإختيار لأن الزواج هو الرابطة المشروعة بين الجنسين ولهما الحرية في إختيار شريك الحياة.

إن عملية الإختيار هي الظاهرة الأساسية التي تمهد تمهيدا أكيدا لهذا النظام وتكوين الأسرة كما أن الإختيار يعد أهم خطوة في حياة الإنسان إذ على أساسه يبني سعادته أو شقاءه والذي يعود فيما بعد على بناء الأسرة وتربية الأبناء، فكيف إذن بمن وقع إختياره على شريكة أو زوجة تختلف معه في الأصل والمنبت والثقافة والدين ....إلخ إنه الزواج بالأجنبيات.

تعد هذه الظاهرة واحدة من بين الظواهر التي خلفتها الهجرة الخارجية على نطاق واسع من العالم وتختلف هذه الظاهرة من حيث أهميتها وخطورتها في نفس الوقت من مجتمع لآخر، وكل له نظرته وتقييمه الخاص لها، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بمجتمع كمجتمعنا الجزائري الذي تشبع بعدة قيم ومعايير دينية وإجتماعية معينة.

فهناك العديد من الجزائريين من سمحت لهم الفرصة بمواصلة مسيرة حياتهم بعيدين عن مجتمعهم الأصلي بحثا عن ظروف ووسائل ملائمة للعيش وهذا ما أدى بهم إلى الهجرة. فإن كانت هذه الأخيرة مجرد « إنتقال من مكان إلى مكان ومن مجتمع إلى آخر أو كما يعرفها البعض على أنها إنتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للإرتزاق وكسب وساءل العيش أو لسبب آخر »[1]

فهي بهذا الشكل لها آثار إيجابية وأخرى سلبية تنعكس على المجتمع .

ومن الملاحظ أن النتائج الإيجابية للهجرة تظهر في المجال الإقتصادي، سواء بالنسبة للمهاجرين وذويهم أو بالنسبة للوطن ككل، أو بالنسبة للبلد المضيف، أما الجوانب السلبية في هذه الهجرة فتتجلى في الميادين الإجتماعية وفي أسر المهاجرين بسبب تفرق أعضاءها.

ومن المعروف أن هناك فرق كبير بين ثقافة وحضارة المجتمع الجزائري والمجتمع الغربي وأن الهجرة قد تؤدي إلى تغيرات في ثقافة الكثير من المهاجرين ونظرتهم إلى الحياة مما قد يجعل بعضهم يرفض قيمة وأصالته ومجتمعه وحتى أسرته وإتخاذهم نمط جديد للحياة بالمهجر، ومن ذلك التزوج من غير أصلهم وبلادهم أي من أجنبية عنهم .

فقد يجد المهاجر نفسه غريبا في مجتمع جديد، وهناك من يهاجر مصطحبا معه أسرته، زوجته وأولاده، لكن هؤلاء قد لا يشكلون مشكلة لأنهم يتمتعون بإستقرار أسري الذي يمكنهم في التغلب على بعض المشاكل بما في ذلك العزلة أو الوحدة أو ما يسمى « بالشعور بالإغتراب ».

لكن الشاب المغترب غير المتزوج مهما كان سنه هو الذي يهمنا في البحث.

لأنه من ناحية يعاني مرارة وقسوة الغربة، ومن ناحية أخرى وإن كان يعيش داخل جماعة معينة فهو يفتقر إلى أحد الروابط الإجتماعية بحثا عن الإستقرار بالرغم ما يعيشه أو ما يوفره من إستقرار مادي .

فبعد فترة طويلة من الإقامة في شبه عزلة يحتاج المغترب إلى من يشاركه حياته وإلا فهو يخطط إلى حياة بدون هدف، فالإنسان مهما كان كائن إجتماعي بطبعه كما عبر عنه إبن خلدون ، لذلك فهو بما يحمل من دوافع بيولوجية وإجتماعية يحتاج إلى زوجة تقاسمه حياته لأن الفرد يتزوج للعديد من الدوافع الداخلية، فالفرد يقرر بمن سيتزوج ومتى، وهو الذي يرتب شكل هذا الزواج، ولا يتم هذا الإختيار إلا وفق رغبات الشخص بصفةخاصة، وكذلك وفق الحدود والمعايير التي يرسمها المجتمع والدين سواء كانت هذه المعايير واضحة كما هو الشأن في التحريم والإباحة أو كانت تلك المعايير وفق إتجاه معين، لذلك يمكن القول بأن الإختيار للزواج هو

---

[1] - الشال (انشراح)، اللغترب ووائل الاتصال، دسار الفكر العربي، القاهرة،1987،ص15

عملية إتخاذ قرار، على الشخص أن يختار وفق أسس معينة إذا أراد إرساء علاقته الأسرية على أسس متينة تقام قواعدها أولا وقبل كل شيء على الإختيار للزواج إذا أريد له أن يكون سليما.

والسؤال المطروح هنا :

- ✓ ماهو الحال بالنسبة للذي وقع إختياره على زوجة أجنبية ؟
- ✓ هل الهجرة هي العامل الرئيسي في إتخاذ المغترب القرار بالزواج من أجنبية ؟

وبهذا يبدو تأثيرها على العلاقات الإجتماعية وكيفية الإختيار.

- ✓ ماهي أهم الأسباب التي دعت إلى قيام هذا الزواج، وما مدى إنعاكاسات هذه العلاقة على الحياة الزوجية بصفة خاصة وعلى الحياة الأسرية عامة ؟
- ✓ هل هذه الظاهرة ناجمة عن إنفتاح مجتمعنا على الثقافات الغربية، أو مايسمى بالإستلاب أو الإغتراب الثقافي ؟
- ✓ كيف يمكن لعنصرين أو شخصين مختلفين أن ينصهرا في بوتقة واحدة ؟ أو مدى التوافق بين هذين الزوجين ؟
- ✓ كما أن لقاءهما ضمن بيئة مشتركة من أجل تكوين وتنشئة أجيال في حالة سوية موحدة الشخصية والفكرة والنظرة، هل هو ممكن وإلى أي مدى يمكن تحقيقه وماهي نتائج هذا الزواج ؟.

IV الفرضيات

الفرضية العامة

يعتبر وجود المغترب الجزائري في المهجر فرصة للتعارف والالتقاء بجنسيات وثقافات مختلفة مما يتيح له المجال للاختيار للزواج ضمن تلك الجماعة أي التزوج من أجنبية عنه.

الفرضيات الجزئية

الفرضية الأولى :

يترتب على المهاجر الجزائري الزواج من أجنبية عنه بسبب القيود المفروضة عليه بعدم إصطحاب من يريد أن تشاركه حياته من نفس مجتمعه وثقافته حيث يصبح مرغما للتزوج منها كبديل للخروج من عزلته وغربته.

الفرضية الثانية :

تعد الهجرات غير المشروعة وغير القانونية سببا في زواج المغترب الجزائري من أجنبية عنه للحصول على الوثائق الرسمية والقانونية للإقامة في البلد الذي هاجر إليه والعمل فيه بصفة شرعية .

الفرضية الثالثة :

يلتجيء المغترب الجزائري إلى الزواج من أجنبية عنه، بمجرد تفشي بعض أفكار وعادات وقيم إكتسبها من المجتمع الجديد والذي إندمج فيه شيئا فشيئا.

الفرضية الرابعة :

كلما أزداد تشبث أحد الزواجان لأفكارهما وثقافتهما وقيمهما المختلفة عن الطرف الآخر، كلما أدى ذلك إلى عدم التوافق بينهما.

وبمجرد تنازل أحد الزوجان أو إشتراكهما في أحد عناصر مقومات شخصيتهما أدى إلى عملية التوافق الزواجي ولو بنسبة قليلة.

V تحديد المفاهيم

تمهيد:

نود في هدا المجال تحديد و تعريف بعض المفاهيم و المصطلحات وإعطاءها تفسيرات علمية مقتبسة من الكتب المتخصصة والمعاجم العلمية تدخل كلها في ميدان علم الاجتماع و تدخل أيضا ضمن الظاهرة التي نريد معالجتها وإعطائها تفسيرات علمية مقتبسة من الكتب المتخصصة والمعاجم العلمية تدخل كلها في ميدان علم الاجتماع وتدخل أيضا ضمن الظاهرة التي نريد معالجتها واكتشافها وإعطائها تفسيرا علميا والمتمثلة في ظاهرة الزواج بالأجنبيات كون أن المواطن الجزائري أو غيره من جنس آخر لا يرتئي إلى الزواج من أجنبية إلا إذا كان يعيش في مجتمعها أو هي موجودة في بلده إذا أمكن ذلك أي يكون مهاجرا . لذلك فقد ركزنا على أهمية تحديد هذا المفهوم وسوف نقوم بالبحث فيه أيضا على المستوى النظري لماله من أهمية بالغة في تحديد الظاهرة، ثم مفهوم الزواج والإزدوجامية والإجزوجامية لما لها من علاقة وطيدة في ظاهرة الزواج بالأجنبية، لأنه لا يوجد مفهوم بالمعنى الذي نريده أي الزواج بالأجنبيات، أو الزواج المختلط، لكن الإجزوجامية والإندوجامية هذه الظاهرة وبعدها الإجتماعي وعملنا على إدخال مفهوم لا يقل أهمية عن المفاهيم الأخرى والمتمثل في مفهوم التوافق أو التكيف.

1. **مفهوم الهجرة** :

يمكن تفسير ظاهرة الهجرة من زوايا مختلفة، وفي ميادين متعددة، فقد أورد علماء النفس والإجتماع واللغة وآخرون عدة تعاريف لهذه الظاهرة، أما المعنى العام للهجرة فهو: الإنتقال من أرض إلى أرض ، ومن الناحية اللغوية فتتحدد كالتالي :

« الهجرة تعني الترك، ويقال هاجر المكان أي تر كه وغادره، وهاجر من بلدة إلى بلادة أخرى، وكما ورد في القران الكريم : ألم تكن أرض ا واسعة فتهاجروا فيها -سورة النساء الآية 97- »[1] .

وفي علم النفس يعرفها وليم ما كد وجل على أنها :

« غريزة فطرية في الإنسان، أي إستعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين مثل غريزة التماك والغريزة الجنسية وغريزة المقاتلة »[2].

ما الهجرة من الناحية الإجتماعية فتدل على :

« تبديل الأفراد أو الجماعات لمحل الإقامة بشكل دائم نسبيا لغرض من الأغراض من أو إلى بلد معين »[3].

كما يعرفها محمد عاطف غيث على أنها:

« الهجرة هي الإنتقال الفيزيائي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى أو من قرية إلى مدينة بقصد تغيير دائم نسبيا لمكان الإقامة»[4]. ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص نوعين من الهجرة :

الهجرة الداخلية : هي حركة السكان بين منطقة وأخرى في الدولة الواحدة أي داخل حدود الوطن نفسه كما هو الحال بالنسبة لأبناء الريف في هجراتهم إلى المدن الصناعية .

الهجرة الخارجية : أو ما يطلق عليها البعض صفة الدولية وهي هجرة عبر الحدود السياسية ويعتبرها البعض نوعا من « النقل الدولي للموارد البشرية شبيهة بنقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي »[5].

---

[1] - جبران (مسعود)، الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1967، ص1553

[2] - الشال(انشراح)، مرجع سابق ، ص16

[3] - طفطاف (مسعود)، أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، جوان 1985، ص8

[4] - الشال(انشراح)، مرجع سابق ص18

[5] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ومن هذه التعاريف كلها للهجرة يمكن أن نستخلص بعض انواع الهجرة وهي كالتالي :

يمكن أن تكون الهجرة جماعية تحدث مثلا لأسرة، أو فردية تحدث لفرد واحد. فالهجرة الجماعية غالبا ما تكون إضطرارية أو جبرية خارجة عن إرادة الإنسان هربا من الكوارث الطبيعية وأخطارها أو من منطقة معرضة لغزو مرتقب أو وقع فعلا سعيا إلى الأمن والسلام، أي لأسباب سلبية أو لدوافع إيجابية كما يمكن الفصل بين نوعين من الهجرة من حيث الكيف : هجرة تلقائية وهجرة منظمة، وتقسم الهجرة أيضا إلى هجرة دائمة وهجرة موقوتة « فالهجرة الدائمة هي هجرة الفرد بلاده الأصلي الذي يتمتع بجنسيته وإستيطان بلد آخر ليعيش فيه بصفة مستمرة دائمة »[1].

والهجرة الموقوتة « تتحول الهجرة الدائمة إلى هجرة موقوتة برجوع المهاجر إلى الوطن الأم للإستقرار فيه تحت تأثير عوامل لم يكن يضعها في الحسبان »[2].

الهجرة غير المشروعة :

« هي إقامة المهاجر في بلد غير موطنه الأصلي بدون الإلتزام بالإجراءات القانونية الواجب توافرها للهجرة، والتي تسمح له بالخروج من بلده ودخول الوطن المهاجر إليه أو لعدم صلاحية الوثائق المحصل عليها، أو لعدم إمتلاكها مثل: شهادة الإقامة، وجواز السفر، وخاصة عدم صلاحية التأشيرة الخاصة للإقامة »[3].

2- مفهوم الإغتراب (Alienation) :

لقد ولى هذا المفهوم إهتماما عند بعض العلماء نظرا لأهميته وإستعماله كمرادف للهجرة الخارجية في بعض الحالات ويحمل أيضا معاني مختلفة تناولها بعض المتخصصين من ذلك:

الإنفصال، الإنتقال، التشيء، إنعدام القدرة والسلطة، تلاشي المعايير، العزلة...إلخ.

كما أن هناك صعوبة متعلقة بإستعمال هذا الإصطلاح وهي أن موضوع الإغتراب يتصل بعلم الإجتماع لعلاقته بتفسير أنواع السلوك الإجتماعي ويستعمل أيضا في شرح ظواهر التعصب العنصري، المرض العقلي، الصراع الصناعي والسياسي والطبقي لكن هذا التفسير لا يتسم بالموضوعية ، لكن في الآونة الأخيرة أعطي له الطابع العلمي خصوصا بعد الدراسات التي قام بها "بهادي دين" و"نتيلر(D.Dean and Nettler). ويعرف معجم علم الأجتماع الاغتراب على أنه : « الحالة السيكو- اجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريبا وبعيدا عن بعض نواحي واقعة الاجتماعي »[4].

ومن بين البحوث التي تناولت موضوع الإغتراب نجد "سيمن" (Simon) حيث حاول التخاص من الغموض والإرتباك المحاطة به وفصله بين الإستعمالات المتعددة له وتوصل إلى التحديد التالي :

« الإغتراب هو شعور ينتاب الفرد فيجعله غير قادر على تغيير الوضع الإجتماعي الذي يتفاعل معه ».

أما الإستعمال الثاني للإغتراب هو : « عدم وجود الهدف عند الشخص المغترب أي أنه لا يستطيع توجيه سلوكه ومعتقداته وأهدافه ».

أما المعنى الثالث للإغتراب هو : « عدم وجود المقاييس أي أن المغترب غالبا ما يشعر بأنه لو أراد تحقيق أهدافه فإنه يجب عليه عدم التصرف بموجب المقاييس المتعارف عليها إجتماعيا وأخلاقيا »

وقد إستعمل مفهوم الإغتراب في الميثاق الوطني الجزائري بمعنى الهجرة إلى الخارج ونقدم فيما يلي نصا عن ذلك :

---

[1] - نفس المرجع ، ص19.

[2] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] - تعريف اجرائى.

[4] - دينكين (ميشل) معجم عام الاجتماع . دار الطليعة للطباعة والنشرط2، بيروت 1986 ، ص18

« إن الإغتراب ظاهرة أفرزها الواقع الإستعماري وهو من أخطر المشاكل التي خلفها الإستعمار لبلادنا »[1].

وخلاصة القول يمكننا أن نفرق بين مفهوم الهجرة والإغتراب كالتالي :

« كل مغترب عن وطنه وأهله يعتبر مهاجرا إلا أنه لا يمكننا أن نعتبر كل مهاجر مغتربا، وخاصة إذا كانت الهجرة جماعية أو دائمة ولم يشعر فيها المهاجر بنوع من العزلة وأمكنه التكيف مع المجتمع المهاجر إليه بسهولة، هذا وقد يكون الإنسان قائما في وطنه ومع ذلك يعتبر مغتربا إذا توفرت أنواع وشروط الإغتراب، كما يمكن أن يكون الإغتراب ماديا أو فكريا أو ثقافيا أو إجتماعيا »[2].

3 – مفهوم الأجنبي (Stranger-Etranger-Alien) :

« هو الشخص المولود في بلد أجنبي ويقيم في بلد لا يكون من بين مواطنيه »[3].

« وأطلقت هذه الكلمة قديما على من لم يكن من سكان البلدة أو المدينة المقيم فيها، أما مدلولها الحديث فيقتصر على الأجنبي عن البلاد بأسرها أو الدولة التي يقيم بها من حيث جنسيته أو رعويته »[4].

وتنشىء معظم البلاد بوليسا خاصا بالأجانب(Alien Département) كما تنظم خدمات إجتماعية للأجانب والمهاجرين وتستعين بعض البلاد بالعمال الأجانب في بعض الأعمال بحيث لا ينافسون العمال الوطنيين.

والأجنبي الأصل هو الأجنبي الذي تجنس بجنسية البلاد التي يقيم بها .

4 – مفهوم الحراك الإجتماعي (la mobilité sociale) :

هو التغير الذي يحدث في المستويات الإجتماعية للأفراد والجماعات وهو على ثلاث أنواع :

1- الحراك الإجتماعي الأفقي : « وهو تبديل المركز دون تغير في الوضع الإجتماعي كتبديل الوظائف في المستويات المتساوية »[5].

ويعرفه « سيروكن » على أنه « إنتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من وضع إجتماعي لآخر ولكن على نفس المستوى، ومثال ذلك تحول المزارع إلى عامل أو بائع إلى تاجر »[6]

إن هذه الحركة لا تخرج من كونها حركة أفقية لا تؤثر في البنية الإجتماعية الأساسية .

2- أما الحراك الإجتماعي الرئيسي (عمودي) :« فهو إنتقال صاعد أو هابط على السلم الإجتماعي مما يؤثر في بنية المجتمع، والمثال على ذلك طالب من أسرة يخرج من بلده للبحث عن عمل مربح فيعجبه الحال فيستقر هناك سنوات يعود بعدها بالمال والأفكار والمشاريع التي تجعل منه رجل عمل ناجح، فينتقل بذلك من الطبقة الإجتماعية التي كان ينتمي إليها إلى طبقة رجال المال والأعمال في حركة رئيسية صاعدة »[7].

نلاحظ أن الهجرة الخارجية عامل مساعد أحيانا في ظهور الحراك الإجتماعي الرئيسي، لأن المهاجر سوف يسعى إلى أن يرتقي بوضعه الإجتماعي والإقتصادي عما كان عليه قبل رحيله. لذلك فيمكن تقسيم الحراك الإجتماعي العمودي إلى قسمين :

- إيجابي : أي تبديل المركز مع إرتفاع في المستوى الإجتماعي
- سلبي : تبديل المركز الذي يتبعه إنخفاض في المستوى الإجتماعي.

---

[1] - طفطاف (مسعود) ، مرجع سابق ، ص 22

[2] - نفس سابق ، ص23

[3] - بدوي (احمد زكي) ، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت بدون تاريخ، ص15

[4] - نفس سابق ، ص 165

[5] - طفطاف (مسعود)، مرجع سابق ، ص9

[6] - الشال (الشراح) ، مرجع سابق ، ص37

[7] - نفس المرجع ، نفس الصفحة

5- مفهوم الزواج :

نتطرق الآن إلى العنصر الثاني من البحث والذي يهمنا كثيرا في الدراسة وهو مفهوم الزواج وعلاقة هذا الأخير بعملية الإختيار لشريك الحياة.

فالزواج هو « نظام عالمي يكفل وجود علاقة دائمة بين رجل وإمرأة، لتربية أطفالهما الذين لا حول لهم ولا قوة، كما أنه يضمن إنتقال الثروة لهم وإكسابهم مكانة معينة »[1].

من هنا يتضح أن عملية الزواج هي عملية منظمة لأنها ذات أهداف وأبعاد محددة تضمن عن طريقها بناء مجتمع على أساس سليم غير فوضوي.

كما أن الزواج هو « مؤسسة إجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، ويمكن تعريف الزواج بالعلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبررها المجتمع وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية إجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها وقوانين الزواج يستلزم إستمرار وثبات العلاقات الإجتماعية والجنسية بين الشخصين المتزوجين بينما العلاقات الجنسية التي تقع خارج نظام الزواج لا يمكن أن تكون علاقات شرعية مدعومة من قبل الدين والشرع والأخلاق لذا فهي علاقات مؤقتة غير ثابتة و لا مستمرة »[2].

يمكن أن نلاحظ من خلال هذا التعريف مدى أهمية الزواج لأنه المؤسسة الوحيدة التي تعمل على ترسيخ الأواصر والرابطة الإجتماعية والإقتصادية والشرعية بين الجماعات القرابية التي تدخل في علاقات زواجية بعضها من بعض.

واعتبر الإسلام عملية الزواج ميثاقا غليظا لأنه العقد و العهد المبرم بين الزوجين للقيام بالأسرة وعدم خيانة بعضهما البعض.

ويقول ا عز وجل في ذلك : « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذى منكم ميثاقا غليظا »[3]

6- مفهوم الإضواء أو الاندوجامية (Endogamy) :

أو ما يسمى بالزواج اللحمي

« هي تلك القاعدة الإجتماعية التي تمنع أفراد جماعة معينة من الزواج بمن لا ينتمون إلى تلك الجماعة، أو لايكونون أعضاء فيها، أي أنها تحتم على الفرد الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها، ويتوسع العلماء في إستخدام هذا الإصطلاح على أي نظام لا يبيح الزواج إلا من داخل الدائرة التي ينتمي إليها الفرد ومن هؤلاء "سيرهنري مين" »[4].

كما أن الزواج اللحمي « هو ذلك النظام من الزواج الذي يفضل على غيره من قبل أعضاء الجماعة الذين يعتقدون بضرورة الإلتزام به، وعدم مخالفته مهما كانت الظروف، إذ أن مخالفته وعصيان أوامره تعني مخالفة وعصيان نظم وقوانين الجماعة ومثل هذه الحالة تستلزم العقاب »[5].

وهناك اصطلاح آخر لهذه الظاهرة والتي أطلق عليه « حق الرجال باختيار زوجاتهم من صنف معين من النساء(conubium) والذي يعني في علم الأنتروبولوجيا إعطاء الحق لصنف معين من الرجال باختيار صنف معين من النساء كزوجات لهم. ويعتبر هذا النظام من الأنظمة المغلقة طالما أنه لا يعطي الحق للرجل بالزواج من غير المرأة التي حددهاله مجتمعه ولا يعطي الحق للمرأة بالزواج من غير الرجال الذي حدده لها مجتمعها »[6].

---

[1] - السعاتي(سامية حسن) ، الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، ط2 بيروت1981، ص17

[2] - دينكين(ميشل)، معجم علم الاجتماع، ص139

[3] - سورة النساء، الاية 20

[4] - السعاتي(سامية حسن) ،مرجع سابق ،ص59

[5] - دينكين(ميشل)، مرجع سابق، ص387

[6] - نفس المرجع، ص58

واستعمل هذا الاصطلاح بكثرة كل من دوركايم وماوس في كتاباتهم الاجتماعية .

7- مفهوم الإغتراب أو الاجزوجامية أو الزواج الخارجي :

« هي تلك القاعدة الإجتماعية المناقضة للأضواء أو الإندوجامية والتي تحتم على الفرد أن يتزوج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها. فيتوسع بعض العلماء الإجتماع في إستخدام هذا الإصطلاح فيطلقون هذا المفهوم على أي نظام يبيح الزواج من خارج الدائرة التي ينتمي إليها الفرد. وأكثر قواعد الإجزوجامية ذيوعا تلك الخاصة بتحريم نكاح المحارم »[1].

« وقد يكون هذا النظام من الزواج إختياريا أيضا أو إجباريا فقد يختار الرجل إمرأة له خارج جماعته (كما هو الحال بالزواج من أجنبية عنه) أو قد يجبر على الزواج من إمرأة خارج جماعته أكانت هذه الجماعة قرية أو قبيلة أو عشيرة »[2].

8- مفهوم التكيف أو التوافق :

« يعني في علم النفس الاجتماعي تغيير سلوك الفرد كي يتفق مع غيره من الأفراد وخاصة بإتباع التقاليد والخضوع للالتزامات »[3].« أما التكيف المنشود بين الزوجين بالتقارب والتسامح بالإقرار بالقيم والاتجاهات المشتركة في حياتهم وهو من الأمور الضرورية اللازم تحقيقها في الحياة الزوجية »[4].

9- مفهوم التوافق :

فهو لا يبتعد أيضا عن مفهوم التكيف فهو أيضا مصطلح سيكولوجي أكثر منه سوسيولوجي ونريد تحديده لمدى أهميته في دراستنا للبحث عن مدى التوافق بين زوجين لا ينتميان إلى مجتمع واحد ولكل واحد منهما أسلوب ونظرته إلى الحياة ولكل منهما عادات وقيم إجتماعية معينة.

التوافق إذن يقصد به « إيجاد علاقة تتناسق بين فرد أو جماعة وموقف إجتماعي معين ويستخدم هذا اللفظ بمعنى التكيف (adaptation)على الإطلاق .

ولكن يحسن قصره على نوع من التكيف الإجتماعي أو من العلاج النفسي يقتضي من الشخص حين يواجه مشكلة خلقية أو يعاني صراعا نفسيا، أن يغير عاداته وإتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش في كنفها.

إذن كل هذه المفاهيم التي ارتأينا إلى تحديدها وإعطائها تفسيرات علمية مقتبسة من الكتب المتخصصة والمعاجم العلمية تدخل كلها في ميدان علم الاجتماع وتدخل أيضا ضمن الظاهرة التي نريد معالجتها واكتشافها وإعطائها تفسيرا علميا والمتمثلة في ظاهرة الزواج بالأجنبيات كون أن المواطن الجزائري أو غيره من جنس آخر لا يرتئي إلى الزواج من أجنبية إلا إذا كان يعيش في مجتمعها أو هي موجودة في بلده إذا أمكن ذلك أي يكون مهاجرا . لذلك فقد ركزنا على أهمية تحديد هذا المفهوم وسوف نقوم بالبحث فيه أيضا على المستوى النظري لماله من أهمية بالغة في تحديد الظاهرة، ثم مفهوم الزواج والإزدوجامية والإجزوجامية لما لها من علاقة وطيدة في ظاهرة الزواج بالأجنبية، لأنه لا يوجد مفهوم بالمعنى الذي نريده أي الزواج بالأجنبيات، أو الزواج المختلط، لكن الإجزوجامية والإندوجامية هذه الظاهرة وبعدها الإجتماعي وعملنا على إدخال مفهوم لا يقل أهمية عن المفاهيم الأخرى والمتمثل في مفهوم التوافق أو التكيف.

---

[1] - السعاتي(سامية حسن)، مرجع سابق ،ص63

[2] - دينكين(ميشل)، مرجع سابق، ص93

[3] - بدوي(احمد زكي) ، مرجع سابق، ص8

[4] - المساماني (مصطفى) ، الزواج والاسرة.المطبعة العربية، القاهرة 1977،ص110

VI –المقاربة النظرية

نظرية التغير الاجتماعي ودورها في تفسير ظاهرة الزواج المختلط

يعرف قي روتشي التغير الإجتماعي بأنه :

كل تحول ملحوظ في الزمان يمس بكيفية غير مؤقتة البناء أو سير التنظيم الإجتماعي لمجموعة معينة، ويوجه مسارها التاريخي.[1]

والتغير الإجتماعي معناه التغير الإنساني، وكل تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة[2].

وقد شغل موضوع التغير الإجتماعي معظم علماء الإجتماع الذين وضعوا أسسه ونظرياته العلمية، ذلك أن هذه العملية، هي عملية معقدة يتعقد المجتمعات التي هي دائما في حركة دائمة وتطور مستمر وتدخل فيه عوامل متشابكة ومتداخلة، فالتغير الإجتماعي إذن صفة أساسية من صفات المجتمع، ولا يمكن أن يخضع هذا التغير لإرادة معينة، بل إنه نتيجة لتيارات إجتماعية وعوامل ثقافية وإقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض[3]

نفهم من خلال هذه التعريفات أنه يمكننا التكلم عن تغير ما إذا حدث التغيير في فترة زمنية كبيرة، وأن هذا التغير يبقى دائما على كافة المستويات الإجتماعية والثقافية والفكرية وكذا المادية .

والملاحظة الثانية التي ينبغي الإشارة إليها، أنه إذا حدث تغييرا في بناء أو نظام إجتماعي ما، إلا وصحب معه تغييرات أخرى على كافة الأصعدة، فيحدث إما في التركيب السكاني للمجتمع أو في أنماط العلاقات أو في القيم والمعايير التي تؤثر بدورها في تغيير سلوك الأفراد والتي تحدد بعد ذلك إتجاهاتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الإجتماعية التي ينتمون إليها.

ويمكن أن يصدر التغير إما من صميم المجتمع وتطوره الداخلي أو بسبب دخول عناصر خارجية مفروضة أحيانا على المجتمع مثل الغزو الثقافي، فتختلف ميول الأفراد أو الجماعات والمؤسسات والمجتمعات نحو البحث عن التغير وهذا بدرجات متفاوته وحسب طبيعة هؤلاء الأفراد أو الجماعات أو طبيعة المجتمع في حد ذاته.

فالكائنات البشرية لديها نزوع نحو الرغبة في التغير ونحو رفضه، حيث توجد في كل مجتمع قوي تبحث عن دفع عملية التغير بينما هناك أيضا أولئك الذين يحاولون الإحتفاظ بالأوضاع كما هي، فالتغير يكون دائما موضع إستجابة ومعراضة.

... ويتضمن التغير الإجتماعي غالبا، إعادة تنظيم السلوك، وبعض التغيرات في القيم الإجتماعية، سواء كانت ظاهرة أو ضمنية، كما يمكن أيضا تحقيق بعض التغيرات دون إفساد مواقف حياة بعض الأفراد أو الجماعات، حيث أن هناك حتمية محتملة وهي أن أي تغير كبير أو أساسي، يكون سلاحا ذو حدين للذين يتعرضون له في الحالات التي يكون فيها الوضع الراهن أن موقف التغير التدريجي مقبولا عند أغلب الناس.[4]

ونستطيع القول أيضا أن التغير الإجتماعي يحدث حسب درجة تماسك المجتمع أي درجة قبول أو رفض هذا التغيير، كما أنه تكون سهولة حدوث التغير عندما تقل درجة تكامل الثقافة، فالمجتمع المتماسك يكون أقل تعرضا للتغير منه في مجتمع أكثر تفككا في بنائه وذلك عندما تكون الأدوار الإجتماعية ومصادر السلطة والواجبات والإمتيازات خاضعة لتقدير الفرد ذاته.

وبالرغم من أن سرعة وقع التغير الإجتماعي يختلف من مجتمع إلى آخر أو داخل المجتمع الواحد إلا أنه من الممكن التعرف على العوامل التي تساعد حدوثه بما فيها العوامل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، أو تتداخل هذه العوامل بعضها البعض، ومن بواعث التغير الإجتماعي :

[1] - 17 Rocher(Guy)Le changement social ed,H.N.H

[2] - بدوي (السيد محمد). مرجع سبق ذكره 86

[3] - نفس المرجع ص87

[4] - الخولي (سناء)،التغير الإجتماعي و التحديث ،دار المعرفة الجامعية1993 ، ص107 .

1-البواعث الإجتماعية للتغير :

ويمكن حصرها فيا العوامل التالية :

الرغبة في المكانة والإتصال بالآخرين، وواجبات الصداقة، والطبقة الإجتماعية، والساطة ومشاكل التلائم ونظام التقديم، والتوقيت ودرجة المشاركة في صنع القرار والمنافسة .

2-الإتصال :

غالبا ما يبدو في دراسات التغير الإجتماعي أن الإتصال بالمجتمعات الأخرى يبعث على التغير ونظر لأن أغاب الصفات والسمات تأتي من خلال الإنتشار فإن المجتمعات التي على إتصال وثيق مع مجتمعات أخرى تميل إلى التغير السريع ...، وفي الناحية التقليدية فإن الحرب والتجارة هي أهم أسباب التبادل الثقافي، أما اليوم فقد أصبحت السياحة والسفر إضافة جديدة إلى أساليب الإتصال بين الثقافات، فمن خلال هذه الإتصالات نجد أن السلوك يتعدل وتدخل خبرات جديدة وتنشأ رموز جديدة المكانة والنفوذ.[1]

وهذا العامل له دخل كبير في الظاهرة التي تقوم بدراستها، أي الزواج المختلط، حيث أتاح الإتصال بالشعوب الأخرى سواء عن طريق الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى طموحات أكبر وأصبح بمقدور الشباب أن يتطلع إلى جنسيات وثقافات أخرى وبالتالي تمكنه من إختيار شرك ة حياة المستقبل، وهذا طبعا لا يحصل دفعة واحدة وإنما تتدخل أسباب أخرى لحدوث مثل هذا الزواج، كالتغيير في بعض من سلوكاته وقيمه وتفكيره بعد أن وجد نفسه في مجتمع غير مجتمعه، أو أن ظروف قاهرة أجبرته على التزوج من أجنبية لمجرد وجوده في المهجر .

3-مشكلة التلائم :

يسهل قبول التغير عندما يستطيع التكامل مع التشكيل القائم للثقافة، فإذا إستطاع شكل جديد أن يتكامل أو يرتبط مع الأنماط التقليدية فإن فرصته في القبول تكون أكبر عما إذا كان لا يوجد شيء يربطه لها .

4-التكامل الثقافي :

فالثقافات المتكاملة المنسجمة ينتج عنها عادة شعور بالأمن والرضا ين أعضائها... أما المجتمع الذي يتميز بعدم التناسق والإنسجام بين عناصره الثقافية، وقلة التكامل في المبادىء الثقافية، وتظهر فيه دائما الصراعات والإرتباك وعدم الأمن والقلاقل الإجتماعية، وهذه الأخوال مجتمعة ينتج عنها أرض خصبة لقبول التغير.[2]

وفيما يخص علاقة التغير الإجتماعي بالظاهرة المراد دراستها أي ظاهرة الزواج المختلط فإن التغير في هذهالحالة يقتصر على ذلك الذي يحدث عند الفرد، لأن إذا حدث أي تغير في المجتمع فهذا يعني أنه يمس الفرد أيضا، لذلك فقد إهتم بعض الباحثين عن دور الأفراد في إحداث التغير وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار في ذلكن ومن هؤلاء نذكر جيرت وميلز أما موريس جينزبرج فقد قام في مقال حديث بتحليل علمي منظم للعوامل التي إستشهد بها كتاب مختلفون لتفسير التغير الإجتماعي وهي :

1-الرغبات والقرارات الواعية للأفراد متمثلة في نمو نسق الأسرة الصغيرة في البلاد العربية

2- أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة .

3-التغيرات البنائية والتوترات البنائية ومن بينها التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كما أكدت الماركسيون.

4-المؤثرات الخارجية (كالإتصال الثقافي أو الغزو الثقافي).

5-الأفراد المتميزون أو جماعات الأفراد المتميزين.

---

[1] - الخولي (سناء) ;نفس المرجع ص110-112

[2] - نفس المرجع ص115-122

6-التقاء أو إنتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة كما يحدث في التوارث مثلا .

7-الأحداث العنيفة .

8-ظهور هدف مشترك [1]

وقد أكد بارسونز أيضاهذا الإتجاه الفردي أي أن سلوك الفرد له محددات أو عوامل تحركه من أجل إحداث التغيير سواء في نفسه أو في المجتمع، وبين أن الفاعل الفرد له دوافع تحركه،.

لتحقيق بعض الغايات في موقف أو بيئة، أي أن بارسونز يستخدم نموذجين متعارضين للسلوك الإنساني أحدهما النموذج السلوكي ثم الإطار المرجعي للفعل كما طوره ما كسرفيير، فالنموذج السلوكي وحده الذي يفسر السلوك الإنساني بصفة عامة على أنه يمثل إستجابة فيزيولوجية للمثير الخارجي الذي مصدره البيئة، لكن حسب دوركايم التغيرات التي حدث في بناء المجتمع هي المسؤولة عن تغير التقاليد والعادات الجماعية. .[2]

لكننا نقول أنه إذا كان سلوك الفرد هو السبب في إحداث التغير الإجتماعي أو أن المثيرات الخارجية سواء كانت مادية أو ثقافية أو اجتماعية هي التي تحدث التغير في سلوك الفرد المهم أن هذه العوامل معا في ترابطها وتداخلها هي التي تشكل في الأخير هذا التغيير سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي أو المجتمع عامة .

أما من ناحية التغير الذي طرأ في الأسرة، وهذا الذي يهمنا أكثر، فقد إهتم العديد من الباحثين وعلماء الإجتماع بدراسات التحولات والتغيرات التي طرأت عليها بما فيها أسس إختيار الزواج، أو العلاقة بين الزوجين وعلاقتهما بأبنائهما، وكل العوامل المرتبطة بالأسرة، وأوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث التنمية في مختلف أنحاء العالم أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة، وزيادة درجة المشاركة المتبادلة في المسؤولية بين الزوجين بدلا من الشكل التقليدي للمشاركة التي تحدد فيه المسؤولية على أساس الجنس، وأخيرا تشجع الإختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذي كان يمارسه الآباء أو الأقارب[3]

إذ يمكن القول أن كل تغير يطرأ على أي مجتمع إلا وصحب معه تغيرات على مختاف الأصعدة بما فيها تغيير القيم والمعايير والأفكار الخاصة بهذا المجتمع وخاصة المجتمعا العربية، ولا سيما تلك التي شهدت الإستعمار كالجزائر، لأن هذا الأخيير إذا أراد أن يستحوذ على بلد ما فإن أول ما يبدأ بتحطيمه هو الهيمنة على الهوة الثقافية لذلك البلد.

ويمكننا إبراز بعض الأمثلة لأهم التحولات والتغيرات التي طرأت على الوطن العربي منذ فترة والتي أصابت مختاف مجالات الحياة وإنعكست نتائجها على هيكلياته ومؤسساته الإجتماعية خاصة الأسرة والتي تعد إحدى هذه المؤسسات التي برزت فيها ظواهر جديدة لم تكن تعرفها من قبل نذكر مثلا :

أصبحت العاطفة والحب قاعدة جديدة لدى الكثيرون من الشباب في الزواج، وضعفت نسبة الزواج من الأقارب، وتعاظم حالات النزاع بين الأزواج، وتكاثر حالات إخفاق الخطوبات وفسخها بعد أن كان ذلك عارا لا يمكنه تحمله، وإجتياح المخالعات والإبراء ساحة حل عقدة الزوجية، وقد مس التغير الإجتماعي أيضا عملية ترتيب الزواج بعدد من الظواهر الإجتماعية الأخرى، بسبب ما طرأ على المجتمع أيضا من تغير كنمو التصنيع والطرق الحضرية في الحياة وإنتشار التعليم وكل هذا أثر في طريقة إختيار شريك ة الحياة والتي يمكن تلخيصها في المظاهر الآتية :

-نظام الإختلاط بين الجنسين، حيث أصبح الإختيار للزواج فرديا أكثر منه ترتيبا عائليا.

[1] - علي (محمد محمد) وآخرون،دراسات في التغير الإجتماعي،دار الكتب الجامعية،بدون تاريخ ، ص60 .

[2] - نفس المرجع ص227

[3] - نفس المرجع ص29

-الإتجاهات القيمية في الإختيار تغيرت حيث أصبح يعني بالجوانب المادية والمصلحية والمظاهر الخارجية أكثر من مقاييس الزواج التي كانت معروفة من قبل من نسب وأخلاق ودين وسمعة طيبة.

-لم يصبح مبدأ الكفاءة كشرط أساسي في الزواج عند بعض الشباب والشابات خاصة المهاجرين منهم حيث لم يعد مبدأ المساواة في الدين والمال والنسب والطبقة مانعا للزواج لديهم مما أدت هجرتهم هذه إلى خلق مظاهر جديدة كتكوين عائلات جديدة في المهجر أو الزواج مباشرة من أجنبية.

-إرتفاع سن الزواج، فالشاب أو الفتاة أصبحا لا يستطيعان الإقدام على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة والحصول على عمل ملائم.

-تفضيل الشباب الزواج من فتاة عاملة حتى تشارك ماديا في تحمل أعباء الأسرة.

إن هذه التغيرات التي أصابت مؤسسة الأسرة في بنيتها وشكلها وحجمها ومشاكلها دعت إلى بروز كتابات كثيرة تحاول أن تتناول هذه القضايا بالدراسة ومعالجة أمورها .

VII : االمناهج والتقنيات

إن سير أي بحث من البحوث العلمية يتطلب إتباع خطوات منهجية معينة، لأنها الركيزة الأساسية والوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحقيقة العلمية ، وهذا شأن كل التخصصات بما في ذلك البحث السوسيولوجي.

يتم في هذه الدراسة فحص ظاهرة زواج المغتربين الجزائريين من أجنبيات ومدى التوافق بينهم على مستويين هامين :

المستوى النظري العام، ثم المستوى التطبيقي الذي سيكون نتاج البحث الميداني الخاص بالمغتربين الجزائريين المقيمين بالولايات المتحدة .

في البحث النظرى قمنا بإلقاء الضوء على الظاهرة من الناحية التاريخية والقانونية والدينية والإجتماعية، ثم ربطناها مع ظاهرة الهجرة الخارجية والتي بيناها كعامل من العوامل التي دعت إلى بروز الزواج بالأجنبيات، ثم في مرحلة أخرى تم الربط بين اسباب الظاهرة وإنعاكاساتها على الحياة الزوجية والأسرية والمتمثل في الجانب الثاني من الدراسة وهو مدى التوافق بين هذه الزيجات المختلطة .

أما البحث الميداني فكان محاولة لإختبار أهم أسباب الزواج المختلط بين الجزائريين وقريناتهم من الأجنبيات والتي جاءت في شكل فرضيات.

ويمكننا -دون أن نجاوز الواقع في كثير- أن نقول أن البحث الميداني في هذه الدراسة عبارة عن بحثين كبيرين هامين :

أحدهما جعل من ديناميات إختيار الزواج بالأجنبيات بؤرة إهتمامه والثاني يركز على معرفة آثار وإنعكاسات هذا الزواج على التوافق بين الزوجين وبالتالي أثره على الأسرة بأكملها.

وللقيام بهذا كله إعتمدنا على بعض الخطوات المنهجية والتي نوجزها فيما يلي :

1. الإعتماد على الدراسة الإستطلاعية أو الإستكشافية قبل التصميم النهائي للإستخبار وتؤدي الدراسة الإستطلاعية وظيفتين هامتين في البحث :

أ- إكتساب الخبرة المباشرة من الميدان

ب- تحسين الصعوبات الموجودة.

وهذا كله يجعلنا نكشف عن أي غموض أو التباس يكتنف موضوع البحث وبالتالي يمكننا السير نحو خطوات أخرى في الدراسة .

2. جمع كل المعلومات والمعطيات والبيانات المتعلقة بالمهاجرين وكذا بالمتزوجين من أجنبيات، أي الإلمام بكل المعطيات الخاصة بهذه الظاهرة نظريا وميدانيا.

3. وككل بحث علمي دعمنا بحثنا بالتقنيات المعروفة وأولها الملاحظة المقتنة لمعاينة مختلف الأسباب المشكلة للظاهرة.

VIII.العـــينـــة

- ارتكز بحثنا هذا على القيام بدراسة لبعض الحالات للمهاجرين الجزائريين المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية حيث إستطعنا جمع عشر حالات والتي قمنا بتحليلها تحليلا سوسيولوجيا ومن ثم إستخراج النتائج المتعلقة بالظاهرة .

-ونظرا لصعوبة الميدان قمنا في البداية بإستعمال تقنية الإستمارة الإستبيانية من أجل التحقق من الفرضيات على أساس إستخدام الأسئلة ذات النهايات المفتوحة وذلك لكي يمكننا التعرف أكثر على الإجابات المحتملة.

- نظرا لعدم الحصول على إجابات وافية لفهم الظاهرة أكثر، قمنا بتنظيم مقابلات للأزواج المغتربين وحتى الزوجات الأجنبيات لمعرفة الظاهرة عن قرب .

- تم إختيار عينة من المبحوثين لإختبار الفرضيات التي وضعناها والتي شملت عدد من المغتربين الجزائريين المتزوجين بأمريكيات حيث إهتمينا بالأبعاد التالية : السن، محل الإقامة لهؤلاء الأزواج، درجة التعلم، محل الميلاد والدين .

- نظمنا مقابلات أخرى للزوجات لمعرفة مدى التوافق بينهما، ولتغطية أي فجوة لم تتضح لنا من خلال إجابات الأزواج الجزائريين.

وهذا وبإختصار أهم الخطوات المنهجية التي قمنا بإتباعها في هذا البحث رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا طوال هذه الدراسة .

XI. صعوبات البحث :

لا يخلو أي بحث من البحوث العلمية من صعوبات وعراقيل تعترض طريقه، كما أنه ليس البحث في هذا الموضوع بالأمر السهل الميسر، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة :

- فظاهرة الزواج المختلط لم تكن ميدانا لبحوث علمية متخصصة في مجتمعنا، ومما لا شك فيه أن وجود بحوث رائدة في أي ميدان من ميادين العلم، تنير السبيل أمام الباحث وتيسر المضي في مهمته التي لا تخلو من صعوبات .

- تشعب الدراسة المراد الكشف عنها، فمن جهة نبحث عن أسباب زواج المغترب الجزائري بأجنبية، ومن جهة أخرى دراسة التوافق بين هذين الزوجين المختلفين ثقافيا اجتماعيا وتاريخيا وجغرافيا ودينيا ......

- صعوبة القيام بالبحث الميداني في بداية البحث، كون الدراسة تشمل على عينة من المغتربين المتزوجين بأجنبيات والمقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية، وبما أننا لم نكن في الميدان آنذاك فهذا أثر على سيرورة البحث مما جعلنا نقوم بتوزيع استمارة استبيان على مبحوثينا هناك، لكن عدم توصلنا إلى إجابات لفهم الظاهرة أكثر جعلنا نقوم بإجراء مقابلات لهم والذي استغرق مدة طويلة نظرا لعدم تمكننا من ذلك بسبب رفض هؤلاء بالبوح عن حياتهم الخاصة وذلك ما زاد في تعقيد سيرورة البحث وإنهائه في الفترة المحددة.

- ندرة الدراسات السابقة في هذا الميدان وبالخصوص في الجزائر.

- ندرة المراجع التي تحتوي على ظاهرة الزواج المختلط، لذلك عملنا على الإستعانة ببعض المراجع العامة عن الزواج والعلاقات الأسرية وأخرى خاصة بالهجرة وتأثيرها على المستوى الاجتماعي عموما .

تمهيد :

إن موضوع الزواج المختلط أو التزوج بالأجنبيات وأثره على التوافق بين الزوجين، لا يزال موضوعا نادر الإهتمام من الباحثين خاصة بالنسبة للجزائر حيث تكاد تخلو من مثل هذا النوع من الدراسات .فهناك بحوث أشارت إلى الزواج وكيفية الإختيار له ومقاييس التكافؤ بين الزوجين إلا أن هذه الأخيرة لم تتطرق إلى الزواج الذي يتم بين جنسيتين وثقافتين ودينين مختلفين ،ذلك ربما أن هذا النوع من الزيجات يندر أن نجدها داخل المجتمع الجزائري في حد ذاته،لكنه موجود ضمن وسط الجزائريين كأفراد مقيمين في المهجر.

ربما لهذا السبب ينعدم التفكير في الخوض في مثل هذه البحوث في الوقت الحالي لأن ذلك يتطلب السفر إلى الخارج وإقامة مقابلات أو توزيع استمارات للمتزوجين بأجنبيات هناك.

لكن فقر هذا النوع من الدراسات في المجتمع الجزائري لا يعني أنه موضوع جديد لم يسبق لأحد أن تناوله بالدراسة من قبل ،إذ هناك باحثين من مجتمعات مختلفة حاولوا تفسير هذه الظاهرة تفسيرا علميا، فمثلا نجد بعض الباحثين الفرنسيين خاصة خلال الحرب التحريرية الجزائرية مع فرنسا حيث بدأ إنتشار هذا النوع من الزواج بين الفرنسيين و الجزائريين في تلك الفترة.

ومن أمثلة هؤلاء الباحثين الفرنسيين الذين قاموا بدراسة الزواج المختلط « أندري مارشون (Andri Marchand) في كتابه « Les Mariages Franco-Musulmans » وذلك سنة 1954، حيث قدم فيه بعض الإحصائيات عن انتشار هذه الظاهرة في الجزائر ذلك الوقت ،كما تناول دراسته هذه من جوانب عديدة سيكولوجية ،اجتماعية ،دينية وقانونية وقدم أمثلة لبعض الجزائريين وحتى المغاربة المتزوجين بفرنسيات وأشار أيضا إلى أثر هذا الزواج على أبناء الزيجات المختلطة.

كما أن أسلوب معالجة هذا الموضوع يمكن أن يختلف من باحث لآخر تبعا لزوايا الرؤية التي ينظر كل منهم إلى المشكلة التي يحسها وحجم وطبيعة هذه المشكلة ،وماذا يهدف الباحث من وراء دراسته.أو بأسلوب آخر ،ماهي التساؤلات التي تشغل فكره، ولهذا سوف نشير إلى بعض هذه الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من بعيد أو من قريب.

فيما يخص الدراسات السوسيولوجية التي أقيمت في الجزائر خاصة في فترة الثمانينات نجد دراسة لأحد طلبة علم الإجتماع بجامعة قسنطينة،لكن هذه الدراسة لم تتناول الزواج المختلط في حد ذاته إلا أنها تمس جانب من جوانب هذه الظاهرة .بما أن الزواج المختلط في حد ذاته يعتبر من آثار الهجرة إلى الخارج ،فقد تناول بحثه هذا أثر الهجرة على التماسك الأسري، فهذه الدراسة يهم التطرق إليها لأنها تتناول الجانب الأسري و الزواجي الذي يهمنا نحن بدورنا في هذا البحث (الزواج المختلط) بإعتبار أن هذا النوع من الزواج يمكن أن يؤثر على التماسك الأسري هذا من جهة،ومن جهة أخرى تدخل دراسته هذه في إطار علم الإجتماع العائلي أو التربوي وهذا يهمنا أكثر في هذا البحث.

I ـ أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري

وهي من الدراسات العليا في علم الإجتماع العائلي، قام بإعدادها الطالب « طفطاف مسعود »بجامعة قسنطينة وذلك سنة 1980، حيث حاول فيها دراسة المشكلات الإجتماعية الناجمة عن الهجرة الخارجية، حيث بين فيها أن الهجرة الجزائرية إلى الخارج لعبت دورا سلبيا على تماسك الأسرة الجزائرية بسبب الإختلاف بين ثقافة المجتمع الجزائري و المجتمع الأوربي .وتوصل هذا الباحث من خلال دراسته هذه إلى بعض النتائج نذكر من بينها:

1 ـ تنحصر أغاب اعمار المهاجرين وزوجاتهم بين (30-50سنة) مع ملاحظة تعدد الزوجات من الجزائريات و الأجنبيات ،ووجود عدد من الأبناء بمتوسط خمسة أطفال في الأسرة.

2 ـ هناك أكثر من ثلثي المهاجرين قضوا حياتهم الزوجية بعيدا عن الأسرة،وبحساب زياراتهم السنوية.تبين أنهم لم يعيشوا مع أسرهم إلا حوالي ثلاث سنوات موزعة على عدد من السنين.

3 ـ معظم الأسر تتولى الإشراف عليها الأم في غياب الأب وأحيانا يساعدها بعض الأقارب،ولكن مع ذلك تواجه عدة مشكلات تتعلق بتربية الأطفال .

4 ـ أدت الهجرة إلى وجود أفكار سلبية من الزوجات عن العلاقة الزوجية وأفكار تشاؤمية كالخوف من الزوج والشك فيه،مما أدى بربع المبحوثات إلى التفكير في الطلاق وأحيانا إلى طلبه في غياب الزوج وإلى الشجار عند زيارة الزوج.

5 ـ انعكاس غياب الأب على الأولاد وانحرافهم كبير منهم بعد تركهم المدرسة دون ولي يسهر عللى تربيتهم أو توجيههم.

6 ـ التزوج بالأجنبيات وإهمال الزوجات الجزائريات ومانتج عن ذلك من مآسي إجتماعية وثقافية واقتصادية أثرت تأثيرا سلبيا على الأسرة الجزائرية وظهر جيل غريب السلوك و التفكير.

II ـ دراسة لباحثة فرنسـية « ميشـيل تربيـل »(MichelTrabella)

« ميشيل تربيلا(Michel Trabella) ،باحثة فرنسية في المعهد الوطني لشؤون السكان ومتخصصة في شون الهجرة العربية و الإفريقية ، سبق لها وأن نشرت عدة دراسات قيمة حول المهاجرين العرب ومدى قابلية اندماجهم في المجتمع الفرنسي .

وفي عام 1992م نشرت تربيلا دراسة مطولة حول الزواج المشترك بين الجزائريين و الفرنسيين أصبحت بمثابة مرجع علمي حول هذه الظاهرة .

وفيما يلي نورد رأيها في قضية الإندماج و الزيجات المختلطة حيث تقول :

« مما لا شك فيه أن إندماج الفرنسيين من أصول عربية في المجتمع الفرنسي ليس سهلا لأنه يلاقي صعوبات وعوائق جمة.وتعتبر الزيجات المشتركة بين العرب و الفرنسيين من العوامل المشجعة على دمج العرب في المجتمع الفرنسي لذلك فإننا نولي هذه الظاهرة كثيرا من الإهتمام.

لكننا في الوقت نفسه لا نملك كل الأدوات العلمية لمعرفة مدى أهمية ظاهرة الزواج المشترك.و السبب في ذلك أننا عندما نقوم بدراسة علمية في هذا الميدان لا نأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات العرقية و الثقافية و الدينية للمتزوجين،ولا نهتم إلا بجنسية الزوجين من خلال دفاتير الحالة المدنية فالزواج عندنا نوعان،زواج بين أجنبي وفرنسي أو زواج بين شخصين فرنسيين بقطع النظر عن أصولهم،هذا فضلا عن كون كثير من الرجال و النساء من فرنسيين وأجانب يعيشون حياة المعاشرة لا حياة الزواج بمعنى أنهم غير مسجلين في دفاتر الحالة المدنية كأزواج.

هذه الظاهرة متفشية كثيرا في صفوف أبناء الجيل الثاني من المهاجرين العرب و الأفارقة ومن هنا فإن الدراسات التي نقوم بها حول الزواج المشرك لا تعطي إلا صورة محددة جدا حول الواقع.

وتضيف ميشيل قائلة: « ومع ذلك فقد حاولنا من خلال الدراسة التي قمنا بها في عام 1992م وشملت نسبة محدودة من الفرنسيين من أصل جزائري أن نلقي بعض الأضواء على ظاهرة الزواج المشترك وانتهينا إلى نتيجة غير متوقعة هي أن واحدا من أصل شخصين فرنسيين من أصل جزائري متزوج (أو يعاشر) إمرأة فرنسية الأصل،وأن واحدة من أصل أربع فرنسيات من أصل جزائري متزوجة(أو تعاشر) من رجل فرنسي الأصلي» .

وتضيف قائلة « هذا يعني أن قضية اندماج الجزائريين وغيرهم من أبناء المهاجرين العرب في المجتمع الفرنسي سائرة في طريق مرضية على الأقل على المستويين الثقافي و الإجتماعي،وهذا يعني أيضا أن العرب مثل غيرهم من الأجيال المهاجرين الأوائل من البولنديين وإيطاليين وإسبان، سائرون بدورهم في طريق الإنصهار في البوتقة الإجتماعية الفرنسية»[1].

لكننا نقول أنه إذا كان اندماج الجزائرين المتزوجين من أجنبيات في صالح المجتمع الفرنسي لكن هذا يعود بالضرر أولا على شخصية هؤلاء الإجتماعية و الثقافية من خلال انصهارهم في ذلك المجتمع وثانيا تنعكس وضعيتهم هذه على أبنائهم المنحدرين من أصلين أثنولوجيين مختلفين. كما أننا نستطيع أن نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الزواج المختلط يساعد على الإنصهار في مجتمع الهجرة خاصة إذا كان ذلك المجتمع يختلف من نواحي عديدة عن مجتمع الزوج.

III ـ دراسة إحسان محمد الحسن حول : « مشكلات الزواج المختلط و العوائل المختلطة »

وهي دراسة ميدانية في علم الإجتماع الأقليات في العراق أقيمت سنة 1993م، من قبل الباحث السوسيولوجي « إحسان محمد الحسن ».

وفي دراسته هذه ركز الباحث على دراسة العوائل المختلطة التي تتعدى الخط القومي،أي العوائل المختلطة التي يكون آباؤها عراقيين بالولادة والأصل و الجنسية وتكون أمهاتها أوربيات.

لقد ركز البحث فقط على العوائل المختلطة التي تكون أمهاتها أوربيات بالأصل و التنشئة واستثنى تلك التي تنحدر أمهاتها من مجتمعات شرقية.وهناك نوع آخر من العوائل المختلطة التي اهتم الباحث بدراستها وهي التي تتعدى الخط الديني كأن يكون الأب مسلما وتكون الأم مسيحية أو يهودية ،وقد تتعدى هذه العوائل الخط الإثنولوجي و القومي و الديني في آن واحد في إطار هذا البحث.

كما يهدف البحث إلى تحديد طبيعة ومضامين ومشكلات التكيف الزوجي و الثقافي للعوائل المختلطة.

أ ـ عينة البحث:

فقد استعمل الباحث إطار لعينة مكنته من اختيار العينة الإحصائية المطلوبة،وإطار العينة المستخدم في البحث هو سجل العوائل المختلطة التي تتعدى الخط القومي الموجود في مديرية الجنسية قسم الأجانب المقيمين في العراق.وهذا السجل يوضح أسماء عناوين الزوجات الأجنبيات المتزوجات من عراقيين وأسماء عوائل العراقيين المتزوجين من أجنبيات.

لقد وجد الباحث بأن هناك 2340 زوجة أجنبية متزوجة من عراقي مقيمات في بغداد عام 1985م،وهؤلاء الزوجات ينحدرن من أصول أوربية وأمريكية،ومن مجموع العدد اختيار الباحث عينة عشوائية تتكون من 225 زوجة أجنبية منحدرة من عشرة أقطار أوروبية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية،غير أن البحث نجح في مقابلة 200 زوجة أجنبية مع أزواجهن العراقيين وأطفالهن الكبار ،أي الباحث نجح بمقابلة89% من العينة المختارة .

ب ـ العوامل الرئيسية المحفزة للبحث:

أما العوامل الرئيسية التي حفزت الباحث على دراسة العوائل المختلطة الأوروبية العراقية واستثاء العوائل المختلطة الشرقية العراقية من العينة العشوائية التي اختارها للدراسة و البحث فتمكن في عوامل ثلاث وهي على النحو التالي :

[1] - ترابيلا (ميشيل)، « نصف الجزائريين يتزوجون فرنسيات »،المجلة ،شركة المدينة المنورة للطباعة و النشر،العدد 931،-20 ديسمبر 1997م،ص40.

1 ـ إن العوائل المختلطة التي تنحدر من خلفية أوروبية تسير ببطء على مقياس التكيف مع المجتمع العراقي بينما العوائل المختلطة التي تنحدر من خلفية شرقية قد قطعت شوطا بعيدا في تكييف نفسها مع المجتمع الكبير.

2 ـ معدلات الطلاق بين العوائل المختلطة المنحدرة من خلفية أوروبية هي أعلى من معدلات الطلاق بين تلك المنحدرة من خلفية شرقية.

3 ـ إن حوادث هجرة العقول بين العوائل المختلطة المنحدرة في خلفية أوروبية أعلى من تلك التي تميز العوائل المختلطة التي تنحدر من خلفيات شرقية.

ج ـ فرضيات البحث عن استقرار الزواج المختلط وتكيف العوائل المختلطة:

1 ـ إن الإستقرار الزوجي و الثقافي للعائلة المختلطة هو عملية ذات اتجاهين.فالإستقرار الزوجي يتضمن التكيف المتبادل وفهم وإخلاص كل من الزوجين للآخر.بينما الإستقرار الثقافي يتضمن توافق أو تكييف العوائل المختلطة مع المجتمع الكبير واستعداد الأخير لقبول العوائل وتلبية حاجاتها ومطالبها.

2 ـ هناك معتقد سائد بأن الزيجات هي نتيجة لاتصال عرضي أو علاقة هامشية بين الزوجين المختلطين.والثاني أن الزيجات المختلة تتقاطع مع ثقافة المجتمع الكبير.

3 ـ يعتمد التكيف الزوجي للعوائل المختلطة على العلاقة الإجتماعية لأعضاءها لا سيما العلاقة بين الزوجين و العلاقة بين الأبوين والأباء.

4 ـ يعتمد التكيف الزوجي للعوائل المختلطة على السمات الشخصية للزوجين وعلى عمريهما وأذواقهما وخياراتهما ومستواهما الثقافي وقيمهما وطموحاتهما.

5 ـ يتأثر التكيف الزوجي للعوائل المختلطة بعوامل خارجية تترك صداها وانعكاسها على عقلية الزوجين ونماذجهما الحياتية.كما أن هناك اعتقادا مفاده بأن عدم التكيف الزوجي يشير إلى عدم تكيف الزوجين مع مجالات الحياة الأخرى .

6 ـ إن التكيف الزوجي للأزواج و الزوجات في الزيجات المختلطة إنما يعتمد على درجة الإشباع التي يحصل عليها الأزواج و الزوجات من زيجاتهم.

7 ـ التوافق الزوجي يعتمد على الموازنة بين تكاليف وأرباح العلاقة الزوجية لكل طرف من أطرافها.

8 ـ تتقوى العلاقة الزوجية إذا قامت العائلة بضمان التوازن الإنفعالي للفرد وحمايته من الأخطار الخارجية التي تهدده في مجالات الحياة الأخرى.

9 ـ معظم الزوجات الأجنبيات يهتممن بأطفالهن أكثر مما يهتممن بأزواجهن.

10 ـ إن التصادم بين أزواج وزجات العوائل المختلطة يرجع سببه إلى طرق التربية و التنشئة المتناقصة التي يعتمدها الزوجان في رعاية وتنشئة أطفالهما.

11 ـ إن رابطة الزوجة الأجنبية بأطفالها أقوى من رابطتها لزوجها .

12 ـ إن علاقات العوائل المختلطة بالأقارب و المجتمع الكبيرتتحدد بالتوازن بين تكاليف وأرباح هذه العلاقات لكل طرف من أطرافها.

13 ـ إن التكيف الثقافي في العوائل المختلطة يعتمد على تقييم العوائل المختلطة للمجتمع الكبير و تقييم الأخير للعوائل المختلطة.

14 ـ إن التكيف الثقافي في العوائل المختلطة يعتمد على طبيعة علاقتها الفاعلية مع المجتمع .

د ـ نتائج البحث:

وبعد تنفيذ الدراسة النظرية و الميدانية على العوائل المختلطة التي تتعدى الخط القومي، استطاع الباحث أن يخرج باستنتاجات واضحة تلقي الأضواء على مصداقية أو عدم مصداقية الفرضيات و المعتقدات العامة التي طرحت في الفصل الثاني من البحث.وهذه النتائج ذات اتجاهين:

الإتجاه الأول يتمثل في التكيف الزوجي لهذه العوائل.

أما الإتجاه الثاني فيتمثل في التكيف الثقافي للعوائل المختلطة.

أ ـ التكيف الزوجي للعوائل المختلطة:

1 ـ لقد بين الباحث أن التوافق الزوجي بين الزوجين يمكن تعميقه وإرساء أسسه الثابتة إذا تعادلت كفة التكاليف مع كفة الأرباح التي يجنيها كل طرف من طرفي الزواج خلال العلاقة الزوجية،وإذا كان الزوجان يتميزان بالخصائص الإجتماعية و الإقتصادية و المهنية و النفسية نفسها.

إن الزيجات المختلطة لا تستطيع بلوغ التوافق الزوجي كما يتجسد في الإقتناع العاطفي و الجنسي والأهداف نفسها إذا لم تكن متكيفة بصورة جيدة مع المجتمع الكبير.

2 ـ تظهر النتائج الإحصائية أن نسبة الطلاق بين الزيجات المختلطة هي نسبة عالية.ذلك أنها تبلغ حوالي 31% ،بينما تبلغ هذه النسبة بين الزيجات غير المختلطة حوالي 18% .

إن نسبة الطلاق العالية بين الزيجات المختلطة لا يمكن تفسيرها بالإعتقاد القائل بأن الزيجات المختلطة هي نتيجة للعلاقة العابرة و السريعة التي يكونها الرجال العراقيون مع النساء الأجنبيات،بل تظهر الأدلة المادية أن أغلب الزيجات المختلطة ليست كذلك.

ذلك أن أغلب الرجال العراقيين في أوربا قد تزوجوا من نساء أجنبيات مع مخالطتهن و التفاعل معهن لمدة لا تقل عن أربع سنوات.

وقبل عقد الزواج معهن كانت هناك علاقات حب استمرت لفترة لا تقل عن خمسة عشرة شهرا .إن معدلات الطلاق العالية بين الزيجات المختلطة يمكن تفسيرها بواسطة التناقض بين واقع الزيجات المختلطة وبين الآمال و التوقعات المعقودة عليها.

لقد اكتشفت العديد من الزيجات المختلطة بأن الزواج المختلط بحقيقته لا يرقي إلى مستوى ما كان متوقعا منه .فقد اعترف 91 زوجا من مجموع 200 (46%) واعترفت 88 زوجا من مجموع 200 (44%) للباحث بأن زواجهم المختلط لم يصل إلى مستوى ما كان متوقعا منه . إن هؤلاء الأزواج و الزوجات غير مقتنعين بزواجهم لأن زواجهم محفوف بالكثير من الأخطار ويواجه تحديات التي يرجع سببها إلى الزوجين المختلطين ذاتهما أو يرجع سببها إلى المجتمع الكبير نفسه.

3 ـ لقد اعترف العديد من الأزواج أن زوجاتهم قد أصبحن غير قادرات على إشباع حاجاتهم الإنفعالية و الجنسية نتيجة برودتهن وإهمالهن لواجباتهن الزوجية وانشغالهن بتربية الأطفال ورعايتهم .

ومن جهة أخرى أخبرت العديد من الزوجات الأجنبيات الباحث بأن أزواجهن لا يهتمون بهن ولا يقدمون لهن الرعاية و الحب و الحنان التي يستحققنها بسبب انشغالهم بالمهن و الأعمال التي يقومون بها وبسبب مواجهتم للكثير من المصاعب و المشكلات التي جعلتهم باردين جنسيا وعاطفيا وغير مبالين بأمور ومشكلات عوائلهم، لكن تعرض الزيجة المختلطة للإهمال الزوجي مع تعرضها للتعصب و التحيز القادم من المجتمع الكبير قد يدفع في الكثير من الحالات إلى هروب الزوجة مع أطفالها إلى قطرها الأصلي أو يدفع الزوج إلى إنهاء حياته الزوجية عن طريق الطلاق .

4 ـ تظهر النتائج المسحية أن أغلبية الأزواج و الزوجات في العوائل المختلطة تربطهم علاقات إجتماعية سلبية أو هامشية .فقد ذكر 66 زوجا من مجموع 200 (33%) بأن علاقاتهم مع زوجاتهم إيجابية ، وذكر 95 زوجـا (48%) بأن علاقاتهـم مع زوجاتهم

هامشية، وذكر 39 زوجا (19%) بأن علاقاتهم مع زوجاتهم سلبية .ومن ناحية أخرى ذكرت 71 زوجة من مجموع 200 (35%) بأن علاقتهن بأزواجهن إيجابية، وذكرت 105 زوجات (53%) بأن علاقاتهن بأزواجهن هامشية ، وذكرت 24 زوجة (12%) بأن علاقاتهن بأزواجهن سلبية .أما العلاقة الإجتماعية بين الأبوين المختلطين و الأطفال فقد وجد بأن الآباء تربطهم علاقات طيبة مع الأطفال،كما وجد بأن الأمهات تربطهن علاقات قوية جدا مع الأطفال علاقات أفضل من العلاقات التي تربطهن بالأزواج.

5 ـ وجد بأن أغلب الزوجات الأجنبيات اللواتي لديهن أطفال يفضلن أطفالهن على أزواجهن من حيث الرعاية و الإهتمام و الوقت المصروف،فالزوجات الأجنبيات في الأعم يرعين أطفالهن أكثر من أزواجهن ويصرفن وقتا أطول من الأطفال مما يصرفن مع الأزواج.إن وحدة الزوجة الأجنبية مع انعزالها عن المجتمع الكبير،إضافة إلى العلاقة الهامشية أو السلبية التي تربطها بزوجها إنما تجعلها تشعر بأن الأطفال هم الكائنات البشرية الوحيدة التي تنتمي إليها حقيقة في المجتمع الغريب الذي تعيش فيه. وعندما سئلت 200 زوجة أجنبية أيهما ترعي أكثر الأطفال أم الأزواج أجابت 130 زوجة (65%) الأطفال، وأجابت 51 زوجة (25%) الأزواج، وأجابت 19 زوجة فقط (10%) كلاهما أي الأطفال و الأزواج على حد سواء .

6 ـ إن العلاقة الزوجية بين شركاء الزيجات المختلطة تعاني كثيرا من مشكلة تربية الأطفال .ذلك أن الإختلافات القومية و الثقافية و الإجتماعية و الدينية بين الزوجين المختلطين تجعلهما يتصادمان حول موضوع تربية الأطفال،فكل طرف يريد تربية أطفاله بطريقته الخاصة،هذه الطريقة التي تعتمد على أصوله الثقافية و الإجتماعية و القومية.إن الأزواج العراقيين يريدون تربية أطفالهم وفق طرق التنشئة الإجتماعية التي يعتمدها المجتمع العراقي ، في حين تريد الزوجات الأجنبيات تربية أطفالهن وفق طرق التربية الإجتماعية والأخلاقية و الدينية و الوطنية التي تعتمدها المجتمعات الأوروبية التي انحدرت منها هؤلاء الزوجات .

ب ـ التكيف الثقافي للعوائل المختلطة:

1 ـ إن بطىء التكيف الثقافي للعوائل المختلطة هو نتيجة للمواقف و الممارسات التي تظهرها هذه العوائل إزاء المجتمع الكبير،وهو نتيجة أيضا للمواقف و الممارسات التي يظهرها المجتمع الكبير إزاء العوائل المختلطة.

2 ـ إن سوء تكيف العوائل المختلطة مع المجتمع الكبير يمكن أن يرجع إلى عوامل مرتبطة بتلك العوائل نفسها.وهذه العوامل هي على النحو التالي :

أ) هناك الكثير من العوائل المختلطة التي تحمل المواقف السلبية إزاء المجتمع الكبير الذي تعيش فيه.وهذه المواقف السلبية إنما تتجسد في إعتقاد العوائل المختلطة ولا سيما الزوجات الأجنبيات بوجود فوارق حضارية حادة بين الأقطار الأوربية التي جاءت منها و المجتمع العراقي.تعتقد هذه العوائل بأن الفوارق الحضرية بين الأقطار الأوروبية و العراق واضحة ومحسوسة إلى درجة أن كل جماعة لا تقبل الجماعة الأخرى وترفض التكيف معها.

ب) إن أغلبية العوائل المختلطة تتوقف من المجتمع الكبير أن يمنحها الإمتيازات ومكافآت مادية ومعنوية أكثر مما تقدمه هذه العوائل إلى المجتمع الكبير.

ج) عدم استعداد العوائل المختلطة للتكيف مع المجتمع وامتناعها عن التكامل معه.

3 ـ إن سوء تكيف العوائل المختلطة مع المجتمع الكبير يمكن أن يرجع إلى عوامل تتعلق بالمجتمع الكبير نفسه،وهذه العوامل يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

أ) إن تمسك أكثرية العراقيين بمجموعة من المواقف و التقييمات السلبية، لا سيما النساء غير المتزوجات تجاه العوائل المختلطة بصورة عامة و الزوجات الأجنبيات بصورة ختصة.مثلا هناك كثير من العراقيين يعتقدون بأن العوائل المختلطة هي عوائل غريبة الأطوار حقا،ذلك أنها تتميز بمجموعة صفات إجتماعية وثقافية تجعلها غير مقبولة من قبل المجتمع الأصلي للزوجة ومن قبل المجتمع الأصلي للزوج.وهذه الصفات الإجتماعية و الثقافية غير المرغوبة التي تتميز بها العوائل المختلطة تتجسد في النسل و التربية المختلطة

التي يتلقاها الأطفال وثنائية اللغة التي تتكلم بها العائلة وعد اهتمام هذه العائلة من مسائل جوهرية التي تهم المجتمع الكبير .إضافة إلى سلوكياتها وقيامها ومقاييسها الغريبة .

ب) إن المجتمع الكبير لا يشجع العوائل المختلطة على التكيف معه .هناك العديد من أعضاء المجتمع الكبير لا يميلون محو تكوين علاقات اجتماعية جيدة مع العوائل المختلطة.ومع هذا فإن هناك عراقيل يكونون علاقات معها في مجالات العمل و السكن والتربية و التعليم وشراء الحاجيات من الأسواق التجارية .غير أن هؤلاء العراقيين غير مستعدين لتكوين علاقات غير رسمية مع العوائل المختلطة.

ج) ضعف ودم التوفر التسهيلات الإقتصادية و الإجتماعية التي تريدها العوائل المختلطة من المجتمع الكبير.

د) إن المجتمع الكبير لا يبذل الجهود التي تلبي حاجات ومطالب العوائل المختلطة،وإنه يمانع في إدخال بعض الخدمات والترتيبات التي تسهل عملية تكيف العوائل المختلطة معه.كما أن هناك أدلة مادية توضح أن المجتمع الكبير يحارب أساليب الحياة التي تعتمدها العوائل المختلطة في حياتها اليومية ويقف ضد قيامها ومقاييسها وأخلاقها ومثلها ونماذجها السلوكية[1].

IV دراسة « لفهد عبد الرحمان » حول :اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتيين :

قام الباحث فهد عبد الرحمان سنة 1995م بدراسة وتحليل اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو مسألة زواج الكويتي من غير كويتية،استمدت بيناتها من عينة عشوائية قوامها 1763.

ويهدف هذا البحث إلى الإستبدال على اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو مسألة زواج الكويتي من غير كويتية وذلك من خلال الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية هي :

(1) ـ إلى أي حد يدرك المواطن الكويتي أن الزواج من غير الكويتية له آثار إيجابية أو سلبية ؟ وما مجالات هذه الآثار على وجه التحديد؟

(2) ـ ما الأسباب الكاملة وراء الزواج من غير كويتية؟وهل ترتبط هذه الأسباب بجوانب مادية أم أنها ترتبط بتقسسم الرجل الكويتي وأحكامه على شخصية المرأة الكويتية مقارنة بغير الكويتية ؟

(3) ـ ما مدى تقبل المواطن الكويتي لمسألة زواج الكويتي من غير الكويتية؟ وما مدى معرفته وتقبله بأساليب التعامل مع هذه المسألة؟

وتتلخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن حوالي 60% من العينة لا يرون أية إيجابيات تتحقق من جراء زواج الرجل الكويتي من إمرأة غير كويتية،وتعتقد نفس النسبة تقريبا أن مثل هذا الزواج يؤثر سلبا على استقرار الأسرة وتنشأة الأطفال،بل وعلى العادات والتقاليد الكويتية بوجه عام.

من جهة أخرى كشفت الدراسة عن أهمية العامل الإقتصادي كأحد الأسباب التي تدفع إلى الزواج من غير كويتية،حيث يرى 65% من عينة البحث أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج تدفع الرجل الكويتي إلى الزواج من غير كويتية لأن التكاليف الإجمالية للزواج « المختلط » هو من أسباب الأنوسة بين النساء الكويتيات.وقد ارتبط بذلك أن 62% يرون وضع ظوابط القوانين للحد من الإرتباط الزواجي بين الكويتي وغير الكويتية،ويصل الأمر إلى أن ما يتراوح بين 40% و50% من العينة يوافقون على فرض عقوبـات من جانـب الدولة على الأزواج الكويتيـن الذيـن يقترنون بنسـاء غيـر كويتيـات،وتتمثل هذه العقوبات في عدم تقديم

[1] - الحسن (إحسان محمد)،مشكلات الزواج المختلط و العوائل المختلطة،(دراسة ميدانية في علم الإجتماع الأقليات في العراق)،دار الطليعة للطباعة والنشر،ط1،بيروت،1993،ص 12-34-150-151-152-153-154.

قروض،الحرمان من السكن الحكومي،الحرمان من بدل الإيجار،الحرمان من علاوة الأطفال،الحرمان من الترقية في العمل.لكنه في الوقت نفسه وجد الباحث أن 75% يرون أن مؤسسات الإعلام والتثقيف يمكن أن تساهم في الحد من المشكلة[1] .

V- مجموعة من الدراسات العلمية حول ظاهرة الزواج المختلط:

يطلق بعض علماء الإجتماع على الزواج بين طرفين مختلفين في الجنسية إسم «الزواج الدولي »،وقد نال هذا الزواج إهتمام بعض الدراسات الإجتماعية و النفسية،وسوف نشير إلى بعض هذه الدراسات في حدود ما يخدم هدف البحث وموضوعه.

1 ـ دراسة لـ « بلود »(Blood):

قال « بلود »(Blood) لدراسة عن الزواج غير المتجانس في الولايات المتحدة الأمريكية وما يواجه هذا الزواج من صعوبات ومعوقات ثقافية ةاجتماعية،ويخاص « بلود »

(Blood) إلى أن هناك عوامل في نفس ثقافة المجتمع قد تساعد على سرعة قبول هذا النوع من الزواج وتساعد الأفراد الذين ينتقلون إلى المجتمع الجديد على التأقلم والتكيف مع الثقافة الجديدة.فعلى سبيل المثال،هناك زيجات تمت مع أشخاص جاءوا من مجتمعات تتكلم الإنجليزية وهؤلاء الذين لا يتحدثون اللغة الإنجليزية في مجتمعاتهم الأصلية.ويضيف « بلود »(Blood) في دراسة أخرى أن هذا النوع من الزيجات قد واجه مقاومة من قبل أفراد الأسرة أو شبكة القرابة، وقد يقاوم من قبل الأسرة التي سوف تفقد أحد أعضاءها بإنتقاله إلى مجتمع جديد،إلا أنه في حالة إتمام الزواج تزداد درجة القبول ويتم التكيف مع الوضع الجديد[2].

2 ـ بحوث «لانديس»(Landis) سنة 1969:

تخاص «لانديس»(Landis) إلا أن الدراسات التي أجريت على التوافق الزواجي بين الأشخاص المختلفين في الجنسية أو في الجنس (الأصول السلالية أو العرقية) مشوب بصعوبات ومشكلات كثيرة.فهذا الزواج يبدوا أنه يخلق صعوبات ومشكلات ليست للزوجين فحسب،ولكن لأبنائهما كذالك.

كما توضح هذه الدراسات أن مثل هذا الزواج من المحتمل ألا يحقق درجة عالية من السعادة قياسا إلى زواج الأشخاص المتشابهين في الجنسية .فالإختلافات في الجنسية قد تنطوي على فجوة ثقافية،وعلى إختلاف في أساليب الحياة وتوجهاتها عند الزوجين،الأمر الذي قد يقف عقبة أمام نجاح هذا الزواج.

ولذاك يعتبر «لانديس»(Landis) أن التزاوج مابين الأشخاص من الجنسيات المختلفة (Inter maeiage de race) هو مشكلة اجتماعية،بقدر ما هو أيضا مشكلة عامة نلاحظها في كل التاريخ الإنساني،وتتوقف هذه المشكلة على الإتجاهات و العادات السائدة في المجتمع،وعلى التقبل الإجتماعي لهذا النمط من الزواج [3]

3 ـ بعض الدراسات في دولة الكويت:

أما من الدراسات المعنية بالزواج الغير المتجانس في دولة الكويت،فإنها تتسم بالندرة الشديدة وقد أمكن حصر نتائج بعض الدراسات التي درست الزواج بشكل عام وتعرضت لزواج الكويتية من غير الكويتيين.

وأول هذه الدراسات،هي دراسة الزواج في الكويت والتي قام بها كل من «عبد ا غلوم» و «عزة إسماعيل» (1967م)،وخلصت الدراسة إلى ضالت نسبة حالات الزواج التي تتم بين الكويتيات وغير الكويتيين،إذ أنه في خلال عام (1964م) تمت »(1414م) حالة زواج من الكويتيات تزوجت » (1376م) زوجة منهم (أي بمعدل 97,3% من مجموع الحالات) من كويتيين،بينما النسبة

---

[1] - الناصر (فهد عبد الرحمان) ،اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية ،حوليات كلية الآداب،الحولية الخامسة عشر ،مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت،1995،ص 11.

[2] - نفس المرجع ،ص 22

[3] - نفس المرجع ،نفس الصفحة.

الباقية وهي الأقل من 3% تزوجن من غير الكويتيين.وأكدت الدراسة بأنه يمكن القول بأن ظاهرة زواج الكويتيات من غير الكويتيين لا تشكل حالة تستحق الإهتمام مع ضرورة وضع الحلول لمقابلتها .

والدراسة الثانية هي دراسة وزارة التخطيط » (1977م) حول الزواج المختلط في الكويت،حيث ذكرت الدراسة أنه باستعراض بيانات تعداد 1975م ،تبين أن عدد المواطنات المتزوجات من أجانب لا يتجاوز » (571) من جملة الكويتيات المتزوجات البالغ عددهن »(75,673)،أي أن نسبتهن لا تتعدى 8 بالألف .

وتضيف الدراسة أن نسبة الكويتيات المتزوجات من أجانب حققت انخفاضا تدريجيا سريعا فقد كانت هذه النسبة تعادل 11,8% من جملة عقود الزواج للكويتيات،وانخفضت في عام 1976م إلى 3,9% .أما عن جنسية الأزواج غير الكويتيين الذين تزوجوا من الكويتيات،فقد جاء الأزواج العراقيون بأعلى نسبة (23,9%) فالسعوديون (13,5%) و الجنسيات الأردنية و الفلسطينية (11,3%) و العمانيون و القطريون (15,5%)و السوريون و البنانيون (8,3%) و اليمنيون (4,8%) و المصريون (4%) وكل من البحرين و الإمارات العربية المتحدة (3,5%) وتبلغ نسبة الجنسيات غير العربية (1,9%) و الإرانيون (15,4%) .و الملاحظ هنا أن الجنسيات الإيرانية لم تدمج مع الجنسيات الغير عربية فقط يكون المقصود بغير العربية هي الجنسيات الأوربية و الأمريكية،وعند إضافة نسبة الإيرانيين يكون مجموع نسب الجنسيات غير العربية 17,3% واستخلصت الدراسة إلى أنه :« يلاحظ بصفة عامة أن الكويتيات المتزوجات من أجانب أكثر حرصا على ألا يقل المستوى التعليمي لأزواجهن عن مستواهن أن هناك توافق ملحوظا بين المستوى التعليمي للزوجة ».

أما بالنسبة للمستوى الوظيفي :تبلغ نسبة المشتغلات من المواطنات المتزوجات غير المواطنين حوالي 45,7% وهي نسبة كبيرة إذا ماقورنت بالمتزوجات من مواطنين والتي لا تتجاوز 5% .وهنا تأكد الدراسة على أن نسبة النساء اللاتي تزوجن غير كويتيين تزداد مع المرأة العاملة.أما الحالة الإجتماعية :فتقل ظاهرة تعدد الزوجات إلى حد كبير بين الأزواج الأجانب المتزوجين من مواطنات،حيث تبلغ نسبة الأزواج الأجانب الذين يجمعون بين أكثر من زوجة (إحدهن كويتية) 8,6% فقط، ولعل أهم ماطالبت به الدراسة إشراف الدولة على هذه الزيجات عند عقدها لأن ذلك يساعد على تأمين مستقبل الفتاة التي ترغب في مثل هذا الزواج و التحقق من جديته وقيامه على أسس من الدين وخلوه من الأعراض و المنافع المادية،كما طالبت الدراسة بمنح الكويتيين المتزوجين من كويتيات بعض التسهيلات التي تساعد على استقرار الأسرة وتلأمين مستقبلها .

يتضح مما سبق أن مسألة زواج الكويتيين من غير الكويتيات،لم تنل القدر الكافي من اهتمام الدراسات الأكاديمية خاصة من حيث مكونات الشعور و التفكير والإدلاك والسلوك المتصل بهذه المسألة التي تعتبر بمثابة مشكلة اجتماعية ذات انعكاسات سلبية.

الملخـــص :

إن سبب تعقد الظاهرة المراد دراستها و المتمثلة في ظاهرة الزواج المختلط و صعوبة دراستها ميدانيا لها تتطلب السفر إلى الخارج خاصة بالنسبة للجزائر ، هذا ما أدى إلى فقر هذا النوع من الدراسات عندها ، و هذا لايعني عدم تواجد بحوث من مجتمعات مختلفة قامت بدراسة هذه الظاهرة و من هذه الدراسات التي تم التوصل إليها :

1. دراسة لـ# طفطاف مسعود # تحت عنوان :- - أثر الهجرة الجزائرية على التماسك الأسري – في علم الإجتماع العائلي في جامعة قسنطينة لعام 1980 ، حيث قام بدراسة المشاكل الإجتماعية الناجمة عن الهجرة الجزائرية بما فيها ظاهرة الزواج المختلط.

2. دراسة لـ # ميشيل تريبيلا # و هي باحثة فرنسية في المعهد الوطني لشؤون السكان و متخصصة في شؤون الهجرة العربية و الإفريقية حيث قامت بنشر دراسة لها عام 1992 حول الزواج المشترك بين الجزائريين و الفرنسيين .

3. دراسة # إحسان محمد الحسن # حول مشكلات الزواج المختلط و العوائل المختلطة ، دراسة ميدانية في علم الإجتماع الأقليات في العراق ، لسنة 1993 ، حيث ركز في دراسته هذه على دراسة العوائل المختلطة التي تتعدى الخط القومي ، أي العوائل المختلطة التي يكون آباؤها عراقيين بالولادة و الأصل و الجنسية و تكون أمهاتها أوروبيات .

4. دراسة # فهد عبد الرحمان # حول اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير كويتية استمدت بياناتها من عينة عشوائية قوامها 1763.

5. مجموعة من الدراسات العلمية حول ظاهرة الزواج المختلط :

أ- دراسة لـ # بـلود # اهتمبدراسة الزواج الغير متجانس في الولايات المتحدة ، وما يواجه هذا الزواج من صعوبات و معوقات ثقافية و اجتماعية .

ب – بحوث# الأنديس # لعام 1969 و هي دراسة أجريت على التوافق الزواجي بين الأشخاص المختلفين في الجنسية أو في الجنس (الأصول السلالية و العرقية).

ج – بعض الدراسات في دولة الكويت ، كدراسة # عبد ا غلوم# و #عزة اسماعيل # سنة 1967 ، و دراسة وزارة التخطيط لعام 1977حول الزواج المختلط في الكويت .

تمهيد :

يعد هذا الفصل مدخلا أساسيا للفصول اللاحقة و تمهيدا لها بما أنه أيضا يعتبر المدخل للظاهرة المراد دراستها، لأن الزواج المختلط في حد ذاته يمر بمرحلة الاختيار للزواج و هذا هو أولى المباحث التي جاءت في هذا الفصل، و بما أن الزواج عموما و الاختيار له يتم وفق أسس و مقاييس معينة لذلك تم إلقاء الضوء على أهم المقاييس التي يتم وفقها الزواج عموما و ذلك في المبحث الثاني من الدراسة و من هذه المقاييس نذكر منها الكفاءة في مستويات معينة بين القرينين أما المقياس الثاني فبيناه في العامل السيكولوجي و المتمثل في الحب كأحد هذه العوامل التي أصبحت تهمين بصفة كبيرة في الوقت الحالي على مختلف أنواع الزواج بما فيها الزواج المختلط و أنه أيضا أصبح يعمل أكثر من غيره من العوامل الأخرى.

أما تركيزنا في المبحث الثالث فتمثل في تحديد مجال الاختيار للزواج بما أنه أصبحت تحكم سير قيام عملية الاختيار للزواج عدة عوامل داخلية كانت أم خارجية و التي تعمل على تحديد و ضبط المجال الذي يتم الاختيار وفقه سواء للقرين أو القرينة و من هذه المجالات أو الموانع أو كما أطلق عليها بالقيود نجد : القيود أو الموانع الدينية، القيود التي ترجع إلى اختلاف الأجناس و الثقافات المكانة الاجتماعية كمجال للاختيار في الزواج ثم القرب المكاني.

أما المبحث الرابع فقد يتم التطرق فيه إلى دراسة أسلوب الاختيار للزواج و التي أدرجناها في أسلوبين مهمين و المتمثلان في أسلوب الاختيار المرتب مقابل الاختيار الحر، مع إمكانية وجود أسلوبين معا في أن واحد.

و في الأخير تم الحديث عن "الخطبة" كمرحلة تمهيدية لعملية الزواج هذا إذن أهم ما سيجيء في هذا الفصل و سيتم التفصيل أكثر في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول : عملية الإختيار للزواج :

يواجه الإنسان دائما بمواقف الإختيار، فهو يختار نوع طعامه وطريقة طهوه وملبسه، وعليه أن يختار أصدقائه ونوع تعليمه ثم وظيفته إلخ..... لكن أهم هذه الإختيارات كلها والتي على أساسها يبني هذا الإنسان مستقبله في هذه الحياة هو الإختيار للزواج، لأن الوظيفة مثلا قد تتغير دون أن تترك آثار في حياته « لكن الإنسان يتزوج وفي نيته ألا يحدث ما يغير هذا الزواج ، أي أنه يتزوج للحياة كلها »[1] .

فالإختيار للزواج يعتبر إذن الخطوة الأولى والأساسية الممهدة له وعلى أساسه يرسي عليها قواعده، فهو سلوك إجتماعي يسلكه الناس دون وعي به ، ومن الملاحظ أن هذه العملية لا تتحدد فقط برغبات الشخص وحدها، بل تتدخل فيها عوامل داخلية وخارجية والتي تظبطها عدة محددات وظروف تهيمن عليها وهي خاصة بالقرينين على السواء، سواء كانت إجتماعية أو ثقافية، قانونية، جغرافية، مادية وحتى دينية، فكل هذه الظروف تدخل في إطار تخطيطها الإجتماعي والثقافي .

يعني هذا أن الشخص يختار إلى جانب رغباته « وفق معايير المجتمع سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو كانت تلك المعايير مستقرة في شكل توقعات ومرغبات في أن يسير الإختيار للزواج وفق إتجاه معين »[2].

وتعد عملية الإختيار للزواج أيضا عملية إتخاذ قرار، ذلك أنه قرار يتخذ وفق أسس ومقاييس معينة تجاه الشخص الذي يشاركه حياته بالنسبة للرجل أو المرأة معا .

كما أن هذا الإختيار رد فعل شخصية بكاملها لموقف برمته، ورد الفعل هذا لا يتأتى إلا من خلال شخصية هذا الفرد التي كونها من تجاربه وخبراته السابقة، وترتبط كل هذه العوامل بالثقافة التي إكتسبها داخل مجتمعه .

ويجدر بنا أن نقدم موقف الباحثة الإجتماعية سامية حسن السعاتي في هذه القضية حيث تقول : « يتوقف نمو الشخصية ووضع حدود لقدراتها وإمكاناتها على التراث المعرفي الثقافي وعلى نسق القيم، وأهداف الحياة التي يتميز بها القطاع الثقافي الذي يعيش فيه الإنسان، ويمارس في إطاره علاقاته كذلك، فإن الأشخاص المختارين كشركاء في الزواج، هم أيضا محكومون بالأنماط الثقافية التي تمارس سلطتها وتأثيرها على شخصياتهم وسلوكهم »[3].

وهنا نشير إلى نقطة أساسية جدا، والتي تحكم هذه الأنماط الثقافية وهي عملية التنشئة الإجتماعية والتي تلعب دورا حاسما في كيفية تخطيط الشخص لحياته كلها سواء تعلق الأمر بالزواج أو غير ذلك، فتأثير العائلة والمحيط الإجتماعي على الفرد منذ طفولته حتى كبره تمنحه سواء الفتاة أو الفتى المكانة الإجتماعية والسلوكات والأدوار التي ينبغي أن يقدمها الفرد سواء في كل الحالات والمواقف الإجتماعية « وفي هذا السياق يقدمان نموذجا لإختيار القرين (ة) ويرسمان الحدود التي ينبغي أن يقف عندها الرجل والمرأة وفقا لإستراتيجية العائلة »[4].

وبما أننا نعيش عصر التحولات والتغيرات في شتى الميادين فإن التغيير قد مس أيضا جانبا من جوانب الحياة الإجتماعية مثل الزواج وبصفة خاصة الإختيار له .

فيبدوأن معظم الزيجات في الوقت الحالي تتم عن طريق الإختيار الحر، إلا أن هذا المفهوم يختلف بإختلاف الطبقة والمجتمع الذي ينتمي إليه الزوجين، فهو يعني عند البعض، خاصة الذين ينتمون إلى الفئة الحضرية تبادل الحب قبل الزواج والتعارف الشخصي

---

[1] - السعاتي(سامية حسن)، مرجع سابق ، ص21

[2] - نفس المرجع، ص15

[3] - السعاتي(سامية حسن)، مرجع سابق، ص22

[4] - عياشي (صباح)، اختيار مقاييس تكافؤ القرينين والتغير الاجتماعي والثقافي، اطروحة تنبيل شهادة الماجستير،معهد علم الاجتماع،جامعة الجزائر ، 1995،ص9

الوثيق بين الفتى والفتاة، وهذا التعارف لا يتم إلا إذا كانت الفرص متاحة أمامهم، كميادين العلم والعمل اللذان خلقا ظروف متعددة للتفاهم والحب قبل الزواج .

كما نجد أن هذا المفهوم يأخذ طابعا آخر لدى فئة أخرى وخاصة الفئات الريفية ، فبعض هذه الفئات تحكم سير هذه العملية وأسلوب إتمام الزواج والعلاقات التي تسبقه .

وللإلمام بكل جوانب هذا المفهوم أي الإختيار للزواج، هناك بيانات ومعلومات مستمدة من الدراسات التي أجريت في هذا الميدان خاصة عن أنماط التجانس وعمليات هذا الإختيار في مجال المرغوبات حيث « كشفت نتائج هذه الدراسات عن وجود بعد ميولي معين يتغير خلال الزمن لأن مفضلات الشاب أو الفتاة إتضح أنها تتغير تبعا لسنوات عمره وهذا فضلا عن العوامل الأخرى العديدة التي تتدخل في التأثير على عملية الإختيار، ومعنى هذا أننا نحتاج إلى معرفة أبعد بالعوامل البنائية والدينامية المرتبطة بأنماط الإختيار وإلى إستكشاف الإختلافات في العوامل سواء كانت ثقافية أو إجتماعية أو إقتصادية وإرتباطاتها بالقطاعات المختلفة للسكان »[1].

ومثالها في ذلك، هو حال المتزوج من أجنبية التي تختلف عنه في الأصل والتاريخ والعادات والتقاليد والقيم الإجتماعية والثقافية والدينية......إلخ فهذا الشخص يمكن أن يكون قد سطر لنفسه صورة عن شريكة حياته قبل فصله في هذا القران لكن بحكم وجوده في المهجر مثلا، تغيرت إتجاهاته وتصوراته عن الزواج وعن قضايا أخرى، أي أن عوامل خارجية آلت إلى حدوث نوع من هذا السلوك.وبالرغم من كل ما قيل عن هذه العملية، وبصفة منهجية فإن عملية الإختيار هذه والتي تعد المرحلة الأولى لتكوين الأسرة، تضم ثلاث إجراءات : الإنتقاء والتقييم ثم التصميم . ففي البداية ينتقي الشخص من بين عدد من المعروض حسب مقاييس معينة وجدها في فتاة أو فتى معين، ثم يقوم بتقييم إختياره وفق الصورة التي رسمها في ذهنيته لهذا القرين أو القرينة، وبعد ذلك يصمم أو يتخذ القرار النهائي وهو الزواج بمن وقع عليه إختياره.

ومهما يكن من أمر فإن « أهمية الإختيار للزواج، هي في أن يكون بناء الأسرة قائما على التجانس والقدرة على التكامل المشترك من الطرفين اللذان يكونان رابطة الزوجية ».[2]

فيبقى الإختيار الصحيح أو السليم من أحد مراحل السر في البناء السليم للحياة الزوجية عموما والعائلية بصفة خاصة.

المبحث الثاني : المقاييس أو العوامل المساعدة في عملية الإختيار للزواج :

يعتبر الإختيار للزواج عملية إنتقائية على أساسها يختار الرجل أو المرأة الشريك الذي يقاسم حياته من بين الأشخاص الآخرين، ولايتم هذا الإختيار إلا وفق مقاييس أو أسس معينة سواء كانت ذات طابع سيكولوجي أي نابعة من ذات الفرد أو ذات طابع إجتماعي يحددها المجتمع ويصادق عليها الدين.

ومن الملاحظ أن مقاييس الإختيار موجودة في كل زمان ومكان لكن الإختلاف يكمن في نوعيتها، حيث نجد تباينا من شخص لآخر في إختيار مقياس من بين المقاييس الأخرى وهذا التباين يرجع هو الآخر إلى الإختلاف في الخلفية الإجتماعية والثقافية والعلمية والدينية وحتى الجغرافية.

---

[1] - الخولي(سناء)، الزواج والعلاقات الاسرية،دار النهضة العربية ، بيروت، 1983،ص173

[2] - السعاتي(سامية حسن)، مرجع سابق ، ص21

فالأشخاص يختلفون من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر ومن زمان إلى زمن معين ومن شخص لآخر، لذلك وجدت هذه المقاييس والتي تساعد الشخص الذي ينوي الزواج ليختار ما يلائمه حسب رغباته وميولاته، كما نجد عملية الإختيار هذه هي الأخرى في حالة تغير مستمر حسب تغير العوامل الإجتماعية والثقافية وخاصة الإقتصادية.

معنى هذا أن هذه العملية لاتتم بصفة عشوائية بل هناك عوامل تسبق إتخاذ القرار النهائي، وهذه العوامل هي التي ترتب عملية الإختيار لأن« الزواج يعتبر مشروعا في ذهنية

الشاب أو الفتاة يحضر له ويستعد له من خلال تشكيل صورة نموذجية تدريجيا عن الرجل أو المرأة المرغوب فيهما »[1].

وأما عوامل الإختيار، فهي صفات وقيم معينة جعل المجتمع لها أهمية كبيرة فتكون هديا لمن يريد الإختيار للزواج، وهذه القيم والصفات تختلف من مجتمع للآخر بل في الثقافات الفرعية للمجتمع نفسه.

وإذا أردنا تعريف المقياس فنعني به« المقدار المعنوي أو المادي لكل خطة مكتسبة أو طبيعية من الخصال المتعددة»[2].

ونذكر من هذه الخصال أو كما نسميها أيضا الصفات أو المقاييس على سبيل المثال : الجمال، الغنى والأصل الطيب والمهارة في إدارة شؤون المنزل والتعليم والدين .....إلخ ، تجعل الشخص المعني (ة) ينجذب إليها ويقدر بعد وأهمية كل مقياس بالمقارنة مع المقاييس الأخرى، وتتوقف عملية التقدير هذه حسب التنشئة الإجتماعية للفرد، وحسب إنتمائه الإجتماعي ومكتسباته العلمية والثقافية والدينية إضافة إلى شعوره الداخلي وميولاته الخاصة.

ومن بين العوامل التي تحكم عملية الإختيار للزواج والتي تعد شرطا أساسيا في إختيار الزوجين وتزاوجهما هي : الكفاءة .

1- الكفاءة :

« والكفاءة مشتقة من كفأ فيه المسلمون تتكافأ دماؤهم أي تتساوى في القصاص والديات، ومنه الكفاءة في النكاح وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك »[3].

ويقصد بالتساوي هنا، ليس التساوي المطلق في جميع الحالات، لكن بصفة نسبية ومقاربة للصفات التي يمكن أن يجدها القرين في قرينته أو العكس، لأن التساوي لا يمكن أن يحدث دائما، فمثلا نجد القرينين متساويين في المستوى التعليمي لكن لا يتساويان في الجمال أو الدين إلخ... إذن الكفاءة أو التكافؤ يقصد به « أن يكون الشاب كفئا للفتاة أو العكس سواء كان مساويا أو مشابها أو مقاربا لها في صفة من الصفات أو في مقياس معين أو في مقاييس متنوعة »[4].

وهذا التكافؤ نجده في مستويات مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الأخلاق، الأفكار، الأهداف، الصفات الجسمية (السن، الطول، الوزن) الجمال، النسب، التدين، المستوى الإجتماعي، الأسلوب المعيشي ...إلخ .

وتعتبر الكفاءة من جانب الزوج لا من جانب المرأة فيمكن أن تكون أدنى منه في الشروط، فشرط الكفاءة أدعى لنجاح الحياة الزوجية فيما بعد لماله من أهمية كبيرة في عملية الإختيار.

والجدير بالملاحظة أن التكافؤ أمر نسبي عند كل مجتمع من جهة، أي أن عناصره تتحدد بالنسبة للتصور السائد في كل مجتمع كما أن هذا التصور يختلف أيضا من زمن معين، فنجد مثلا من يعطي الأولوية في الزواج في ست مقاييس : النسب،

الإسلام، الحرية، التدين، الحرفة، وهذا رأي الحنفية، لكن ظروف اليوم تختلف، مع ذلك هناك بعض العناصر الأخرى التي ظهرت في عصرنا الحالي والتي لاتقل أهمية عن العناصر الأخرى لأنها فرضت نفسها في يومنا هذا هي المستوى التعليمي والثقافي.

---

1 - عياشي (صباح) ،مرجع سابق ،ص 8.

2 - نفس المرجع، ص12

3 - كحالة(عمر رضا) ، الزواج ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984،ص 261

4 - عياشي(صباح) ، مرجع سابق ،ص12

أما أهم المقاييس والتي عني الإسلام بها وأعطاها أهمية كبيرة هو مقياس التدين، لأن الزواج عقد العمر يسعى إلى تحقيق مقاصد كبيرة كالألفة والعشرة والتفاهم بين الزوجين، وبالتالي نجد أن غير العربي المسلم كفؤ للعربية فلا عبرة للإنتماء الجغرافي إذا إشترط في ذلك عنصر التدين أو الإسلام، ولنا ما يدعمنا في ذاك قول الرسول صلى ا عليه وسلم : « إن جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عظيم » وقال أيضا : « ألا لا يتزوج النساء إلا الأولياء و لا يزوجن إلا الأكفاء ».

فبهذا العنصر أي التدين تزاح كل الفروق بين الناس وتجعلهم سواسية لا يتميز أحدهم عن الآخر إلا بدرجة تقواه ودينه لماله من تأثير كبير في كل الميادين ولا سيما الزواج.

وفي الأخير نشير إلى قاعدة مهمة في الكفاءة تتركز على السلامة من العيوب الأربعة وهي: الجنون، الجذام، البرص، وداء الفرج، وهذه العناصر خاصة بالرجل والمرأة على السواء .

2- الحب عامل من عوامل الإختيار للزواج :

إن عملية الإختيار تحكمها عوامل خارجية وداخلية، فالعوامل الخارجية ترتكز أساسا على الصفات التي يحبذها الشخص في قرينه والتي تدخل ضمن عنصر التكافؤ مثل: السن، المستوى التعليمي، الحسب والنسب والدين والأخلاق إلخ...، كل هذه الصفات تعد عوامل خارجية تحدد عملية الإختيار .

لكن ما يهم خاصة هو تلك العوامل أو الرغبات والميولات الداخلية التي يحملها الإنسان، والتي توجهه في عملية الإختيار. ولعل أبرز هذه العوامل والذي فرض نفسه حاليا على الصعيد الإجتماعي والعالمي هو ما يدعي الآن «الحب » إذا يعد هذا العنصر من بين الدوافع الداعية إلى الزواج من جهة، ومن جهة أخرى يعد عاملا أساسيا في إتخاذ القرار في هذه العملية، كما أنه أصبح الآن العنصر الرئيسي المسيطر فيها.فالفرد عندما يصبح في سن الزواج يحاول أن يقوم بعملية إنتقاء قرينه الذي تطمئن له نفسه وترتاح له من بين الآخرين، لأن هذه العملية ترتكز على ميل الشخص لإنسان معين، وهو أمر نسبي بين الأشخاص .

فالحب إذن يعتبر « قوة نفسية إجتماعية، فهو رصيد عاطفي ملاحظ في كل المجتمعات »[1].

لكن الحب الذي نركز عليه، يختلف عن أشكال الحب الأخوي (كحب الآباء للأبناء أو العكس، وحب الأخ لأخته، وحب الصديق إلخ...) فهو نوع الحب الذي يسبق « الزواج فالزواج بسبب الحب يتضمن تأكيدا أوليا على العاطفة، وعلى كيفية شعور فردين كل منهما تجاه الآخر وعلى مدى رضائه الشخصي »[2].

وهذا النوع من الحب هو مايدعي بالحب الرومانتيكي، حيث يقع فيه الأشخاص وبالتالي يؤدي إلى الزواج. فالحب هو « عاطفة معقدة وهو يظهر عندما يعد شخصان توجيه حياتهما من خلال نقاط محورية جديدة وعلى ذلك يكون الإنسان في حالة حب عندما يصبح في إمكانه أن يشبع الحاجات العاطفية لمحبوبه ويصبح هذا الإشباع ضرورة عاطفية مطلقة بالنسبة له »[3].

كما أن الحب يختلف حسب إختلاف الأشخاص من ناحية خلفيتهم الثقافية وتجاربهم الشخصية. فهكذا تظهر مقاييس وعوامل جديدة تدخل في عملية الإختيار للزواج، والتي تقاس على أساسها مدى النجاح أو الفشل في الزواج.

فالحب موجود في كل المجتمعات مهما إختلفت صورته من مجتمع لآخر ونظرا لأهميته ودوره الذي يؤديه في العلاقات بين الجنسين فإنه يخضع لسيطرة المجتمع.

---

[1] - عياشي(صباح)، مرجع سابق ، ص86

[2] - الخولي(سناء) ،مرجع سابق ، ص84

[3] - نفس المرجع، ص163

كما أن الإسلام أشار إلى هذه العاطفة النبيلة ولم ينكر مدى أهميتها خاصة في هذا الميدان أي الزواج، فنجد قول ا تعالى في ذلك : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة »[1].

« فمن دواعي الزواج المودة، أن لا يقوم الزوجان على الإرتباط بقصد الزواج إلا بعد التأكد من ميل كل منهما للآخر، ومن مقتضى الرحمة أن يحسن كلاهما العشرة مع الآخر على أن الإنجذاب المادي ليس كافيا في الزواج بل يلزم أن يوجد أيضا توافق بين نفسي الزوجين »[2].

أي يوجد إئتلاف بين عقولهما وأخلاقهما وملكاتهما.

فمن الأسباب التي تجعل الأفراد ينجذبون نحو بعضهم البعض من بين الأشخاص الآخرين هو هذا العنصر أي الحب، فحب الشخص يقع على من أحس، أنه يكافؤه أو يكمله في جانب من جوانب شخصيته، ولنا في نظرية التكامل أو الحاجات المكملة « لوينش » (winch) . أقوى دليل في ذلك، حيث أعد دراسة نفسية إجتماعية في أمريكا في هذا الموضوع ووجد أن الأشخاص يتزوجون مع من يشبهونهم أكثر من الزواج الذين يختلفون عنهم في كل شيء، « فهناك تزاوج بسيكولوجي يحدث التجاذب، فكل واحد ينجذب نحو الآخر لأنه وجد شيئا لم يكن عنده أو لم يره عند الآخرين »[3].

لكن مقياس الحب بالرغم من أهميته كعامل من عوامل إختيار القرين يخضع هو الآخر للضبط الإجتماعي، فهو يؤثر سلبا أو إيجابا على عملية الإختيار كما يؤثر الإختيار الزواجي من حيث النتائج التي تترتب عليه في كل من الأسرة والمجتمع، وكما أنه مقياس من المقاييس الجديدة التي أدخلت في عملية الإختيار ويقاس على أساسها النجاح أو الفشل في الزواج

« لأن الأفراد حينما لايجدون في الزواج الإرضاء والإشباع الذي كانوا يتوقعونه، فإنهم يشعرون بالرغبة في الفرار والتخاص من هذا الإرتباط »[4] .

كما أن الزواج من أجل الحب فقط بغض النظر عن العوامل الأخرى هو زيادة درجة عدم الإستقرار الزواجي وبالتالي إرتفاع معدلات الطلاق.

وخلاصة القول هي أن عملية الإختيار للزواج تعد مرحلة حاسمة جدا في إتخاذ القرار خاصة إذا تعلق الأمر بعملية مهمة في الحياة وهي الزواج، إذ تدخل فيها عوامل عديدة والتي تعمل على التأثير عليها، لذلك فالشخص مطالب دائمة « بمعرفة أبعد بالعوامل البنائية والدينامية المرتبطة بأنماط الإختيار وإلى إستكشاف الإختلافات في العوامل، سواء كانت ثقافية أو إجتماعية أو إقتصادية وإرتباطاتها بالقطاعات المختلفة للسكان »[5].

كما أنه مطالب بأن يميز بوضوح بين عملية الإختيار في الزواج والنتائج المترتبة عن هذا الإختيار.

المبحث الثالث: مجال الإختيار للزواج :

هناك عوامل مختلفة تحكم سير قيام عملية الإختيار للزواج سواء كانت مرتبطة بعوامل داخلية أو خارجية والتي تضبطها عدة محددات تحول دون تحقيقها، لذلك يمكن القول أن الإنسان ليست له الحرية المطلقة في إختيار قرينه، بل هناك موانع وحدود تقف وإختياراته الشخصية، رغم ما يظهره من أنه لا يوجد أي شيء يمنعه، لكن في الحقيقة هو مقيد، سواء كان واعيا بذلك أم لا، وهذه القيود تتمثل في بعض النظم الإجتماعية والشرعية تجعله لا يختار إلا في حدود معينة تختلف في أنواعها وأسبابها بإختلاف المجتمعات الإنسانية.

---

[1] - سورة الروم، الاية 21

[2] -(عمر رضا)، مرجع سابق ،ص204

[3] - عياشي(صباح) ،مرجع سابق ،ص88

[4] - الخولي (سناء)، مرجع سابق ، ص84

[5] - الخولي (سناء) ، مرجع سابق ،ص173

ومجال الإختيار في الزواج ونعني به « مجال اللائقين أو الصالحين للإختيار للزواج، الذي يجب على الفرد أن يختار زوجته في إطاره، وقد يكون مجال الإختيار في الزواج واسعا بحيث يسمح للفرد بأكثر من إمرأة أو العكس (......) كما يضيق هذا المجال بحيث لا يسمح للرجل إلا بشريكة واحدة فقط ولا يسمح للمرأة إلا بشريك واحد فقط »[1].

هذا بالنسبة للقيد العددي لكن ما يهم هو معرفة ماهية القيود أو المجالات الأخرى التي تهيمن على عملية الإختيار للزواج.

1. القيود الدينية :

يعتبر الدين نظام إجتماعي من بين النظم التي تحكم سير السلوكات الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية، كما أنه ذو دور كبير في سير وتنظيم معظم نواحي الحياة الإجتماعية مهما كانت نوعيتها وكذا نواحي الحياة الإنسانية (النفسية، الفكرية، الإجتماعية الثقافية ....إلخ) بحيث يسطر للإنسان بعض القوانين التي تنظم أفكاره وسلوكاته ومعاملاته مع الآخرين وكيفية نظرته إلى الحياة وما عليه من حقوق وواجبات نحو أفراد مجتمعه، فالدين بإختصار هو « عبارة عن منهج مسطر يحوي قوانين وأحكام يتبعها الفرد »[2]. وعند التكلم عن الدين فلا نقتصر على ديانة واحدة فقط بل كل الديانات السماوية

الموجودة منذ وجود الإنسان على هذه الأرض، لذلك فإن نظرة الإنسان في بعض القضايا مهما إختلفت نوعيتها مختلفة على إختلاف هذه الأديان.

وبما أن الأسرة تعتبر من بين النظم الإجتماعية المهمة في حياة الإنسان فإن الدين قد ولى لها إهتماما عظيما في شأنها بل إهتم بأكثر من ذلك أي قبل تأسيس الأسرة وهو الزواج وكيفية الإختيار له، ونجده قد نظم له هذه العملية حيث أنه يفرض على القرينين أساسا معينا يكمن في إنتماء كل منهما لنفس الديانة ونجد أن المجتمع هو الذي يجسد هذه الضغوطات ميدانيا، فمثلا نجد القوانين اليهودية القديمة تحرم الزواج بين من يدين باليهودية وأهل الديانات الأخرى، كما أن قوانين العصور الوسطى للكنائس المسيحية كانت تحرم الزواج بين الكاثولكيين وغيرهم من المسيحيين.

ومما يلاحظ « أن هذه القوانين القديمة قد تقلصت في العصر الحاضر حيث قلت حدة هذه الحدود أو القيود فأصبح الأوروبي يتزوج من أي أوروبية تختلف عن ديانته كالكاثوليكي مع البروتستانتية، أو اليهودي مع الكاثوليكية، كما نجد المسلم يتزوج من أي أوروبية »[3].

أما بالنسبة للديانة الإسلامية والتي تعتبر الديانة الوحيدة التي لم يشهد بها تزييف أو تحريف منذ نزولها فقد أعطت لقضية مجال الإختيار الزواجي نظرة تختلف عن باقي الديانات الأخرى، فهي لم تمنع زواج المسلم بغير المسلمة (كالكتابية) لكنها تشددت في هذه القضية مع المرأة المسلمة أكثر من الرجل، بل حرمت زواج المسلمة بغير المسلم سواء كان من أهل الكتاب أو نصراني أو مشرك والحكمة في هذ التحريم هي الحفاظ على كيان الأسرة من جهة وعلى قضية تربية الأولاد من جهة أخرى* .

لكن وبالرغم من أن الإسلام رخص للمسلم التزوج بغير المسلمة فقد جعل له في نفس الوقت حدا لا ينبغي تجاوزه هذا ما يشترك فيه الرجل والمرأة المسلمين، ويتمثل هذا الحد في التزوج بالمشرك (ة) حتى يؤمن أو تؤمن، وهذا حفاظا على إستمرارية العلاقة

الزوجية وسلامة الأسرة من التفكك وفي هذا السياق يقول ا تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم، ولاتنكحوا المشركين حتى يؤمنوا، ولعبد مؤمن من خير من مشرك ولو أعجبكم » [4]

---

[1] - الساتي(سامية حسن)، مرجع سبق ذكره ، ص49

[2] - عياشي(صباح)، مرجع سبق ذكره ، ص48

[3] - عياشي(صباح) مرجع سابق ، ص49

* التفصيل في هذه القضية اكثر في الفصول اللاحقة

[4] - سورة البقرة، الاية 221

2. القيود التي ترجع إلى إختلاف الأجناس والثقافات :

يعد العالم الإنساني تركيبة مكونة من أجناس مختلفة من حيث المظهر الفزيولوجي كلون البشرة، والشعر، والعينين وحجمهما والقامة.... أو من حيث تاريخ تواجدهم، وإلى جانب هذه الإختلافات نجد أن هناك تباينا في الثقافات وحتى بين الثقافات الفرعية نفسها على مستويات مختلفة.

كالإختلاف في اللغات، والدين، والنظرة إلى الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ... إلخ ، وعلى غرار هذا التباين نجد معظم الشعوب قد وضعت لنفسها حدودا تسير وفقها في شتى المجالات، وهناك من لا يدعو إلى الإمتزاج أو الإختلاط مع الثقافات الأخرى فمثل هذه الشعوب تحبذ السير وفق هذه الحدود خاصة فيما يتعلق بالزواج ولا تريد تغييرها، ويمكن أن نعتبرها حدودا قانونية أكثر من كونها ناشئة من العادات « هناك بعض الأجناس لا توافق أو تحرم كل التحريم الزواج أو الإتصال الجنسي بعامة أشخاص ينتمون إلى جنس آخر »[1] ، فمثلا عند قدماء العبريين « كان يحرم الزواج بينهم وبين الكنعانيين وغيرهم لأنهم كانوا يعتقدون أنهم شعب ا المختار، وأن الكنعانيين شعب وضيع خلق ليكون رقيقا للعبريين »[2]

« وكان زواج المواطن من روما بإمرأة لم تكن مواطنة رومانية وغير متمتعة بالإمتيازات والخصائص التي يتمتع بها المواطن الروماني بعد الزواج الذي لم يحصل على هذه الشروط الأساسية باطلا وغير معترف به، وأن الأولاد الذين يولدون من هذا القران لا يعتبرون أولاد شرعيين، وكان عند الرومانيين بعض الموانع السياسية تمنع التزاوج من الآخرين فكان حكام الولايات وأمراء المستعمرات يحظر عليهم التزوج بنساء الولايات أو المستعمرات، وفي أواخر الإمبراطورية الرومانية منع المسيحيون من التزوج باليهوديات، كما لم يسمح للرومانيين بالتزوج من البرابرة ».[3]

كما أن الشعوب العربية في العصر الجاهلي كانت تسير وفق هذه القاعدة، حيث لم يكن للعربية الحق في التزوج من أعجمي مهما بلغت عظمته.

لكن مع ظهور الإسلام زالت هذه القيود وتغيرت هذه النظم فأصبح لا فرق بين أعجمي ولاعربي إلا بالتقوى، فيجوز للمرأة العربية المسلمة أن تتزوج بغير العربي إذا كان مسلما.

وفي المماليك الأوروبية ومستعمراتها بأمريكا وغيرها، كان يحرم التزاوج بين الأوروبيين البيض والسود ولا يزال الأوروبيون في العصر الحاضر ينظرون إلى زواج الأوروبي بغير الأوروبية نظرة سخط واشمئزاز على الرغم من أن قوانينهم الحديثة قد أجازته[4].

كما أن القانون يحرم في أزمنة مختلفة زواج الإسبانيين من الوطنيات في أمريكا الوسطى، ففي أمريكا الشمالية كانت الحالات التي تزوجت فيها النساء البيض من رجال ملونين شديدة الندرة، بل نجد ذلك محرما بالمرة في الولايات المتحدة الجنوبية، وهذا ليس مصدره العرف فقط، بل أن القانون هو الذي يقره أيضا [5]

أما بالنسبة للجزائر فهي تحتوي على عدة فروع ثقافية تختلف نسبيا من حيث تعدد اللهجات والعادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى، لذلك نجد أن كل ثقافة من هذه الثقافات تحاول الحفاظ على طابعها وتسلك في ذلك أسلوب التنشئة الإجتماعية حيث تمرر هذه الثقافة من جيل إلى أجيال لاحقة عن طريق الأسرة لذلك، فمثل هذه الثقافات المحافظة تعمل جاهدة على تقييد اختيار الزواج وحصره على أعضـاء ثقافتهـا الفرعيـة لكـن بالرغم من هذا فقد نجد هناك من تحدى هذه القيود وتجاوزه ، وهذه الظاهرة تسربت من نظام

[1] - السعاتي(سامية) ، مرجع سبق ذكره ، ص60.

[2] - عياشي(صباح) ، مرجع سبق ذكره ، ص51

[3] - كحالة(عمر رضا) ، مرجع سابق ،ص243 ، ص244

[4] - عياشي(صباح)، مرجع سبق ذكره ، ص51

[5] - السعاتي(سامية)، مرجع سابق ، ص60

إجتماعي تقليدي كان سائدا والمتمثل في "نظام العرش" ، حيث كان الزواج يحرم خارج العرش وإن كانوا ينتمون إلى نفس الثقافة الفرعية، لكن مع تغير الأوضاع الإجتماعية والثقافية، ومع مرور الزمن فإن هذه القيود قد تقلصت نوعا ما في بعض الأمم.

3. المكانة الإجتماعية كمجال للإختيار في الزواج :

إن بعض المجتمعات مكونة من طبقات أو فئات إجتماعية وأن لكل منها مصالح إجتماعية وإقتصادية وسياسية وإستراتيجية لتحقيق هدفها ومكانتها الإجتماعية المرموقة.

لذلك نجدها تضع حدودا صريحة أو ضمنية تجاه طبقة أو فئة إجتماعية أخرى خاصة فيما يتعلق بالزواج « فيعتبر الزواج من داخل المكانة الإجتماعية المماثلة معيارا إجتماعيا مفضلا وخاصة من وجهة نظر الآباء ذوي المكانة العالية عندما يشرعون في تزويج أبناءهم وسواء تم هذا الإختيار في الزواج عن طريق الأشخاص أنفسهم أو عن طريق آبائهم أو آخرين، فإن كونه من داخل المكانة الإجتماعية يعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على نسب العائلة ومكانتها ، أما الأفراد الذين ينتمون إلى مكانات منخفضة فإنهم يكسبون كثيرا عندما يتزوجون من أشخاص ينتمون إلى مستويات طبقية أعلى من مستوياتهم »[1].

ويضرب تحريم الزواج من الطبقات الإجتماعية المختلفة ذات المكانة الإجتماعية المتباينة منذ القدم فنجد مثلا « تحريم روما القديمة التزواج بين طبقة الأشراف »[2]. كما نجد أيضا موانع الزواج عند بعض العشائر « ولاسيما بين العشائر التي تتمتع بشرف النسب وعلوه(....) وكان الرجل في بعض الشعوب القديمة إذا تزوج رقيقة يصبح الزوج رقيقا، حتى أن الزواج بين الأشراف والأشخاص الأحرار يعتبر غير متماثل ومناسب ففي أوروبا الحديثة حسب القانون المدني الألماني زواج رجل من أصحاب الشرف الرفيع بإمرأة كانت ولادتها ومسقط رأسها وعائلتها من الطبقة الدنيا، لا يجعلها مساوية لصنف زوجها الإجتماعي ولا حق لها ولأولادها في الإرث»[3].

وفي القرن 19 في أوروبا كان هناك قانون أساسي للإرتباطات والذي كان يشكل النظام القديم في كثير من المقاطعات الريفيية وهذا القانون ينص على أنه يجب على كل شخص أن يبقى داخل طبقته ويتزوج طبقا لمستواه ومكانته الإجتماعية ونجد هذه الطريقة في الإرتباطات حسب الطبقة الإجتماعية في النظام القديم خاصة عند الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية وهذا لتحقيق إرتباطات متناسقة والتي تقوي المكانات الإجتماعية والسياسية لهذه الجماعات [4] .

إضافة إلى كل هذه العناصر، هناك عنصر هام والذي فرض نفسه حاليا وهو

المكاني وعلاقته بتحديد مجال الإختيار للزواج .

4. القرب المكاني :

« وهو الإختيار من بين الذين يجمعهم نطاق جغرافي محدد يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه، والناس لا يستطيعون أن يتم الإختيار للزواج فيما بينهم إلا لمن يجمعهم صلة مكانية تتيح لهم الفرصة للتواصل معهم أو الإختلاط بهم »[5].

ويمكن تحديد بعض المناطق التي يتم ضمنها الإختيار للزواج سواء للرجل أو المرأة على السواء، كأماكن العمل والدراسة وفي نطاق الجيرة التي يعيش فيها أو القرابة التي يرتبط بها حيث يحدث في كل هذه المجالات المكانية فرصا للإختلاط والتعارف والتقارب في المكان الذي يجمع بين الجنسين ويمكن إثرها إتاحة الفرصة للإختيار للزواج على أساسها .

[1] - الخولي (سناء) ، مرجع سبق ذكره ، ص146

[2] - عياشي (صباح)، مرجع سابق ،ص52

[3] - كحالة (عمر رضا)، مرجع سبق ذكره ، ض246

[4] - de singly (Francois) et autres, la famille l'état des savoirs, édition la couverte, paris 1991, p23.)

[5] - المسلماني (مصطفي)، مرجع سابق، ص58

« قد تبين من الدراسات العديدة التي أجريت في هذا المجال أن الناس يتزوجون ممن يلتقون بهم(..) وقد تبين أيضا أن للقرب المكاني أهمية في لقاء وتعارف الشباب »[1].

وفي الأخير يمكن القول أن بعض الأمم المتحضرة تتجه في الوقت الحاضر إلى الحد من القيود التي تفرق بين معتنقي الجنسيات أو الأديان المختلفة أو بين طبقات المجتمع الواحد، فهي بذلك تحد من ظاهرة الإندوجامية (أو الزواج اللحمي) وتوسع دائرة الإختيار والزواج من خارج الجماعة الإجتماعية مهما كان إختلافها، فالزواج من خارج الجماعة تطور شيئا فشيئا مع حلول القرن العشرين.

وقد تبين من خلال تحليل لنتائج بحثين عالميين حيث أن البحث الأول تم عام 1959 للباحث الإجتماعي «آلان جرار» (Alain Girard) والثاني« لبوزون ميشال » (Bozon Michel)عام 1984، حيث لاحظا أن هناك تراجع محسوس للزواج من داخل الجماعة التي ينتمي إليها الشخص الذي ينوي الزواج وهذا بمعدل 1/5، إذ نلاحظ تراجع قوي في المقابل نلاحظ تقدم محسوس للإرتباطات الإجتماعية من مناطق مختلفة أو حتى من بلدان مختلفة[2].

وفي النهاية يمكن القول أن طريقة الزواج من خارج الجماعة الإجتماعية تمكن من إنتشار مبادىء المساواة والديمقراطية وتكافؤ الفرص إلى جانب إنقراض نظام الطوائف.

المبحث الرابع : أسلوب الإختيار للزواج

يختلف أسلوب الإختيار للزواج من مجتمع لآخر ومن زمن إلى زمن معين، ذلك لأنه تتدخل فيه عوامل كثيرة تتحكم فيه وعلى العموم يمكن القول أن أسلوب الإختيار يتفرع إلى شقين أساسين وهما :

الإختيار المرتب مقابل الإختيار الحر، ويمكن وجود هذان النموذجان في آن واحد، كما يمكن وجود نموذج واحد فقط يفرض نفسه على طبيعة الإختيار وذلك حسب ظروف وواقع الإختيار .

« وعندما يكون الزواج مرتبا فإن الإختيار يكون عادة من إختصاص الوالدين أو الأقارب، ولا تعطى الفرصة للعروسين للتدخل في الموضوع، أما الإختيار الحر فبالرغم من وجوده فهو نادر وخاصة في المجتمعات الشرقية »[3]

ليس هذا فحسب بل في معظم المجتمعات العربية وخاصة المحافظة منها .

ومثالنا عن الإختيار المرتب نجد أنه « في مطلع هذا القرن أي قبل أن يصبح إختيار الزوج يتم بطريق غير مباشر، فكان والد الشاب أو والدته تتصل بالأسرة التي ستعقد معها أواصر النسب ، فإذا تم الإتفاق بين الأسرتين أقيمت مراسم الزواج دون أن يرى الخطيب خطيبته(...) وكانت عملية الإتصال بين الشباب وأسرة العروس تتم عن طريق الخاطبة »[4] .

كما أنه بالرغم من أن الإختيار يكون مرتبا إلا أنه في « بعض المدن وفي المراكز وكذلك في بعض القرى المتطورة فإن الخطيب يسمح له برؤية خطيبته قبل عقد الزواج »[5]

أما بالنسبة للإختيار الحر ونظرا لما « نشهد اليوم تطورا سريعا في المدن الكبرى من هذه الناحية سببه الإختلاط التام بين الجنسين في جميع نواحي النشاط، وهذا التطور قد أدى إلى أن يتعرف الشاب إلى الفتاة من غير طريق الأسرة ويخرجان سريا ثم يتفقان على الزواج، بعد أن يتبين لهما التوافق بين طابعهما وأمزجتهما »[6].

---

[1] - الخولي (سناء)، مرجع سبق ذكره ، ص146

[2] -de singly (Francois) et autres, op cit , pp25.

[3] - الخولي (سناء)، مرجع سبق ذكره ، ص148

[4] - بدوي (السيد محمد) ، المجتمع و المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1988 ،ص 189 - 190 .

[5] - نفس المرجع ، ص 190.

[6] - نفس الصفحة.

وإلى جانب هاذين النموذجين المتناقضين هناك تركيبات عديدة لإمكانيات الإختيار، ففي بعض الحالات مثلا يكون أسلوب الإختيار مرتبا وحرا في آن واحد والذي يطغي على عملية الإختيار، فيمكن أن يرتب الوالدين للزواج ولكن في نفس الوقت يعطيان إبنهما أو إبنتهما حق الإعتراض أو العكس، أي من الممكن أن يكون الإختيار على عاتق الشاب أو الفتاة وهذا ما يسمى « بالإختيار الحر » لكن في مقابل ذلك يمنحان والديهما حق الإعتراض، كذلك نجد مشاركة الوالدين في إتخاذ القرار أو إبداء الرأي على الإختيار الذي وقع عليه إبنهما أو إبنتهما.

لكن من الملاحظ أنه عندما يكون الإختيار الزواجي "مرتبا" ، أي عندما تتدخل أسرة الشاب أو الفتاة في عملية الإختيار، فهذا يسمح بإستمرارية الأسرة القائمة بالرغم من تأسيس أسرة جديدة والتي تحمل مميزات الجماعة.

كذلك عندما نتكلم عن "الإختيار الحر" ، فهل هناك حقيقة إختيار حر بمعنى الكلمة ?.

يمكن القول أنه « لايوجد في أي مكان في العالم لأن هذا يعني "الزواج" من شخص بغض النظر عن رغبات أي فرد آخر وخاصة رغبات الوالدين أو الجماعة القرابية »[1].

بمعنى آخر أنه بقدر ما يشعر الفرد بأنه إختار قرينة (ة) بمحض إرادته إلا أن هناك عوامل صريحة كانت أو ضمنية تتدخل في إختياره سواء كانت متعلقة بنفسه هو والمحيط الإجتماعي الذي يعيش فيه، أو بالنسبة للذي وقع عليه إختياره، ذلك لأن الإختيار إذا أريد أن يكون حرا بمعنى الكلمة فعليه أن يتجاوز إعتبارات معينة لا يكون لها أهمية في الزواج، كالمال، والقوة ، والمكانة الإجتماعية والمهنية والتعليم والسن والروابط الأسرية....إلخ . وهذه الإعتبارات لا يمكن التغاضي عنها كما هو معلوم خاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا ينبغي أن ننسى أيضا أنه « لا زالت توجد رواسب عديدة ثقافية وإجتماعية مختلفة من الأسرة الممتدة التقليدية تحكم عملية الإختيار وأسلوب إتمام الزواج والعلاقات التي تقوم قبله ، على الرغم من أن هناك إتجاها يؤيد إعطاء حرية أكبر نسبيا للقاء الخطيبين»[2].

أما عن أسلوب الإختيار للزواج والذي نظمته الشريعة الإسلامية حيث وضعت له أسسا متنوعة صالحة لكل زمان ومكان، فهو مزيج بين الأسلوب الوالدي والأسلوب الذاتي، لكن لا يهمل رأي الأبناء كلية، بل أنه يعطي الفتى حق إختيار زوجه لنفسه، كما يعطي للفتاة حق إبداء الرأي في أمر زواجها بالقبول أو الرفض، أي أن رضا المرأة شرط لإتمام الزواج في الإسلام، حيث قال رسول ا صلى ا عليه وسلم : « لا تنكحوا الأيم* حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وقال أيضا : الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمتها»[3].

لكن إذا نظرنا إلى واقع المجتمعات العربية الإسلامية فنادرا ما نجد من يطبق هذا النموذج المثالي والمتمثل في النموذج الإسلامي ليس فيما يتعلق بالزواج فحسب لكن في شتى المجالات، وهذا التغيير الذي شهدته هذه المجتمعات سببه التأثر بتعاليم الحضارة الأوروبية والغربية بصفة عامة، خاصة عند إقتحام وسائل الإعلام بشتى طرقها الميادين المختلفة بما في ذلك سلوك الإنسان في حياته اليومية خاصة فئة الشبات الأكثر تأثرا بها،" لذلك فهذه المجتمعات قامت بإدماج منهجين مع بعضهما البعض وكانت النتيجة مزيجا أو خليطا من أسس المنهج الأوروبي مع أسس المنهج الإسلامي مع التأثير بالأول أكثر

وبالمقابل هناك من يرفض المنهج الأوروبي ويحاول الحفاظ على المنهج الإسلامي، لكنه يفرط في تصرفاته وأفكاره فيغالي فيها وبالتالي تتولد الغلاظة في التعامل"[4].

---

[1] - الخولي (سناء) ،مرجع سبق ذكره ، ص149

[2] - نفس المرجع، ص 150

* الايم : من لازوج له . رجل كان او امرأة. بكرا كان آم ثيبا

[3] - السعاتي (سامية حسن) ، مرجع سبق ذكره ، ص96

[4] - عياشي (صباح) ،مرجع سابق، ص134

وحديثنا عن المجتمعات العربية لا يخلو عن الحديث عن المجتمع الجزائري لانه عنصر من هذه المجتمعات، فهناك مثلا بعض المناطق خاصة الريفية منها لازالت تسير وفق الأسلوب الوالدي أو القرابي في إتخاذ القرار بالزواج وكثيرا ما تضطر الفتاة أو الفتى بالزواج من شخص كان يعارض عليه مما تولد من خلال هذا الأسلوب مشاكل خطيرة على الأسرة والمجتمع على السواء كالطلاق خاصة عندما تستحيل الحياة بينهما.

لكن حتى في المناطق الحضرية نجد نوع من هذا الأسلوب، لكن هذا الأخير بدأ يتلاشى شيئا فشيئا خاصة في السنوات الأخيرة عندما بدأ التعليم يهيمن على الحياة الإجتماعية والثقافية والذي زاد في توعية الأوساط الإجتماعية المختلفة، وأصبح الأولياء أكثر تفهما لأبنائهم وإحتراما لآراءهم وأحاسيسهم وبالتالي إعطاءهم نوع من الحرية في تصرفاتهم خاصة عندما يتعلق الأمر بتسطير أسلوب حياتهم كإختيار نوع دراستهم أو ملبسهم وكذا شريك حياتهم .

لكن ظاهرالمجتمع الجزائري يخفي باطنه، فبالرغم من التطورات السائدة على مختاف الأصعدة لا تزال هناك رواسب تقليدية تهيمن على الحياة الإجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم فهم الحضارة المتمدنة وما جلبته من مظاهر سلبية خاصة على الصعيد الإجتماعي والعائلي بصفة أخص أدى كذلك إلى عدم فهم أسلوب الإختيار الحر ونظرا لإنتشار بعض المفاهيم الوافدة من هذه الحضارات، أصبح الفرد الجزائري لا يدرك تصرفاته ولا يعي إختياراته خاصة فيما يتعلق بالإختيار للزواج، وعدم مراعاه إعتبارات معينة والتمادي فيها يؤدي في النهاية إلى إنتشار بعض الظواهر التي لم تكن معروفة في يوم من الأيام في المجتمعات العربية الإسلامية.

وأخيرا يمكن القول أن « العبرة في إختيار الزوج ليست في الإختلاط أو عدمه(...) ولكن الأمر يتوقف على وزن مشروع الزواج من جميع نواحيه، من ناحية التكافؤ المادي والتكافؤ الثقافي وعدم التنافر بين ميول أحد الزوجين والآخر »[1].

المبحث الخامس : الخطبة

عندما يقع الشاب على إختيار من سيشارك معه حياته ينتقل إلى مرحلة التعارف أو ما يمكن تسميته بالخطبة المبدئية، مع العلم أن هذه المرحلة لا نجدها دائما في جميع حالات الزواج، وبعد أن يتم التعارف بين الطرفين يقوم الشاب بالمصادقة على إختياره هذا وذلك بطلبه القرب من الفتاة وعائلتها بواسطة ما نسميه بالخطبة الرسمية.

لكن قبل التفصيل في هذه العملية ينبغي الإشارة إلى نقطة أساسية في حياة الطرفين اللذان ينويان الزواج والمتمثلة في الخطبة المبدئية و «التي تعد حديثة نسبيا، وبإنحسار سلطة الأبوين على الزواج في الولايات المتحدة، أصبحت الخطبة المبدئية هي النظام المعترف به و الذي يتخذه الشاب طريقا مبدئيا نحو الخطبة الرسمية ثم الزواج »[2].

وتكمن وظيفة الخطبة المبدئية في إعداد الأفراد للزواج والتي تسبقه فترة إختيار وإعداد قبل حدوثه.

ويعرف كل من « بيرجيس ولوك » (Berguess et look) الخطبة المبدئية أو التودد على أنها: « تشمل كل أنواع السلوك التي يريد بها الرجل أن يكسب موافقة المرأة على الزواج».[3] ونفهم من خلال هذا التعريف أن لكل من الرجل والمرأة دورا يتخذه من أجل الوصول إلى هذه العملية، حيث أن الرجل عادة وهذا ما جعلته التقاليد والطبيعة أيضا أنه هو البادئ صراحة في عملية التودد إلى المرأة، وأن دور المرأة يظهر في تطوير هذه العلاقة فهي ليست سلبية على طول الخط، فالرجل دوره ظاهر ومباشر فهو الذي يختار من بين عدة فتيات لائقات للزواج ثم يتقدم لخطبتها، أما دور المرأة فهو يظهر بصفة غير مباشرة كالتلميح والتأنق في الملبس وفي الحركات والأفعال إلخ... وبعبارة أخرى فإن « الإختيار في الزواج كفعل إيجابي تظهر فيه النية والقصدية مقصور على الرجال ، أما

[1] - بدوي (السيد محمد) ، مرجع سبق ذكره، ص 190

[2] - السعاتي (سامية حسن)، مرجع سبق ذكره ، ص32

[3] - نفس المرجع ،ص 24

الإختيار للزواج كفعل سلبي، يتبدى فيه التفضيل في الموافقة أو الرفض فهو نوع الإختيار الوحيد الذي يمكن أن تمارسه المرأة عند الزواج»[1].

ليس قولنا هذا يعني أن الخطبة الرسمية تأتي بعد خطبة مبدئية دائما، لكن هناك طرق أخرى تؤول إلى حدوث الخطبة كتدخل الوسائط أو تدخل الأهل أو الوالدين في سير هذه العملية والإختيار لأبنائهم، وهناك أيضا إعتبارات أخلاقية السائدة في الجماعة التي ينتمي إليها، وكذا الدور الذي يود الفرد أن يلعبه في الحياة.

وعندما يقع إختيار الشاب على من يراها مناسبة له لتقاسمه حياته يأتي إلى التقدم إلى أهلها أو إليها طالبا الزواج منها، وهذه المرحلة تسمى بالخطبة الرسمية، ويعرفها كيركباتريك (Key Kebatric) على أنها :« توقف عملية البحث الإنتقائي »[2] .

أي تعتبر تمهيدا للزواج وليس الزواج في حد ذاته، ذلك لإمكانية العدول عنها .

وتحظى هذه العملية في كثير من المجتمعات خاصة المجتمعات العربية الإسلامية بأهمية كبرى، حيث أنها لا تقبل أي علاقة بين الفتى والفتاة خارج عن العلاقة الرسمية .

«وتنطوي الخطبة على مرحلة التحول النهائي للمكانة المتغيرة من"العزوبة" إلى "الزواج" وكذلك التحول من التواعد مع أكثر من شخص إلى التواعد المقصور على شخص واحد(الخطيب أو الخطيبة) وما يصحب ذلك من طقوس ومراسيم معينة وهدايا وغير ذلك مما يعمل على أن تترسخ في أذهان الخطيبين وأسرتيهما والناس أيضا أهمية هذه العلاقة »[3]

وتعرف فوزية دياب الخطبة على أنها : « أولى مراحل الزواج والفترة التمهيدية التي تسبق عقد القران، ففيها يتم إختيار الفتاة للشاب الذي يريد أن يتزوج، كما تتسم أيضا إجراءات معينة تمليها القيم والعادات على المسؤولين من هذا الزواج، كقراءة الفاتحة وتقديم الشبكة وتحديد المهر »[4].

ونظرا لأهمية الخطبة كمرحلة حاسمة في التمهيد لعملية الزواج فهي ذات وظائف متنوعة لكل من الخطيبين والمجتمع، « فهي تقدم الخطيبين مؤشرا واضحا على قرب حدوث الإرتباط النهائي وهو الزواج وتعطيها فرصة مناسبة الإختيار الشخصي المتبادل دون تهديد من القوى المنافسة، وهو الذي يعرف من خلاله كل منهما توقعات الدور الزواجية من وجهه نظر الآخر، وكذلك القيم المشتركة بينهما أو المختلفة، وتقدم الخطبة الفرصة الأخيرة قبل الإرتباط الرسمي والقانوني لكي يفهم الفرد نفسه وعلاقته بالشخص الآخر »[5] .

أما "كير كباتريك" بين وظائف الخطبة في النقاط الآتية :

1- تمكن الخطبة الأسرة من مراجعة علاقة الشريكين المنتظرين

2- توقف الخطبة عملية البحث عن شريك في سوق الزواج.

3- تمكن الخطبة الشريكين المنتظرين من رسم خطط مشتركة لحياتهما المستقبلية وهنا ستبدل كلمة من خطتي أن أفعل كذا في المستقبل، إلى من خطتنا أن نفعل كذا في المستقبل أي أن الشعور بالنحنية (نحن) يظهر في هذه المرحلة .

4- ترسي الخطبة قواعد العلاقة بين الخطيبين وتدعمها، وبدلا من إستخدام كلمة إذا في حديثهما، فإنها تستبدل بكلمة عندما، أي أن فترة الخطبة تزيد من إحتمال حدوث الزواج، فبدلا من إن شريكا المستقبل يقولان إذا تزوجنا سيحدث كذا وكذا...... يقولان عندما

---

[1] - السعاتي (سامية حسن)، مرجع سبق ذكره ، ص23

[2] - نفس المرجع ،ص 37

[3] - الخولي (سناء)، مرجع سبق ذكره ، ص174

[4] - دياب (فوزية): القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1980 ،ص 253

[5] - الخولي (سناء)، مرجع سبق ذكره ، ص 174

نتزوج سيحدث كذا وكذا، وفي الخطبة أيضا تحل معرفة كل من الشريكين للآخر بكثير من العمق، محل مجرد تودد كل منهما للآخر فقط.[1].

وفي النهاية يمكن القول أن الخطبة على الرغم من أنها مرحلة حاسمة في الزواج بل ولا يمكن أن يكون زواج من دونها إلا أنها تبقى وعد بالزواج وليس الزواج في حد ذاته، إذ أنها ليست ضمانا نهائيا لإتمامه، إذ هناك خطبات ناجحات كما أن هناك خطبات فاشلات أيضا، حيث أن هذه المرحلة هي التي تترك المجال للتعرف بين الخطيبين ومن خلال هذا التعارف يتبين أوجه التعارض والإختلاف بينهما وخاصة إذا كان المجال واسعا للتعارف فيما بينهما ولمدة أطول وقيام التعارض بين الخطيبين في فترة الخطبة.

ونستدل بالدراسة التي أجراها كل من « برجس وولين » « Bergess et welin » عن الخطبة والزواج عن 1000 خطيبة وخطيب والتي من بين النتائج التي توصلا إليها، أن التعارض مؤشر على مدى الخلافات التي يمكن أن تحدث بينهما

بعد اتمام الزواج ، اما المؤشر لاحتمالات الزواج الناجح مما يحدث خلال فترة الخطبة وان الخطبة الناجحة تنبئ بالنجاح في الزواج مستقبلا.

---

[1] - السعاتي (سامية حسن)، مرجع سبق ذكره ، ص37

الملخـــــص :

لقد تبين لنا في هذا الفصل أن عملية الزواج في حد ذاتها تخضع لعوامل و مقاييس تحددها وتبنى على أساسها هذه العلاقة فقد رأينا أن الزواج أولا عملية اختيار يختار كلا الطرفين ضمن عوامل داخلية و خارجية تضبطها محددات و ظروف تهيمن عليها سواءا كانت اجتماعية و ثقافية , قانونية ,جغرافية , مادية و دينية و هذا ما وضحناه في المبحث الأول من الفصل , أما المبحث الثاني , فقد وضح بصفة جلية هذه المقاييس و المعايير التي يتحكم فيها الزواج و التي نلخصها في :

الكفائة بين الزوجين في صفة من الصفات أو مقاييس معينة , ثم عامل الحب

كعامل داخلي للإختيار للزواج و الذي يخلق التوافق النفسي بين طرفي الزواج .

و بما أن عملية الإختار أيضا تتم داخل مجال معين , فقد خصصنا لهذا مبحثا آخر يوضح أهم المجالات التي يخضع إليها الإختيار الزواجي سواءا كانت داخلية تضبطها عدة محددات تحول دون تحقيقها و من هذه المجالات أو القيود:

1. القيود الدينية و التي نظمت عملية الإختيار للزواج و التي تفرض على القرينين أساسا معينا يمكن في انتماء كل منهما لنفس الديانة .

2. القيود التي ترجع لإختلاف الأجناس و الثقافات و التي تمنع الإمتزاج أو الإختلاط بين الثقافات الأخرى و هذا حسب طبيعة الشعوب و المجتمعات .

3. المكانة الإجتماعية كمجال للإختيار للزواج و هوالتزوج بين طبقات أو فئات اجتماعية خاصة للحفاظ على مصالحها الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الإستراتجية .

4. القرب المكاني و الذي يحدد بدوره مجال الإختيار للزواج لمن تجمعهم صلة مكانية تنتج لهم الفرصة للتواصل و الإختلاط ومن ثم الزواج . و نذكر على سبيل المثال : أماكن العمل , الدراسة , الجوار , القرابة.

و قد وضح المبحث الرابع أسلوب الإختيار للزواج و الذي يتفرع بدوره إلى الإختار المترتب و الذي يكون عادة من اختصاص الوالدين أو الأقرباء مقابل الإختيار الحر و هو اختيار خارج عن نطاق الأسرة يخضع إلى اختيار الفتى أو الفتاة , و قد يمكن أن يخضع أسلوب الإختيار إلى هذان النموذجان في آن واحد , و في هذا ارتأينا إلى توضيح أسلوب الإختيار للزواج الذي تضمنته الشريعة الإسلامية , و هو النموذج المثالي حيث يوافق بين النموذجين أي هو مزيج بين الأسلوب الوالدي و الأسلوب الذاتي .

و في آخر فصل هذا و الذي تركز على بيان عملية الإختيار , عملنا إلى الحديث عن الخطبة بما أنها المدخل الرئيسي لعملية الزواج و التمهيدية له , حيث تتوقف مرحلة البحث الإنتقائي بين الفتى و الفتاة على من سيقاسم معه حياته , و قد تتفرع الخطبة في حد ذاتها إلى خطبة مبدئية و هي التي تعرف في المجتمعات الغربية خاصة و الخطبة الرسمية و هي المعروفة خصوصا في مجتمعاتنا العربية و الإسلامية .هذا فقد تبين لنا ما لأهمية الإختيار للزواج حيث يعد مرحلة حاسمة في الزواج في حد ذاته بل و أنه المؤشر الأول لنجاحه أو فشله و من هذا نرتئي إلى التعرف أكثر على عملية الزواج و أهميته و دوافعه و شروطه و الحقوق و الواجبات المترتبة عنه و أنواع الزواج بين الشرائع السماوية المختلفة و هذا كله يأتي توضيحه في الفصل الثالث من مبحثنا هذا و الذي سميناه بعملية أو مرحلة الزواج .

تمهيد :

بعدما قمنا بتعريف و التمهيد لعملية الزواج و الاختيار له، نقوم في هذا الفصل الثاني من البحث النظري لدراسة ظاهرة زواج الجزائريين من أجنبيات بتحديد عملية الزواج نفسها و ما يمكن أن تثمره دراستنا لها، لذلك نريد التركيز في المبحث الأول من هذا الفصل على بيان أهمية الزواج كمؤسسة اجتماعية لها أهميتها و نصوصها و أحكامها و قوانينها و قيمها و دورها، و مناحي عديدة اجتماعية و نفسية و ثقافية و قانونية.

و المبحث الثاني من هذا الفصل يتم فيه دراسة و بيان أهم دوافع الزواج الكثيرة و المتعددة و المترابطة فيما بينها، لأن الإنسان يتزوج للعديد من الدوافع منها الدافع الجنسي، و العاطفي و المتمثل في الحب الرومانتيكي و كذا يدفعه حب الإنجاب للزواج، و كذلك إيجاد حياة مشتركة مستقرة بين الزوجين و الضغط الاجتماعي كدافع أخر إلى جانب الدوافع الأخرى.

أما المبحث الثالث فيتمثل في إبراز شروط صحة الزواج و المتمثل في عقد الزواج الديني و المدني مع إبراز التطورات التاريخية له و كذا أهميته في تنظيم عملية الزواج وفق أسس قانونية مضبوطة، إلى جانب بيان أنواع العقود الدينية و المدنية.

و بعد أن يتم الاتفاق على الزواج و يعاشر كل طرف الأخر يترتب عن تلك المعاشرة حقوقا و واجبات ينبغي لكلا الزوجين الوقوف عندها من أجل تحقيق حياة زوجية متوافقة و هذا ما سنبينه في المبحث الرابع أما المبحث الخامس و الأخير فنركز فيه عن بيان مفهوم الزواج بين الشرائع للسماوية الثلاث : التشريع الإسرائيلي، في الديانة المسيحية و في الإسلام .

و هذا المبحث له علاقة جد وطيدة مع الظاهرة المراد دراستها و المتمثلة في الزواج المختلط بما أنها يمكن أن يكون الزوجان فيها مختلفين في أحد هذه الديانات أو حتى الديانات الأخرى.

المبحث الأول : أهمية الزواج :

بعدما يختار الشاب من يشاركه حياته وفق أسس ومقاييس معينة وبأسلوب وفي مجال معين وينتقل بصفة رسمية لخطبة الفتاة التي يراها مناسبة له، يقوم بعد إجتياز كل هذه المراحل بتوثيق العلاقة بينه وبين أسرة القرينة التي إختارها لتواصل معه حياته بواسطة عملية الزواج، والتي تبدأ من خلالها حياة جديدة وبأسلوب جديد يختلف عن حياة العزوبية ويعيش فيها الزوجان معا، ويتعايشان معاشرة شرعية قائمة على أسس صحيحة، وفي هذه المرحلة يكون الإحتكاك الفعلي بين الزوجين، لذلك فمن الناحية الإجتماعية تعد هذه المرحلة أدق أدوار الزواج.

أما المعني العام العريض للزواج والذي تظهر من خلاله أهميته في شتى المجالات فهو : « مؤسسة إجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى وهو علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس رجل وإمرأة يشرعها ويبرر وجودها المجتمع وتستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية إجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها »[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن أهمية الزواج تكمن أولا في كونه نظام شامل، يشمل جميع الأنظمة، وضعية كانت أم دينية، تقليدية أو حديثة من جهة ومن جهة أخرى فهو يشمل أيضا على جميع النظم على إختلاف أنواعها البيولوجية والنفسية والإجتماعية والثقافية وحتى القانونية ... فأما من حيث أنه نظام بيولوجي فهو بهذه الطريقة يضمن للزوجين العيش في إطار مشروع يمارسان فيه علاقاتهما الجنسية للحفاظ على صحتهما الجسمية والنفسية وبقاء نسلهما، في حين لا تكون العلاقات الجنسية التي تقع خارج نظام الزواج شرعية ومدعومة من قبل الدين والقانون والأخلاق، لذا فهي علاقات محرمة ومحظورة وعلاقات غير ثابتة ولا مستمرة، كما أنه نتيجة لهذه المعاشرة الجنسية بين الرجل وزوجته تتبعها مسؤوليات أبوية تربوية تتناولها العائلة الجديدة، فهو بهذه الطريقة يقوم بالحفاظ والبقاء على النوع الإنساني من الإنقراض.

لكن من الملاحظ أن الزواج لا يقف إلى حد إشباع رغبات الزوجين البيولوجية وإلا فإنه لا يختلف عن باقي العلاقات الحيوانية لأن الزوجية عامة لدى الإنسان والحيوان وكذا النبات فهو يتعدى إلى ما دون ذلك عند الإنسان لأنه أسمى وأرفع من أن يكون علاقة جنسية إذ أنه يحافظ إلى جانب ذلك على حياة الفرد النفسية كذلك " فالزواج عنصر أساسي من عناصر الإستقرار النفسي، وفي هذا يقول الإمام الغزالي رحمه ا هو ترويح النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر والملاعبة إراحة للقلب مما يزيل الكرب ويروح القلب وينبغي أن يكون لنفوس المتقين إستراحات بالمباحات ولذلك قال تعالي« ليسكن إليها »[2].

فعن طريق الزواج يضمن الفرد لنفسه توازنا نفسيا ومجتمعه، ومن خلال الزواج يكون لحياة الفرد معنى وهدف أو مغزى من وجوده في هذه الحياة.

فالزواج يضمن الصحة النفسية والجسمية للمتزوج ذلك أنه لو نظرنا إلى القيود المادية والمعنوية التي يواجهها المتزوج بالرغم من وجودها إلا أن حالته الصحية أحسن بكثير بمقارنتة مع الأعزب ذلك أن هذا الأخير « في حالة صحية أدنى من حالة المتزوج الصحية.... فإن المتزوج في مأمن كثير من الأخطار التي يتعرض لها الأعزب لأنه أكثر إستقرارا ومحافظة عليها وحرصا على سعادة أبنائه الذين تتعلق به أكثر حياتهم، وأما تعاسة المرأة العزبة، فإن الفتاة في حاجة إلى العطف والحنان وأعظم خصائصها أن تكون أما وإلا كانت كائنا غير كامل في هذه الحياة وزهرة لم تتفتح بعد»[3].

---

[1] - الحسن (احسان محمد) ، العائلة و القرابة و الزواج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ط1 .بيروت، 1981 ،ص 15

[2] - عياشي (صباح)، مرجع سابق ،ص24

[3] - كحالة (عمر رضا) ، مرجع سابق ، ص61-62

وفي نفس الأهمية النفسية للزواج دائما يمكن أن نبين موقف موريني (Q.Maurigny) في هذا الصدد حيث يقول : « إن العزوبة الدائمة تعرض صاحبها إلى إضطراب نفسي مختلف الأنواع والصفات، فيفسد النفس ويجعلها تتحلى بعدم الرحمة والقسوة والخفة والطيش وعدم الإتزان»[1].

وفي هذا المجال نجد دعوة الرسول عليه الصلاة والسلام في الزواج واضحة لما وجد فيه من أهمية قصوى وبالغة في سبيل إتمامه والحرص عليه حيث يقول « يامعشر الشباب من إستطاع منكم الباءة* فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء* »

والوجاء هنا يعني صيانة النفس من الأمراض الجسدية والنفسية وما يترتب عنهما من أمراض إجتماعية أيضا.

ومن الناحية الإجتماعية أيضا فالزواج لا يقل أهمية عن نظيره في المجالات الأخرى، كونه علاقة إجتماعية بين زوجين متفاعلان فيما بينهما، إضافة إلى كونه يربط بين الأسر عن طريق النسب فهو على حد تعريف كرلسن (Karlson) في كتابه « التكيف والإتصال بالزواج »[2]

« سيرورة تفاعل بين شخصين ، رجل وإمرأة اللذان إستجابا لبعض الإلتزامات الشرعية، واللذان أشهرا حفل الزفاف، أو عندما يكون عقدهما مقبولا من قبل القانون كالزواج »[3].

معنى هذا أن العلاقة التي تحصل بين جنسين والتي لم يقرها المجتمع والقانون ليست زواجا وغير معترف بها، لذلك نجد جميع المجتمعات سواء في الماضي أو الحاضر تفرض على غالبية أفرادها الزواج وصرف النظر عن العلاقات القائمة خارج عن هذا النظام وإلا سادت الفوضى والهمجية في المجتمع، فتظهر إذن أهمية « الزواج كنظام إجتماعي يتصف بقدر من الإستمرار والإمتثال للمعايير الإجتماعية وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية... فالزواج نظام عام حتى ولو كان المجتمع يبيح في كثير من الأحيان علاقات جنسية خارج نطاقه »[4].

وهذا حال المجتمعات الغربية أو المجتمعات التي لا تحظى بالدين والقانون كسبيل لتنظيم علاقاتها الإجتماعية .

ونظرا لأهمية الزواج أيضا حث الشرع عليه « حرصا على الأوضاع الإجتماعية وبقاء النوع وتدعيم قوي التضامن والتكافل والتواصل الإجتماعي والسمو بالعلاقات بين الرجال والنساء إلى مستوى المشروعية وتنظيمها بما يتفق مع القيم الإنسانية »[5].

وتظهر أهميته أيضا في العلاقة الإجتماعية والروحية التي تقع على الأبوين والأطفال وكذا في عملية الإندماج الإجتماعي للأفراد ذلك أن الزواج يحافظ على الهرم الإجتماعي والمتمثل في إعادة إنتاج فئات أو طبقات إجتماعية حيث أن طرفا الزواج تتم بينهما مفاوضة قبل عملية الإرتباط بينهما على أساس مقياسين أو قاعدتين هامتيين وهما : التكافؤ الإجتماعي بينهما وإرتباط عائلتين مختلفتين وعن طريق الإلتزام بهذين الأساسين يتم الإندماج للفرد وهذا ما رأيناه عن دور المكانة الإجتماعية كمجال في الإختيار للزواج .

إذن فالزواج في هذه الحالة يقوم بتوفير الإندماج الإجتماعي للفرد كما أنه في نفس الوقت وسيلة لعدم توفره عندما يكون هناك تباينا في المكانة الإجتماعية للطرفين مع العلم أن هذه الحالة منتشرة بكثرة في المجتمعات الأوروبية أو الغربية في زمن معين .

---

[1] - كحالة (عمر رضا) ، مرجع سابق،ص63

* الباءة: القدرة على الزواج

* وجاء : قاطع للشهوة لمن لم يستطع الزواج

[2] - رواه البخاري و مسلم

[3] - عياشي (صباح)، مرجع سابق ، ص26

[4] - الخولي (سناء) ،مرجع سبق ذكره ، ص56

[5] - الخشاب (مصطفى)، دراسات في الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية، بيروت، 1981 ،ص 248

أما أهمية الزواج من الناحية الثقافية فيمكن إيجازها في دراسة تحليلية قام بها كل من كيلنر(Kellner) وبيرجي(Berger) حيث قالا : «الزواج كتقليد ثقافي وكإنتاجه يؤثر علينا إلى درجة الفهم بأن العلاقة الزوجية هي الطريق الشرعي الوحيد للمشاركة في المجتمع كأعضاء كاملين بالغين »[1] .

ويمكن القول أن هذه المشاركة تحدث فعليا عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية التي لا يتلقاها الفرد إلا من خلال الأسرة التي ينتمي إليها أي عن طريق الزوجان الذان يصبحان في النهاية والدين مسؤولين عن أبنائهما وتحويل أفكارهما وثقافتهما لآبناءهما وتتكرر هذه العملية بصفة مستمرة من جيل إلى جيل عن طريق الزواج.

ونظام الزواج أيضا حظي بحماية ورعاية هامتين من قبل المجتمع كدليل لأهميته، لذلك وضع له أسسا وأحكاما وقرر له الحقوق وحدد المسؤوليات، حيث يلتزم كل طرف بما خوضت له هذه العلاقة من حقوق وواجبات.

وفي النهاية يمكن القول أنه نظرا لأهمية الزواج الكبيرة والتي أحصيناها في هذه النقاط المهمة، أنه سلاح ذو حدين، إما ربح او خسارة وهذا ما كشفه واقع مختلف المجتمعات التي تعاني من الطلاق، حيث أن كلا الزوجين عندما تبوء علاقتهما بالفشل يؤثر ذلك كله على حياتهما المستقبلية عند إنفصالهما وهذا التأثير لا يكون على حسابهما فحسب وإنما يعود على أولادهما والمجتمع أيضا بالسلب نظرا لما تتفشى من خلاله ظواهر إجتماعية وحتى نفسية بعد الإنفصال، فلو كان وجود الزواج عبثا لما إنقلبت سنة الكون إلى عبث لذلك أعطت الشريعة الإسلامية أهمية كبرى لهذا النظام، بل رفعت من شأنه وزادت في مرتبته حيث وصفته " بالميثاق الغليظ" في قوله تعالى : « وأخذن منكم ميناقا غليظا»[2]. هذا ما يدل على خطورة العبث به وجعله مجرد وسيلة لبلوغ غاية معينة أو كونه نزوة عابرة يصل فيها الإنسان إلى تلبية حاجياته الغريزية ثم ينصرف عن الإنشغال به.

كما أن هذه النظرة الكبيرة والأهمية العظيمة للزواج، لا نجدها في الديانة الإسلاميية فحسب بل أيضا لدى الديانات الأخرى كالمسيحية التي تعتبره نظام مقدس إلى غاية أنها تحرم الطلاق.

والدين الإسلامي كفيل وحده بتنظيم هذا النظام وفق حدود تضمن له سيرورته وبقاءه وكذا صحته البيولوجية والنفسية والإجتماعية.

المبحث الثاني : دوافع الزواج :

نظرا لما يشكله الزواج من أهمية بالغة على مختلف الأصعدة النفسية والإجتماعية والثقافية والقانونية ....إلخ . فهذا يعني أنه يرمي إلى مقاصد وأغراض بعيدة وعديدة وأن هناك علاقة حتمية أو سببية تمكن من حدوث هذه العملية ، بمعنى آخر أن هناك أسباب أو دوافع تسمح بذلك.

فالإنسان مهما إختلف جنسه، عندما تكون لديه رغبة في الزواج فهذا يدل على أن هناك دافعا أو سببا يحفزه لذلك لهذا فإن علاقة الزواج القائمة بين أي رجل وإمرأة لم تكن عبثا وأنها علاقة مبنية على أسس معينة وحكمة إجتماعية ونفسية، ولو لم يكن ذلك لما إختل توازن النظام الإجتماعي وبالتالي عمت الفوضى والفساد، لذلك فلا شك أن أسباب الزواج التي تحيط بالفرد في المجتمع وتدفعه إليه كثيرة جدا ومتعددة وتختلف بإختلاف البيئة التي نشأ فيها الفرد ويمكن أن تكون هناك دوافع خاصة لا نجدها في كل المجتمعات وعلى مستويات مختلفة حتى ضمن المجتمع الواحد.

لذلك يمكننا القول أن « الإنسان يتزوج للعديد من الدوافع الداخلية، لكن الزواج في ذاته نظام إجتماعي ينبع من العرف أكثر مما ينتمي إلى البيولوجيا فالزواج عند الحيوان بيولوجي الأصل، لكن الزواج عند الإنسان بما فيه من تكوين الأسرة ومن تكون عدد من النظم التي تتركز حولها هو من صنع الإنسان»[3]

---

[1] - عياشي (صباح)، مرجع سابق ،ص27

[2] - سورة النساء الآية 20

[3] - السعاتي (سامية حسن)، مرجع سبق ذكره ، ص 19

من هنا تظهر العلاقة بين أهمية الزواج والدافع إليه فهما مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض، إذ لو لم يكن للزواج من أهمية بالغة على الصعيد النفسي والإجتماعي لما كان البحث عنه قائما أيضا، معنى هذا أن أهمية الزواج في حد ذاتها تعد دافعا رئيسيا في نشوئه.

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن هناك دوافع داخلية تنبع من رغبات الفرد الشخصية وأخرى خارجه عن حدود رغباته ويتم ذلك إنطلاقا مما يفرضه عليه المجتمع أو من خلال المستحدثات والتغيرات الإجتماعية التي تخلق دوافع أخرى لم تكن من قبل ونجدها تحل على كثير من المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية المحافظة بما فيها من دوافع مادية وإجتماعية أيضا.

وبصفة عامة يمكن أن نجمل دوافع الزواج في تلك التي حددها « بومان » (Boman)وهي كالآتي :

1) –الحب
2) – الأمان الإقتصادي
3) – الرغبة في حياة المنزل والأولاد
4) – الأمان العاطفي
5) – تحقيق رغبة الوالدين
6) – التهرب من الوحدة
7) – المشاركة
8) – الهرب من أوضاع غير مرغوب فيها من منزل الأسرة
9) – إغراء المال
10) – وجود الصحبة والصداقة
11) – الحماية
12) – تحقيق مركز إجتماعي معين
13) – المغامرة [1]

من خلال هذه النقاط المختلفة والمتعددة نلاحظ أن الناس يتزوجون لأسباب متنوعة، منها ما هو نفسي عاطفي كتبادل الحب مع شخص آخر والبحث عن الأمن العاطفي، ومنها ما هو إجتماعي كتحقيق مركز إجتماعي معين أو إستجابة لرغبة الوالدين، ومنها ما هو إقتصادي أو مادي كالرغبة في الحصول على المال أو تحقيق صفقة معينة، إلى جانب إهتمامات أخرى عديدة لا نهاية لها.

وبهذا يمكن أن نلخص أهم الدوافع أو بواعث الزواج في النقاط الرئيسية التالية :

أولا: الدافع الجنسي :

يعتبر الزواج تنظيم للعلاقات الجنسية بين رجل وإمرأة يمارسانها خضوعا لدوافع الغريزة ومقتضيات الميول الطبيعية "[2] . لذلك فالعلاقة الزوجية وحدها كفيلة بتحقيق الرغبة الجنسية في إطار يسمح به الدين والمجتمع والقانون لأن العلاقات التي تحدث خارج إطار الزواج رغم ما تحققه من إشباع إلا أنها متعة مؤقتة وغير كاملة لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة المستقرة على الصعيد النفسي والإجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وحتى عندما يكون البحث في تحقيق رغبة في جسد إشتهاه الفرد لم يستطع تحقيقه إلا عن

[1] - السعاتي (سامية حسن) مرجع سبق ذكره ص17

[2] - سركيس (عادل احمد) ،الزواج وتطور المجتمع ،دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ص 12

طريق الزواج فهذا الدافع لوحده من دون توفر أسباب أخرى للزواج غالبا ما يؤدي إلى « فشل هذه الزيجات بمجرد تحقيق الغاية التي قصدت منها.... إذ لا يمكن لإنسان أن يسترسل في عواطفه الحيوانية التي تحركها غرائزه، لأنه سرعان ما يشعر بأنها سعادة غير جديرة بإنسان وكثيرا ما تتحول هذه السعادة - بفعل المكيفات – إلى ذهول وتبلد فيعيش كالحيوان على المستوى الفطري يأكل ويشرب ويتناسل»[1].

معنى هذا أنه عندما يصبح الباعث الجنسي كمصدر أو هدف في حد ذاته هنا فقط يساء الفهم للزواج، وبالتالي ولمجرد أن يشبع الزوجان رغبتهما الجنسية تنتهي علاقتهما الزوجية، وتصبح علاقتهما شبيهة بعلاقة الكائنات الأخرى كالحيوان أو النبات ...

لكن ومن منظور آخر يمكن القول أن الرغبة الجنسية لدى الزوجان عندما يحسن فهمها ومعرفة المقاصد التي ترمي إليها تكون أساس إستمرار الحياة الزوجية وكما أنها تكون بذلك سببا رئيسيا في حدوث التوافق بين الزوجين ، وهنا تظهر أهمية هذا الدافع الفطري، فهناك دراسات أثبتت أن العامل الجنسي يلعب دورا هاما في تكيف العلاقات الزوجية وقد ثبت بالتجربة أن هذا التكيف يرتبط بعنصر الزمن ... وقد يكون عدم التوافق الجنسي تعبيرا عن سوء التكيف في مجالات أخرى من الحياة الزوجية ومن ثمة يكون الصراع الذي يدور حول الجنس مظهر للصراعات والمشاجرات القائمة بين الزوجين وليس سببا لها[2].

وإيزاء هذه الرغبة الجنسية نجد هناك غاية تشد إلى الزوجين بعضهما ببعض لمجرد إتصالهما الجسدي ونبين هذا في قوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة »[3].

« فباستعمالها عبارة لتسكنوا إليها، تشير بوضوح إلى الغاية المادية المنشودة، وقد إستتبعت بالتعبير عن المشاعر التي تفرزها العملية الجنسية غالبا وهي المودة والرحمة .... فالقرآن الكريم لا يورد كلمة الزواج مرة واحدة بل يستعمل للتعبير عن هذا المعنى كلمتين بديلتين النكاح والإستمتاع، ولا يخفي أن هاتين الكلمتين تعبران بوضوح أشد عن العمل الجنسي المادي نفسه أو عن نتيجته»[4]. إن هذا الواقع القرآني يبين ويدعم ما نشير إليه وهو أن ممارسة الجنس هو الدافع الأول للزواج، والدليل على ذلك أن كل علاقة جنسية تتم خارجا عن إطاره ينظر إليها سواء في الإسلام أو حتى إجتماعيا على أنها علاقة غير سليمة وغير شرعية، وأن كل ما ينبع عن هذه العلاقة لا يعترف به أيضا شرعا ولا إجتماعيا و لا يترتب عنها أي حقوق.

ثانيا : دافع الحب :

وهو من الأسباب الهامة التي بدأت تفرض نفسها على مجتمعاتنا مع التغير الذي أصابه، والدليل على ذلك أن هناك عبارة تتردد كثيرا على أفواه من يقبل على الزواج أو يريد الزواج من شخص أراده وهي أن سبب زواجه من فتى أو فتاة معينة راجع إلى أنه يحبها ويريد التزوج منها أو العكس .

ولدافع الحب علاقة وطيدة بالدافع الجنسي الذي أشرنا إليه آنفا لهذا يمكن تعريف الحب على أنه :" نتاج عنصرين هامين ورئيسيين هما التجاوب الجنسي والتجاوب العقلي لأننا نحب بكل كياننا، وكل منا مركب من غريزة وعقل، والتجاوب الجنسي هو تبادل الرغبة في الجسد بأن يشتهي كل طرف في حب جسد الطرف الآخر، أما التجاوب العقلي فهو وجود فكر متجاوب بين طرفي علاقة الحب بحيث يشعر كل منهما أن أفكار الآخر ضرورة لحيوية أفكاره الخاصة ، والتجاوب العقلي نوع من الإنسجام أو التوافق أو على الأقل الألفة (...) فبمجرد الرغبة في جسد لن يستطيع أحد أن يسميها حب، ولكن في اللحظة التي تدخل فيها مع تلك الرغبة تجاوبا فكريا.... يبدأ الحب الذي تعارف عليه الناس»[5].

---

[1] - نفس المرجع، ص 19

[2] - حسن (محمد)، الاسرة ومشكلاتها ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1981، ص 123- 124

[3] - سورة الروم الاية 21

[4] - حطب (زهير) ، تطور بني الآسرة العربية والجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ط1976،1،ص91

[5] - سركيس (عادل احمد)، مرجع سابق، ص 25-26

إذن فالإنسان يحتاج دائما إلى الحب ويبحث عنه لأنه في حاجة إلى من يشبع لها حاجاته العاطفية من خلال محبوبه ويصبح هذا الإشباع ضرورة عاطفية مطلقة بالنسبة له.

ودافع الحب لا يقع إلا على شخصين تعارفا فيما بينهما قبل وصولهما إلى قرار الزواج وأن نمو هذه الرغبة فيهم هي التي شجعتهم أكثر عليه والدليل على ذلك أن هناك دراسات أجريت حول"عنصر الحب" وتأثيره في تجاذب القرينين لملاحظة نسبة الإختلاف بين المتزوجين وغير المتزوجين « دراسة إجتماعية باللغة الإنجليزية أجريت في العراق حيث إزداد إنتشار التعليم العالي إلى جانب الإختلاط بين الجنسين وفيما يخص إعتبار الحب أساسا قويا للزواج، أما بالنسبة للمتزوجين فكانت نسبة النساء فيهم أكثر من الرجال بمن أجابوا بأن زواجهم كان على أساس الحب 37% من النساء، و27% من الرجال ويفسر الباحث النسبة العالية لإجابة الزوجات إلى إختلاف المشاعر العاطفية بين الجنسين، فالمرأة تتصور الحب في أي ميل أو عاطفة تشعر بها»[1]. لكن الواقع الإجتماعي أيضا يبين أنه على الرغم من أه هناك زيجات كثيرة مبنية على أساس الحب إلا أنها فشلت في الآخير في حياتها وهذا راجع من جهة إلى إهمال بعض الجوانب الأخرى المهمة في بناء علاقة زوجية سليمة والإكتفاء فقط بالجانب العاطفي من دون مراعاة نواحي إجتماعية وأخلاقية وحتى مادية قبل إرتباط الطرفين مع بعضهما البعض لأنه في بعض الأحيان عند ما يقع شخص في حب شخص آخر يهتم به، لا يستطيع إثرها أن يكشف أحد الطرفين الطرف الذي سيرتبط به إلا بعد فوات الأوان لأن " الحب الروما نتيكي ..... يعتمد على الأماني والمثالية وهو ينظر إلى المحبوب في صورة المثال أو النموذج رجلا أو إمرأة صورة لايمكن أن تتحقق في الكائن الإنساني، ويكون في قوته وذروته عندما يجهل كل شريك طبيعة الطرف الآخرولذلك يقال إن الحب الأعمى، أي أنه يخفي الحقائق الموضوعية.

ولذلك ينبغي أن يميز الشخص الذي يقبل على الزواج بين الخيال الذي يغلب الحب، والحقائق التي يكشفها العقل"[2].

لذلك فرغم أهمية هذا الجانب العاطفي أي الحب كدافع للزواج إلا أن الأخذ به لوحده غير كاف.

وفي الأخير يمكننا القول أنه عندما « ينجذب رجل وإمرأة كل منهما إلى الآخر، لأنهما يشتركان في حب أشياء معينة والإهتمام بها، ذلك يجعل علاقتهما أكثر ثراء وعمقا، لكن الإهتمامات المشتركة رغم أهميتها لا تكفي وحدها لبناء زواج ناجح وأحيانا تختلط بالإهتمام بالشخص الآخر نفسه، فقد يهتم الشريكان بشيء مشترك أكثر من إهتمام كل منهما بالآخر»[3].

وهذا يدعونا إلى البحث عن بواعث أخرى للزواج والتي لا تقل أهمية عن الدوافع الأخرى.

ثالثا : دافع الإنجاب :

إذا كانت العلاقة الجنسية من أغراض الزواج والدافع إليه فهي ليست كل أغراضه لكنها تعد وسيلة للإنجاب وعن طريقها يستمر بقاء النسل الإنساني ويتكاثر ويحافظ عليه لضمان إمتداد الحياة وإستمرار وجود المجتمع.

لذلك فهناك من يتزوج « لأن وسيلة البقاء هو النسل المعروف نسبته للشخص يراه إمتداد في بقاءه وإستمرار لذكراه وخلودا لحياته والسبيل الإجتماعي إلى ذلك هو نظام الزواج»[4].

والذي يعتبر الوسيلة أيضا للعيش في كنف أسرة من أجل تجسيد معاني التفاعل والتعاطف وتحقيق الإشباعات الأساسية التي يبحث عنها كل إنسان من بينها توفير مسالك الحب بين الزوجين وبين الآباء والأبناء، لأن الأولاد كما يقال ثمرة الزواج.

ومن جهة أخرى إذا كان الزواج غريزي عند الإنسان كباقي الكائنات الأخرى فإن عاطفة الأبوة والأمومة غريزية أيضا، لذلك فالبحث عنها يعد طبيعيا كذلك.

---

[1] - عياشي (صباح)، مرجع سابق ،ص87

[2] - حسن (محمود)، مرجع سابق ،ص 121

[3] - السعاتي (سامية حسن) ،مرجع سبق ذكره ، ص17

[4] - السمالوطي (محمد توفيق) ،الدين والبناء العائلي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط1،جدة،1981 ، ص 196.

والدليل على ذلك أنه منذ طفولته تكون لدى الإنسان ذكرا كان أم أنثى رغبة في الإنجاب وهذا ما نلتمسه من خلال الألعاب التي يؤديها الأطفال مع شاكلتهم، فالبنت مثلا تتقمص شخصية الأم من خلال الدور الذي تقوم به مع دميتها وتجعلها كبنت لها، والولد أيضا يتقمص شخصية الأب عن طريق القيام ببعض التصرفات التي يكون قد لاحظها من خلال الأدوار التي يؤديها أباه، ويكبر هؤلاء الأطفال بهذه الرغبة الكامنة بداخلهم إلى أن يصبحوا قادرين على تحقيقها من خلال الزواج .

« وعلى الصعيد الرسمي يعتبر الزواج شأنا مجتمعيا بمعنى أن التقاليد تنظر إلى الزواج على أنه وسلة لإنجاب الأولاد وإستمرار الجنس البشري وتأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث»[1].

وهناك آيات كثيرة في مواضع متعددة من سور القرآن الكريم تبين ما لهذه الرغبة النظرية من أهمية في عملية الحفاظ على النسل البشري حيث يقول ا تعالى : « وا جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة»[2]

ويقول في موضع آخر أيضا : « يا أيها الناس إتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء »[3].

وهناك أحاديث نبوية تتحدث عن الإنجاب حيث قال النبي عليه الصلاة والسلام : تناكحوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة» و« تزوجوا الولود الودود، فإني مكاثر بهم الأمم » فكل هذه الآيات والأحاديث لدليل واضح على أن عامل الإنجاب كفيل بإمداد المجتمع بعناصر إستمراره بنسل صالح قوي نظرا للأهمية التي يكتسيها عند الفرد والمجتمع على السواء.

ويحدد "صبحي الصالح " أغراض الزواج فيقول : « إن أهم أغراض الزواج هو إنجاب الذرية وإبقاء الجنس الآدمي فلم تخلق الشهوة الجنسية إلا لتكون باعثة مستحثة على إقتناص الولد»[4] .

كما أن الإسلام عالج مفهوم الزواج وبين دوافعه وأغراضه حيث أقر بأن الجنس يشكل دافعا مهماله، ولكن أضاف إليه فكرتين في الوقت نفسه، الأولى، أن الإنجاب في إطار الزواج يجب أن يكون هدف الجنس وليس تحصيل اللذة لذاتها، والثانية أن الغاية البعيدة للزواج يجب أن تكون تأمين الإستقرار والسعادة والمحبة، وهذه كلها قيم جديدة تشكل الباعث الإسلامي للزواج[5].

وبهذا ندرك أن الإسلام جعل من الإنجاب غاية للزواج وليس دافعا له من خلال العلاقة الجنسية القائمة بين الزوجين وإعتبارها وسيلة لذلك .

حتى الطوائف الدينية المختلفة هي الأخرى لا تختلف عن الدين الإسلامي في إعتبار مفهوم الإنجاب كغاية من غايات الزواج فالزواج عند المسيحيين مثلا هو : « سر من أسرار الكنيسة السبعة التي ترتكز عليها العقيدة المسيحية، به يتم إتحاد رجل وإمرأة إتحادا شرعيا ليتعاونا معا على الحياة الزوجية وحمل أعباء العائلة، وإنجاب الأولاد وتربيتهم وتكوين الأسرة»[6].

ويؤكد الواقع الإجتماعي أيضا أن العائلة العربية شددت على أهمية الإنجاب والتكاثر رغبة في الأطفال لأنهم زينة الدنيا ومصدر رزق وسندا للأهل في الشيخوخة، والدليل على ذلك أن العائلة التي لا تنجب أطفالا غالبا ما تنتهي بالزوال وتضمحل عن طريق الطلاق، لهذا فإن إنجاب الأطفال يسمح بإستمرار العلاقة بين الزوجين لأنهم كفيلون بسد الفراغ الذي يشعر به الزوجان بعد إجتياز فترة زمنية من الزواج.

---

[1] - بركات (حليم) ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلعي اجتماعي ، مركز دراسات الحدة العربية، ط2، 1985، ص197

[2] - سورة النحل الآية 72

[3] - سورة النساء الآية 1

[4] - نفس المرجع، ص 198

[5] - حطب (زهير) ، مرجع سبق ذكره ، ص92

[6] - بركات (حليم) ، مرجع سابق، ص 198

ونظرا لأهمية الإنجاب، فهناك من يغالي في إنجاب عدد كبير من الأطفال لأسباب عدة : « فقد ظهرت بعض الدراسات حول حجم الأسرة في بعض مناطق البلدان العربية، وجود رغبة عند الأهل في مطلع هذا القرن في إنجاب عدد كبير من الأطفال وخاصة الذكور غير أن الواقع كان متناقضا مع هذه الرغبة، وذلك لأن إرتفاع نسبة الوفيات وخاصة بين الأطفال، كانت تحد من حجم الأسرة وتخيب آمال الأهل بإنشاء أسرة كبيرة، لذلك وبكلام

آخر، كان عدد الأطفال الفعلي أقل من العدد المثالي (العدد المرغوب فيه) ، أما في الوقت الحاضر (النصف الثاني من القرن العشرين) فقد إنعكس الوضع تماما إذ تدنى العدد المثالي للأولاد فيما إزداد العدد الفعلي. »[1].

ومهما يكن من أمر سواء كان العدد صغيرا أم كبيرا المهم هو أن الرغبة في الإنجاب كانت ولا تزال موجودة نظرا لأهميتها وبالرغم من ذلك فلا نستطيع أن نعتبره الدافع الوحيد للزواج وإلا كانت الغاية من الزواج بيولوجية محظة، لأنه إلى جانب هذا الدافع هناك دوافع إجتماعية ونفسية وحتى مادية والتي يحاول كل إنسان تحقيقها من خلال الزواج .

رابعا : إيجاد حياة مشتركة مستقرة بين الزوجين :

« إن الغرض من الزواج ليس هو الوطر الجنسي فقط ... بل إن هناك أغراضا إجتماعية ونفسية ودينية، هي أن الزواج ترويحا للنفس وإيناسها بالمجالسة والنظر... وهو الراحة الحقيقية للرجل والمرأة لأن المرأة تجد فيه من يكفل لها الرزق والرجل يجد في منزل الزوجية جنة الحياة كما أن الزواج هو المقوم الأول للأسرة التي هي الوحدة الأولى للمجتمع، بحيث تتكون مشاعر الألفة والأخوة الإنسانية وهو سبيل حفظ النوع الإنساني»[2].

فمن أجل هذه الأغراض كلها والتي تتلخص في نقطة واحدة والمتمثلة في إيجاد حياة يعيش فيها الطرفان رجل وإمرأة مع بعضها البعض في جو تسوده حياة الشراكة والإستقرار، كان البحث عن الزواج ولا يزال قائما لدى الإنسانية، لأن الإنسان مهما كان جنسه في حاجة دائما إلى الطرف أو الجانب الآخر الذي يكمله والذي يجد عنده ما يشبع رغباته الجسدية والنفسية والإجتماعية والعاطفية، ولولا هذا الشعور بضرورة وجود الطرف الآخر لما كان الزواج، وهذه الحياة المشتركة والمستقرة هي التي يسعى إلى تحقيقها كل فرد ويبحث عنها عن طريقه، لذلك تعتبر الدافع إليه لأن « الزواج هو السبيل لتكوين الأسرة التي تحقق للإنسان إشباع فطرته وإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية حيث يحدد كل من الزوجين الشريك الذي يحقق له السكن والرحمة والمودة والراحة »[3].

كما أنه في ظل الزوجية فقط تكون المعاشرة الطيبة، حتى أن دعوى ا تعالى صريحة في ذلك، حيث خاطب الأزواج في ذلك وقال : « وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل ا فيه خيرا كثيرا»[4].

وهذه توصية صارمة بالصبر على المعاشرة بالمعروف حتى مع الكراهية، فقد يكره الإنسان أمرا يجعل ا فيه الخير العظيم.

وفي ظل الزوجية أيضا يجد الرجل والمرأة على السواء خاصة على الصعيد العاطفي ذلك الشعور المتبادل بكائن يبادل ويشارك جمال الحياة وروعتها ويشعران بأنهما لبعضها أي كل واحد منهما يعشر بأنه يخص كائنا وبأن هذا الكائن يخصه أيضا وأنهما يكتسبان الشعور بالحياة مع بعضهما البعض والسعي نحو إستمرار علاقتهما على ضوء التفاهم والإستقرار، وهذه النظرة المثالية للزواج لدى كل فرد هي التي تدفعه إليه رغم أن هذا التصور يغالي الواقع بكثير نظرا لما نلاحظه في الميدان من تنافر وعدم تفاهم بعض الأزواج في بعض الأحيان .

وبالرغم من ذلك فإن البحث عن حياة التي تسودها الراحة والإستقرار والشراكة عن طريق الزواج تبقى دائما المطلب الأساسي عند كل إنسان بالتالي تدفعه وتحفزه نحو الزواج وبناء أسرة .

---

[1] - نفس المرجع ، ص 196

[2] - سركيس (عادل احمد) ،مرجع سابق، ص 16

[3] - السمالوطي (محمد توفيق) ، مرجع سابق، ص 196

[4] - سورة النساء , الآية 19

خامسا- الضغط الإجتماعي :

« يلاحظ أن بعض الزيجات تحدث نتيجة لضغوط مختلفة تبعا للظروف إلا أن هذه الضغوط لم تعد بالصورة التي كانت عليها في الماضي»[1]

فمثلا نجد أن " بعض الزيجات تمليها الضرورة، ذلك عندما يكون هناك طفل غير شرعي، وهذا الزواج المبني على الضرورة قد يعطي الطفل أبا شرعيا، لكنه لا يستطيع أن يهبه أبا عطوفا محبا، وقد تكون معارضة الأبوين للزواج، هي الحافز الأول للشباب والشابة على إتمامه، كما أن تلك المعارضة هي التي تجعل كل منهما يبدو في عين الآخر أكثر جاذبية، وهما بذلك لا يتزوجان لأنهما يريدان ذلك الزواج حقا، بل ليؤكدا ذاتيهما، ويثبتا وجودهما.

ويلعب كل من العرف والقانون، دور لايباري في هذا الشأن، فالحياة الإجتماعية قد نظمت بطريقة تجعل من المتوقع أن يتزوج الناس كلهم، وإذا لم يتزوجوا فإن المجتمع يميل حينئذ إلى التساؤل : لماذا لم يتزوج هؤلاء الناس ؟ ثم يبدأ هؤلاء الناس أنفسهم في العشور بأنهم مختلفون ".[2]

لذلك فإن المجتمع لا يرحم الرجل الأعزب ويتحدثون عن سوء سلوكه، كما يتساءلون أيضا عن أسباب بوار الفتاة العانس، لذلك يلتجىء الفرد إلى الزواج هروبا من تهجم المجتمع عليه، كما أن الشخص الذي لايتزوج ينظر إليه في بعض المجتمعات على أنه غير طبيعي أو أنه يكون موضع إحتقارهم وسخريتهم.

« وكثيرا ما نرى الفتيات يتزوجن لمجرد أن أخريات في محيط صديقاتهن قد تزوجن، وهن لا يردن أن يكن آخر من يتزوج، كما أنهن يعتقدن أنه كلما تأخر زواجهن، كان ذلك دليلا على أنهن أقل جمالا وجاذبية ممن تزوجن فعلا... ومن الواضح أن تحس النساء بضغط إجتماعي وعاطفي أكبر من الرجال نحو الزواج، ذلك أن تربيتهن مرتبطة إلى حد كبير بالأسرة، كما أن الزواج بالنسبة لهن ما زال ينظر إليه على أنه أقوى دليل على نضجهن وإمتيازهن على الأخريات ممن لم يتزوجن»[3].

ومن جهة أخرى يعتبر عامل السن من بين العوامل التي يشعر بها الفرد بالضغوط الإجتماعية كي يتزوج حسب المجتمع الذي يعيش فيه وكذلك حسب طبيعة المجتمع سواء كان حضريا أم ريفيا،« فتاة الجامعة التي تبلغ عشرين عام والتي تبقى لها عامين كي تنتهي من دراستها الجامعية لا تشعر بضغط إجتماعي عليها كي تتزوج، بل أنها قد تحس ضغطا من والديها

ومن أصدقائها بألا تتزوج حتى تنتهي من دراستها، لكن الفتاة التي تبلغ الثامنة عشر، والتي تركت المدرسة وهي في المرحلة الإبتدائية أو الثانوية قد تشعر بضغط إجتماعي كبير عليها كي تتزوج »[4] .

وفي بعض المجتمعات الريفية مثلا تجعل أبناءها تحت ضغط إجتماعي كبير كي يتزوجوا في سن مبكرة وخاصة الفتيات لهذا فإن المكانة الإجتماعية لا تتحقق عندهم إلا عن طريق الزواج والقانون أيضا نجده لا يجبر الناس على الزواج لكنه يفرضه عليهم ليتمتعوا بحقوق وإمتيازات معينة.

أما من الواجهة الدينية،" ففي المجتمعات أو البيئات التي تسيطر عليها العاطفة الدينية تكون الرغبة في « إكمال الدين" سببا ظاهريا للزواج، قد يخفي رغبات أخرى يعتقدون أن الدين لا يرضي عنها، أو لا يستطيعون تبريرها، فيعطونها وصفا دينيا»[5].

---

[1] - الخولي (سناء) ،مرجع سبق ذكره ،ص142

[2] - السعاتي (سامية حسن)، مرجع سبق ذكره ، ص17

[3] - نفس المرجع ، ص19

[4] - نفس المرجع ، ص20

[5] - سركيس (عادل احمد)، مرجع سابق ،ص 20

وفي النهاية يمكن القول أنه بالرغم من تأثير المجتمع على الأفراد في الزواج إلا أن هذا التأثير يختلف من مجتمع لآخر من جهة ومن جهة أخرى نجد أن واقع وصدى هذا التأثير يختلف من فرد إلى فرد حسب طبيعة تكوينه والتنشئة الإجتماعية التي إكتسبها من المحيط الذي نمى فيه.

وكخلاصة عامة إلى كل ماجاء في هذا المبحث عن دوافع الزواج وأسبابه يمكن أن نجمل أهمها بسبب ما يصطلح على تسميته بمركب الجنس الأولى الذي حددها"ونبو(Bonbo) " هذا المركب يتكون في رأيه من أربع عناصر هي :

1- الحافز البيولوجي على التزواج

2- الأمان الإقتصادي وتقسيم العمل

3- الصداقة المشوبة بالجنس

4- الإهتمام بالمنزل والأطفال".[1].

" وعلى العموم فإن التفاوت بين الإعتبارات الرسمية والنظرية فيما يتعلق بغايات الزواج ودوافعه وبين ما هي عليه في الواقع تفوق بدرجات التفاوت بين حاضر الزواج وماضيه بسبب ما طرأ عليه من تغيرات خلال القرن العشرين"[2]

فمثلا نجد هناك دوافع جديدة للزواج فرضت نفسها في الواقع نظرا للتغير الإجتماعي الذي أصاب بعض المجتمعات ولا سيما المجتمع الجزائري، كما يمكن أن تظهر دوافع أخرى جديدة أيضا لم تكن معروفة من قبل، فعلى سبيل المثال فقد أصبح الحافز المادي من أقوى أسباب الزواج عند بعض الفئات الشبانية مما جعل البعض ينظر إلى الزواج على أنه الوسيلة للكسب وتحقيق النواحي الترفيهية، كما أصبح الزواج أيضا عند الفئة المهاجرة مثلا والتي تعيش بصفة غير شرعية في المهجر وسيلة من أجل الحصول على الوثائق القانونية على إثر زواجهم من أجنبيات من دون الأخذ بعين الإعتبار أسس أو مقاييس أو إعتبارات أخرى .

وفي الأخير ينبغي القول رغم كل ماذكرناه أن « الزواج يبقى هو النمط الإجتماعي الذي يجد قبولا واسعا ومشروعية لإقامة علاقة بين الجنسين : فاقتصار ممارسة الجنس مع شخص واحد كنوع من العفة والنقاء والتعاون من أجل بقاء على الحياة والوالدية والحياة المنزلية والقيم المتشابهة كل هذا يجدب الأفراد نحو الزواج »[3].

المبحث الثالث : شروط صحة الزواج (عقد الزواج) :

يشترط لصحة الزواج من أجل بناءه على أساس مشروع، عقد يبرم بين شريكا الزواج، إذ لا يمكن أن نسمي زواجا إلا إذا توفر هذا الشرط لأن الزواج يعتبر« عقد يبرم بين الرجل والمرأة أو من يمتثلهما بمقتضاه لكل منهما الإستمتاع بالآخر على الوجه المشروع، وتترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات لكل من طرفيه، وتنشأ فيه تبعات لما يكون بين الزوجين من نسل وما يتصل بأسراتيهما من قرابة ومصاهرة » [4] فبمجرد أن ينعقد هذا العقد يستطيع الزوجان أن يمتلكا بعضهما البعض ثم كآباء تجاه الذرية التي يرزقان بها فيما بعد.

[1] - السعاتي (سامية حسن) ،مرجع سبق ذكره ،ص 20

[2] - بركات (حليم) ،مرجع سابق، ص197

[3] - الخولي (سناء)، مرجع سبق ذكره، ص142

[4] - الخشاب (مصطفي) ،مرجع سابق، ص252.

وهناك تعريفات عدة لعقد الزواج، لكن رغم تنوعها فهولا يختلف عن كونه « ربط رجل بإمرأة مما يجعلهما شريكين بشركة ملازمة لهما ومحدودة النطاق»[1]. معنى هذا أنه بإمكان العاقد فسخ العقد سواء قبل أو بعد الدخول على زوجته، فللزوجان حرية الإختيار بالإستمرار في علاقتهما مع بعضهما أو التخلي عنها .

ويعرفه البعض الآخر كذلك على أنه : « الإرتباط والإتفاق التعاقدي الذي يقوم بين طرفي الزواج بنية العمل والإستمرار فيما بينهما لإقامة الحياة المشتركة والبناء الأسري الذي يسمح بالإشباعات الغريزية فيما بينهما، وفي إنجاب الأطفال نتيجة لذلك»[2]. فالإتفاقات والوعود الصادرة بين طرفي الزواج أو بين أهليهما سواء في مرحلة التودد أو الخطبة تأخذ صبغتها الرسمية بمجرد التصديق على قراريهما وإبرام العقد بينهما.

لكن الزواج شهد تغييرات كثيرة عبر التاريخ ولم يعرف هذه الصبغة الرسمية والمتمثلة في العقد من قبل فقد « بدأ الزواج في المجتمعات البدائية دون أي تنظيم إنساني... كان يشبه إلى حد بعيد بعض الحيوانات الراقية الآن، وإن إختلف عنها في عدم تقيدة بنظام العلاقات الموسمية... فقد كان يمكن أن تتصل العلاقات بين الجنسين طوال العام لا يتقيد بموسم معين كما تفعل

بعض الحيوانات ثم ظهر عنصر الإختيار في الجماعة، فإشتراط رضاء الطرفين... ثم تطلب موافقة الأم في مجتمع الصيد فموافقة الأب في مجتمع الزراعة، ثم إشتراطه قضاء مصلحة لنفسه، ونشوء فكرة المهر والشبكة حتى القبيلة كوحدة إجتماعية لا يمكن للأفراد تجاهلها أو التغاضي عن سلطات رئيسها المطلقة»[3]

فالزواج إذن كان رباط بين شخصين من غير قيود أو شروط معينة، ولم يكن يبنى على أساس عقد معين وهذه الطريقة سمحت بتفشي بعض الظواهر كتعدد الزوجات والأزواج وبالتالي إنتشار الفوضى في المجتمع، لذلك وجد نظام العقد من أجل تنظيم العلاقات بين الزوجين وإعطاءها معناها الإجتماعي والقانوني، لكن القعد بدوره شهد أطوارا مختلفة كذلك قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن « ففي مصر القديمة كان الزواج عقدا بين شخصين متساويين وفي شبه جزيرة العرب واليونان والرومان القدامى والمغول والصينيين كان الزواج لديهم عبارة عن عقد بيع حيث كانت المرأة تباع وتشترى من قبل الزوج، ويظهر أن أول طريقة متبعة لدى الأمم العريقة بالقدم لإنعقاد النكاح...هي أن يجتمع الرجل بالمرأة بالميل المتبادل بينهما، فيتناكحان ويعيشان مع بعضهما بدون أن يسبق إجتماعهما إتفاق على شيء خلاف الجماع، وبدون تشهير ولا إشهار ولا غير ذلك من القيود والإجراءات

المختلفة، وهدا ما يمكن أن نسميه الزواج بالفعل، ولايزال الزواج الفعلي الخالي من العقد والشروط والاجراءات والاحتفالات جاريا عند كثير من الأمم على إختلاف فهمهم للعلاقات الزوجية وآدابها ... فعقد الزواج عندهم عبارة عن إجتماع الرجل بالمرأة بعد إتفاقهما على المضاجعة بدون أن يقوما بأمر آخر لصحة العقد وبدون إقرار حام ولا تصديق رئيس عليه»[4].

وفي مراحل لا حقة لعقد الزواج والذي عرف أشكالا مختلفة لم يختلف عن كونه عقد كباقي العقود بيع وشراء بين طرفا الزواج وهذا ما يطلق عليه الزواج بعقد التبايع ولم يكن رضى الطرفين شرط أساسي لإتمام العقد" ففي كليهما لا وجود للميل المتبادل بين الرجل والمرأة وإتفاقهما بطيب خاطر على الإجتماع والمعيشة معا، كما يجب أن يكون الحال في الزواج الحقيقي الذي ترضاه الطبيعة البشرية ويقتضيه حسن النظام في الوجود....ففي هذا النوع من الزواج تقدم نحو النظام وعدم الفوضى وإحترام الملكية وعدم التعدي على ملك الغير إلا برضاه"[5].

لكن بالرغم من أن الزواج المبني على هذا النوع من العقود (التبايع) تمكن من الحد من الفوضى في المجتمع إلا أنه لا يختلف عن كونه زواج شكلي يخفي معاني الزواج الحقيقية المبنية على التعاطف بين الشريكين كما يقضي أيضا بعدم نجاح الزواج وإستمراره

---

[1] - كحالة (عمر رضا)، مرجع سابق ، ج 2، ص33

[2] - المسلماني (مصطفي)، مرجع سابق ، ص36

[3] - سركيس (عدل أحمد)، مرجع سابق ، ص206

[4] - كحالة (عمر رضا)، مرجع سابق، ج2، ص36

[5] - نفس المرجع، ص39

لذلك عرف العقد فيما بعد تطورات مختلفة من أجل البحث على تمتين العلاقة بين الرجل والمرأة على أسس سليمة تسمح ببناء أسرة بعيدة عن الفوضى إلى أن وصل إلى الشكل الذي رسمه وحدد الدين الإسلامي أركانه وبين معانيه وعمل على إرساء الزواج على أسس سليمة وجعله شرطا أساسيا لا يصح الزواج إلا بواسطته واعتبره من أخطر العقود لأن موضوعه الحياة الإنسانية ويعقد على أساس الدوام إلى نهاية الحياة ولهذا كانت له مقدماته حيث يبين كل من العاقدين مطالبه ورغباته فإذا تلاقت الرغبات أقدما ليتم العقد بتلاقي الإرادتين، وبذلك وجد نظام الخطبة وهو طلب الرجل يد إمرأة معينة للزواج بها والتقدم إليها وإلى ذويها ببيان حاله ومفاوضتهم في أمر العقد وتحديد مطالبهم بشأنه[1] .

كما نظم الإسلام أيضا الطريقة المثلى من أجل إتمام العقد حيث إشترط لصحة الزواج شرطان :

الأول : حضور شاهدين للعقد وذلك بقصد شهر الزواج وإعلانه بين الناس، ويشترط في الشهادة أن تكون برجلين أو رجل وإمرأتين يدينون بالإسلام إذا كان الزوجان مسلمين .

الثاني : أن تكون المرأة غير محرمة على الرجل مؤبدا أو مؤقتا ولم تحدد سنا معينة للزواج، بل لم تشترط البلوغ الجنسي للزوجين ولكن إشترط لصحة العقد أن يكون الذي تولى إنشاءه له ولاية إنشائه فإذا كان طرفا العقد كاملي الأهلية كان العقد صحيحا إذا عقداه بنفسيهما أما إذا كان ناقصي الأهلية – غير بالغين – فيجب أن يعقده الولي الشرعي[2]

«ويشترط في العاقدين كذلك أن يكون الزوج مسلما بالنسبة للمسلمة، فلا ينعقد زواج المسلمة بغير المسلم، فهو عقد باطل لا يترتب على أي أثر من الآثار التي تترتب على عقد الزواج الصحيح»[3].

هناك أنواع لعقد الزواج والتي تختلف صوره بإختلاف البيئة الطبيعية والإجتماعية لكل مجتمع وحسب الزمان والمكان، فهناك عقود زواج معقودة حسب الشريعة الدينية أو المذهبية أو حسب القوانين الوضعية، كما أنه هناك عقود يفرض عليها أن تدوم مدى الحياة وهناك من لا تدوم مدة طويلة.

وبالنسبة للعصور الحديثة فينطوي التعاقد على ثلاث صور، فمنه ما تقره السلطة الدينية ويسمى "الزواج الديني" ومنه ما تقره السلطة المدنية ويدعى "الزواج المدني" والذي يثبت في وثيقة رسمية بمعرفة موظف عام، ومنه ما تقره السلطتان معا.

والزواج المدني« هو زواج ينعقد وفقا لصيغ وشروط تحددها شرعية مدنية... تسن لجميع المواطنين وتتعدل وفقا لإتجاهات الرأي العام ولتطور المجتمع وهذا ما يميز الزواج المدني من الزواج الديني التي تنظم الشريعة الدينية كل ما يتعلق بإنعقاده وإنحلاله وموانعه ومفاعيله، تنظيما يسري على أبناء دين معين، وهو قلما يتطور أو أنه يتطور ببطىء وصعوبة »[4]

ويخضع لنظام الزواج الديني الأفراد الذين ينتمون إلى إحدى الطوائف المسيحية الأرثذوكسية والكاثوليكية والإنجيلية.... ويخضع اليهود كذلك للشكل الديني للزواج، أما الشكل المختلط المدني والديني وهو الزواج الذي يعقده المأذون الشرعي فعقد الزواج وإن كان مدنيا إلا أن موثقه له الصفة الدينية ويخضع لهذا النظام جميع المسلمين في المجتمع العربي حتى عند إختلاف المذهب وعند زواج المسلم بكتابية.

أما الزواج في البلدان العربية هو زواج ديني ويتصف بما يلي :

أ- لايملك طالب الزواج في البلدان العربية حق الإختيار بين الزواج الديني والمدني، فيضطر للزواج حسب شرعة طائفته أو للتوجه خارج البلاد إذا مارغب بالزواج المدني.

---

[1] - سركيس (عادل احمد)، مرجع سابق، ص 125

[2] - نفس المرجع، ص125-126

[3] - الخشاب (مصطفي)، مرجع سابق، ص 254

[4] - بركات (حليم)، مرجع سابق، ص 212

ب-إن قوانين الأحوال الشخصية زواج وطلاق وبنوة ولاية أبوية ووصاية وإرث تختلف في البلدان العربية تبعا لإختلاف المذاهب والطوائف الدينية، وليس من قوانين عامة تسنها السلطة المدنية وتطبق بالتساوي على جميع المواطنين ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في البلدان المتعددة الطوائف... وهناك جماعات لا تزال تعيش دون قانون .

ج-... إن المبادىء العامة التي تتحكم بالزواج والطلاق والإرث هي مبادىء مطلقة أزلية لا تخضع للواقع بقدر ما تخضع الواقع لمشيئتها الذاتية.

إن المرأة مهما كانت راشدة لا يمكنها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها، وبدون إذنه يعتبر الزواج باطلا، ثم هناك مبدأ الكفاءة (وهو سلاح في يد الولي)، ومبدأ قوامة الرجل على المرأة فتلزمه فقط بالواجبات المادية فيما تلزمها بالواجبات المعنوية.

د-يخاف الأهل وخاصة الآباء الزواج المدني لأنه قد يفقدهم سيطرتهم فقد تمكنوا حتى الآن من إستعمال المبادىء الدينية وتفسيرها في خدمة مصالحهم وليس من الأكيد أنه سيكون بإمكانهم أن يفعلوا الشيء ذاته بالنسبة للمبادىء المدنية.

ه-يجمع رجال الدين من مختلف الطوائف على محاربة الزواج المدني لأنه يحرمهم من بعض الإمتيازات المادية والسلطوية، وفيما يخاف رجال الدين المسيحيون بالإضافة إلى ذلك أن الزواج المدني قد يحلل الطلاق والزواج خارج الطائفة، يخاف رجال الدين المسلمين أن يساوي التشريع المدني حق المرأة في الطلاق مع حق الرجل، وأن يمنع تعدد الزوجات وأن يسمح بزواج المسلمة بغير المسلم [1] .

إن الواقع الإجتماعي يبين لنا أن هناك من ينتهز فرصة الزواج المدني من أجل بلوغ غاية معينة وهذا ما حدث بالفعل حيث « رافق زواج المسلمين المثقفين الذين تخصصوا في الخارج من أجنبيات غير مسلمات، مع تيار داخلي في بعض الأقطار العربية (لبنان وتونس) يدعو إلى إتاحة الفرصة أمام الذين لا يؤمنون بدين معين كي يتزوجوا زواجا مدنيا أمام السلطات المحلية، ودون تدخل رجال الدين، كما يدعو إلى إقامة مجتمع متجانس غير طائفي، ينصهر فيه المواطنون عن طريق إتاحة المجال أمامهم لتجاوز الإنتماءات الطائفية أثناء إختيارهم لأقرانهم»[2].

وهذه الطريقة في الزواج المعتمدة على العقد المدني من دون مراعاة الزواج الديني كثيرا ما تحدث مشاكل عديدة، كما أنها تفقد هيبة رجال الدين وتقديرهم الإجتماعيين، وبالرغم من ذلك فهناك بعض البلدان ولا سيما لبنان تقف معارضة لمبدأ الزواج الديني بإعتقادهم أن تطبيق الزواج المدني سيلغي العامل الطائفي، لذلك هناك بعض المؤسسات تعمل على ممارسته ونشره خاصة الأحزاب العلمانية، فمثلا « الحزب الديموقراطي العلماني في لبنان يمنح مساعدات مالية للراغبين في الزواج كي يتجهوا إلى قبرص ويعقدوا فيها زواجهم أمام السلطات المدنية، ويجبر هذا الواقع المحاكم المحلية والعربية عموما على النظر في القضايا المستجدة على علاقات الزوجين العاقدين لزواج مدني، مستندين إلى نصوص القوانين المدنية وحدها »[3]

والزواج المدني في حد ذاته لم يولد بالصدفة بل هو مقتبس من بعض الدول الأوروبية لتي أقرت هذا النوع من الزواج « فالقانون الفرنسي المدني هو أول قانون جعل الزواج دنيا صرفا في وقت كانت مراسيم الزواج وشكله تتبع القانون الكنسي »[4].

وهناك بعض الدول الأوروبية الأخرى تتبع العقد الرسمي المدني في الزواج مثل فرنسا « كبلجيكا وهولاندا وألمانيا، أما إنكلترا فتوجب إتباع الشكل الديني بالنسبة للكاثوليك والمدني لغيرهم، وعلى هذا سارت الدانمارك والسويد والنرويج »[5].

أما الزواج في المجتمع الجزائري فهو زواج تقره السلطتان معا الدينية والمدنية .

---

[1] - بركات (حليم)، مرجع سابق، ص 212-213

[2] - حطب(زهير)، مرجع سابق، ص 271

[3] - نفس المرجع، ص 272

[4] - يكن (زهدي) ، الزواج ومقارنته بقوانين العالم، منشورات المكتبة العصرية،ط2،بيروت،بدون تاريخ ص 42

[5] - نفس المرجع، ص 40

فلا يكون الزواج صحيحا إلا إذا تم تحت إشراف إمام أو مأذون ثم يقيد في السجلات الرسمية للدولة وعدم تسجيله بهذه الطريقة يعتبر خروجا عن النظم الموضوعية ويحد من وجود الفوضى في المجتمع .

المبحث الرابع : الحقوق والواجبات المترتبة عن الزواج :

يعتبر الزواج « إتفاق تعاقدي يقوم على الثبات والإستمرار ويؤدي إلى تكوين وتقوية العلاقات التي تتضمنها الأسرة »[1] ومن أجل بلوغ هذه الغاية والمتمثلة في تمتين وتقوية العلاقة بين الزوجين يستلزم لكل منهما حقوقا وواجبات يؤديها كل واحد منهما تجاه الآخر لأن « الزواج تنظيم إجتماعي للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة يرتب قبلهما إلتزامات متبادلة ومسؤوليات إجتماعية »[2].

فالزواج إذن « ليس مجرد ظاهرة سيكولوجية تخص الفردين اللذين قررا الإرتباط كل منهما بالآخر، وإنما هو ظاهرة يستلزم تصديق المجتمع وقبوله، كما أنه ظاهرة فسيلوجية تخضع لأنواع مختلفة من القيود الثقافية، ويتضمن الزواج مجموعة من القواعد والتعليمات التي تحدد الحقوق والواجبات وإمتيازات كل من الزوج والزوجة نحو بعضهما البعض وكذلك بالنسبة للأطفال والأقارب والأصهار والمجتمع برمته »[3].

فمهما إختلفت المجتمعات بإختلاف نظمها الإجتماعية والإقتصادية والدينية إلا أنها تتفق كلها في تحديد الحقوق والواجبات التي تفرضها لكل من الزوجين، لأن الزواج المبني على أساس إحترام حقوق الغير يكتب له البقاء وبالتالي نجاحه في المستقبل والعكس صحيح.

ولعل من أبرز الشرائع الدينية التي حددت الإلتزامات المتبادلة من قبل الطرفين هي الشريعة الإسلامية، فهي مثلا ترتب حقوقا مشتركة للزوجين مثل حل العشرة الزوجية بينهما حسب ما يقتضيه الطبع الإنساني مما هو محرم إلا بالزواج وكذلك التوارث بينهما وحرمة المصاهرة، وترتب حقوقا للزوج على زوجته فهي حق الطاعة.. والقرار في بيت الزوجية، والقيام على شؤون البيت ورعايته، والعمل في المنزل بما يليق به حال زوجها من يسر أو عسر، وثبوت نسب الولد من الزوج إن أتت به على فراش الزوجية الصحيحة.

أما حقوق الزوجة فهي : العدل والمهر والنفقة ويكون العدل المطلوب من المتزوج بإمرأة واحدة أن يعاملها بما يجب أن تعامله به.. بحيث لو فعلت به مثل ما يفعل بها لقبله منها، أما إذا كان متزوجا بأكثر من واحدة أصبح مطالبا بالعدل معهن جميعا.. فيعاملهن بما

يجب أن تعامله به.. بحيث لو فعلت به مثل ما يفعل بها لقبله منها، أما إذا كان متزوجا بأكثر من واحدة أصبح مطالبا بالعدل معهن جميعا.. فيعاملهن بما يجب أن يعاملنه به.. ويعدل بينهن فلا تنقص إحداهن في المعاملة عن الأخرى.. بل عليه المساواة بينهن في المعاملة الظاهرة وذلك بأمرين : القسم في البيات.. بأن يبيت عند الواحدة بمقدار المدة التي بيتها عند الأخرى لا فرق فيي ذلك بين بكر والثيب .الثاني، المساواة في النفقة بشعبها الثلاث.. وهي الطعام والسكن والكسوة[4].

هذه هي إذن أهم الحقوق والواجبات المترتبة عن الزواج والتي حددتها الشريعة الإسلامية، فهي الشريعة الوحيدة التي راعت حقوق كلا الجانبين الزوج والزوجة من دون المساس بحق الطرف الآخر وذلك من أجل ضمان سلامة الحياة الزوجية بينهما، وهذه الإلتزامات المتبادلة بينهما، نجدها تتماشى والفطرة البشرية التي أودعها ا تعالى على الإنسان ذكرا أم أنثى، فحقوق المرأة الزوجة مختلفة عن حقوق الرجل الزوج، ذلك أن طبيعة المرأة مختلفة عن طبيعة الرجل، فبما أن الرجل أقوى من المرأة من ناحية البنية ومن الناحية السيكولوجية كان واجبه الإنفاق والتعب من أجل زوجته وأولاده، أما المرأة فألزمها خدمة زوجها في البيت لكن لا ينفي هذا

---

[1] - حسن (محمود) ،،مرجع سابق، ص 15

[2] - سركيس (عادل أحمد)،،مرجع سابق ، ص13

[3] - حسن (محمود) ،،مرجع سابق، ص 15

[4] - سركيس (عادل أحمد)،،مرجع سابق ، ص130-132

أنها تستطيع أيضا مساعدته خارج البيت في حدود قدراتها الجسمية والعقلية، لكن هذا يقف حسب إرادتها وهي ليست مجبرة أو ملزمة على فعل ذلك.

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نقول أن الزواج هو الشراكة بين طرفين لذلك وجدت هناك أسس وضوابط ينبغي الوقوف عند حدودها وإلا عمت الفوضى بين الزوجين وبالتالي داخل الأسرة ومن ثم تنتقل الفوضى إلى المجتمع برمته، كما أنه من خلال ترتيب هذه الإلتزامات المتبادلة بينهما يختلف الزواج عن باقي العلاقات الأخرى القائمة خارج هذا النظام لأنها مجرد علاقات وقتية دائمة ولا ثابتة، ولا تأخذ الصفة الشرعية التي يتصف بها نظام الزواج.

المبحث الخامس : مفهوم الزواج بين الشرائع السماوية الثلاث :

على تعاقب الأزمان والأجيال عبر التاريخ الإنساني الطويل، ما من تشريع سماوي ولا تقنين وضعي تصدى لتنظيم الحياة الإنسانية على هذه الأرض، إلا كان الزواج بالذات موضع تقديره ومعقد الاهتمام الأول فيه[1] .

فالزواج كان ولا يزال حتى الآن موضوعا عاما مشتركا ومتداولا بين الشرائع الدينية وحتى القوانين الوضعية، ذلك لأنه من أهم النظم الإجتماعية وعلى أساسه يقوم المجتمع، حتى وإن وجد إتفاق أو إختلاف بين هذه الشرائع في النظرة العامة إليه، يبقى دائما موضوعا للطرح والبحث عن أساليب معالجته وتفاصيل تنظيمه، « بل كان من البديهي أن يتجلى جلال هذا الزواج وخطره: إذ نرى الشرائع السماوية بالذات، هي التي تستأثر بتنظيم الزواج وتثبت بالهيمنة عليه حتى ليرسخ سلطانها الديني بشأنه في أعماق الضمائر والقلوب، وحتى ليمكننا القول، إن لنظم الزواج أصلا دينيا عميقا في أغوار النفوس قبل أن يكون له تنظيم في التقنين البشري »[2].

لذلك تتفق جل الشرائع الدينية في إعتبار « نظام الزواج نظاما مقدسا وتعتبر الأسرة خلية إجتماعية من طبيعة دينية وروحية قبل كل شيء وأن الله سبحانه هو الذي سن الزواج وباركه »[3].

فالشرائع السماوية الثلاث تنظر إلى الزواج بنظرة واحدة على إيمان راسخ بأنه رباط أزلي ومقدس وأنه أساس وجود الإنسان على الأرض، أما أوجه الإختلاف فيما بينها فيمكن في أساليب معالجته وتقنينه وتنظيمه، وبما أن الشريعة اليهودية هي أول الشرائع السماوية المنزلة على الإنسان فمن البديهي أن نتعرض إلى مفهوم الزواج لديها بادىء ذي بدء ثم يلي ذلك عرض هذا المفهوم في الديانة المسيحية وأخيرا في المفهوم الإسلامي.

1-نظرة التشريع الإسرائيلي للزواج :

نريد بالتشريع الإسرائيلي أولا وقبل كل شيء تلك المكتوبات التي يحتكم إليها الإسرائيليون في حياتهم التشريعية وهي متعددة وهي كما يلي:

التوراة وأسفار الأنبياء، والمكتوبات، والتلمود، والنتاج الفقهي الحديث.لكن من أبرز الكتب التي يعتمد عليها الإسرائيليون أكثر في شؤونهم الحياتية هي التوراة، بما في ذلك إهتمامها بشؤون الأسرة ونظمت لبني إسرائيل قواعدها ورسمت لهم قوالب التفكير والعمل بصدد الزواج والعلاقات الزوجية والآثار المترتبة على عقد الزواج، كما حددت لهم حالات الطلاق ورتبت لهم طبقات المحارم وما إلى ذلك من المقومات الأساسية في نظام الأسرة...

ويعتبر الزواج في شرائع بني إسرائيل نظاما قدسيا أوحى به الله لتنظيم وإستقرار الحياة الإنسانية وحفظ للنوع"[4].

وقد أعطت الشريعة الإسرائيلية كباقي الشرائع الأخرى قيمة وقداسة كبيرة إلى درجة أنها على حد قول الدكتور " وسترماك" (Westermark) أن القانون الإسرائيلي يعتبر من يمتنع عن الزواج مرتكبا لسفك الدم ، والإنتقاص من صورة الله و إرغام الحضرة

---

[1] - غنيم (أحمد) ،موانع الزواج بين الشرائع السماوية الثلاث والقوانين الوضعية، دار النهضة العربية، القاهرة،بدون تاريخ، ص3

[2] - نفس المرجع،ص 4-5

[3] - الخشاب (مصطفي) ،مرجع سابق، ص28

[4] - نفس المرجع،ص 10-11

الإلهية على الإبتعاد عن إسرائيل وهذا هو السبب في أن الأعزب الذي تجاوز سن الواحد والعشرين يمكن إجباره عن طريق المحكمة على الزواج إجبارا[1].

ومما يدل على أن الشريعة الإسرائيلية أولت للزواج أهمية قصوى أننا لا نجد سفرا من أسفار التوراة يخلو من النصوص القوية التي تتناول مقومات الأسرة، فنجد مثلا في سفر التكوين إشارات إلى قدسية نظام الزواج وكيف أن ا سبحانه خلق حواء بعد آدام لإستكمال التنظيم الإجتماعي لشؤون الكون، وفي سفر الخروج أحكام كثيرة عن الزواج وصيانة الزوجة... يعتبر سفر الأحبار أو اللاويين من أكثر الأسفار تفريعا لمسائل الأسرة، فشؤون الزواج يتناولها الإصحاح 15 ، وموانعه يتناولها الإصحاح (18)... وشؤن الخطبة وواجباتها ومضاجعة الخطوبة في الإصحاح(19)... وفي سفر العدد نجد نصوصا كثيرة تتناول الواجبات الزوجية في الإصحاح 5 ... وحقوق رب الأسرة وواجباته وخاصة سلطة الزوج على زوجته والأب على أولاده" إصحاح (30)"[2].

وتعتبر الشريعة الإسرائيلية الإنجاب من بين أغراض أو أهداف الزواج، والدليل على ذلك أن هناك نص صريح في التوراة حول وعد ا لإبراهيم بقوله : « أنظر إلى السماء وعد النجوم إن إستطعت أن تعدها وقال له : هكذا يكون نسلك »[3].

وتأخذ هذه الشريعة بنظام وحدانية الزوج والزوجة وتعتبره الأفضل والأمثل وأضمن لحياة مستقرة وأنها تنفر من تعدد الزوجات ومن الطلاق إلا في حدود ضيقة عندما يستدعي الأمر بصيانة الأفراد من الإغراء والإنحراف، ويشترطون في هذا الزواج على موافقة الزوجة على الزواج الثاني في حالات يستدعي الأمر للزواج كالعقم، وإذا لم توافق فلا بد من تطليقها.

وقد عرف التشريع الإسرائيلي في أزمنة معينة ما يسمى "بالزواج بالشراء" وفي هذا نجد تعقيب الباحث الفرنسي (بول دي رجلا) حول النصوص التي وردت في التوراة حول هذا النوع من الزواج مايلي : « لقد كان المجتمع الإسرائيلي في سائر العصور يجعل من المرأة سلعة، بضاعة، يمتلكها هذا الذي يدفع الثمن »[4].

ويؤكد الباحث الإنجليزي (إدوارد وسترمارك) على وجود الزواج بالشراء في التشريع الإسرائيلي ويعتبر هذا الأخير عالم بشؤون الزواج على إختلاف النظم الإنسانية.

ومن جهة أخرى فإن هذا التشريع أيضا وضع مقاييس معينة للزواج كباقي الديانات والأنظمة الوضعية الأخرى، ولعل أبرز مقياس وضعته لذلك هو المقياس المادي والمتمثل في الجمال والذي نجد تشريعات سماوية أخرى تنفر من هذا المقياس لإختيار الزوجة .

وبما أن التشريع الإسرائيلي لا يقف عند حد التفصيلات والقوانين المنحصرة في التوراة بل « هناك كتاب مقدس ثاني بعد التوراة وهو التلمود أو كما يسميه اليهود المشنا ...

بما ينطوي عليه من إجتهاد وقياس ويكمل ما جاء في التوراة، كما ينطوي على فقه الشريعة الموسوية وتقاليد إسرائيل الدينية والإجتماعية ويتضمن وصايا وأحكام تتناول كل مظاهر الحياة الإنسانية وشؤون الفرد والأسرة والجماعة »[5].

2- الزواج في مفهوم الديانة المسيحية :

يعرف المسيحيون الزواج بأنه : « سر مقدس، به يرتبط ويتحد الرجل والمرأة إتحادا مقدسا بنعمه الروح القدس للحصول على ولادة البنين وتربيتهم التربية المسيحية »[6].

---

[1] - غنيم (أحمد) ،مرجع سابق، ص24

[2] - الخشاب (مصطفى)،،مرجع سابق ، ص12

[3] - غنيم (أحمد)،،مرجع سابق ، ص12

[4] - نفس امرجع ، ص23

[5] - الخشاب (مصطفى)،،مرجع سابق ، ص12

[6] - سركيس (عادل أحمد)،،مرجع سابق ، ص12

من خلال هذا التعريف الشامل نلاحظ أن الديانة المسيحية لا تختلف عن باقي الديانات الأخرى كالديانة اليهودية، في إعتبار أن الزواج يحقق غرضا من بين الأغراض الهامة في الحياة وهي الإنجاب لذلك يجد أنهم لايقيمون وزنا للمتعة في التعريف بالزواج إستنادا إلى أن المتعة ليست خاصية فيه ولكنها وصف يقوم به ويختلف مدى أهميتها بإختلاف رغبة الناس فيها أو إنصرافهم عنها، وإن كانوا يجعلون إنجاب الأولاد غرضا أساسيا للزواج، وهو أمر يتميز لديهم عن مجرد المتعة »[1].

ومن بين الطوائف المسيحية التي تعطي للزواج هذه الصبغة المقدسة والإلهية نجد طائفتا الكاثوليك والأرثوذكس حيث تؤمن أن « السيد المسيح لقن الشعب المسيحي سبعة أسرار محققة لسعادته، وكان الزواج واحدا من هذه الأسرار السبعة،

لذلك حرصت رسائل الرسل وقوانيين خلفائهم وإجتهادات المجامع المقدسة على ألا تترك أية ظاهرة من ظواهر الأسرة بدون دراسات وشروح مستفيضة وتقرير الأوضاع الدينية المتعلقة بها »[2] .

وتتبين الأهمية القصوى التي ولتها هذه الشريعة المسيحية للزواج أنه « أعرضت إعراضا صريحا مطلقا عن التشريع الدنيوي – مدنيا أوعقابيا، خاصا أو عاما- لسائر العلاقات البشرية لكنها –هي نفسها- وقفت ودون تردد، أمام الزواج وحده تتحدث عنه ثم تسهب في الحديث، منذ السيد المسيح عليه السلام حتى الآن..حتى لتسبغ عليه من التكريم والتقديس ما يرفعه إلى مقام الأسرار الكنيسية العليا »[3].

وبصفة أكثر تفصيلا، ومن خلال النصوص التي وردت في الأناجيل المنسوبة إلى المسيح عليه السلام والتي تشترك في تحديد النظرة العامة للسيد المسيح إلى الزواج يتبين لنا بوضوح بعض الحقائق والتي نوجزها فيما يلي :

الحقيقة الأولى : أن السيد المسيح يتجه إلى التشدد الصارم في شأن العفاف والتطهر عن كل علاقة جنسية منحرفة وعن كل ذريعة أو سبيل ينزلق إليها .

الحقيقة الثانية: مخالفة السيد المسيح لبعض التعاليم الإسرائيلية ...فهو يجتاز ما وضعه التشريع الإسرائيلي ... وهو يدعو مرتكب تلك الخطيئة إلى تكفير رهيب ... وهو أسلوب الترهيب الوعظي لا أكثر... إذ أنه ليس إلا رد فعل مضاد للفساد الذي غرق فيه المجتمع اليهودي قبيل ظهور الديانة المسيحية.

الحقيقة الثالثة : العزوبة موهبة خاصة والنزوع إليها إختياري بحت –ففي نصوص الإنجيل- لايملك المسيح إلا أن يترك الأمر دعوة تخييرية إلى المثالية الإختيارية، مجردة من كل إلزام أو ضغط ... بل يقرر أن هذه العزوبة ليست في مقدور كل الناس، فالدعوة إليها بالتالي ليست دعوة عامة شاملة إذ أن القدرة على إحتمال العزوبة إنما هي موهبة خاصة لطائفة خاصة وليست عامة للناس جميعا –وهذا ما يؤكد واقع الرهبان المسيحيين ورجال الكنيسة عن عزوفهم عن الزواج لأنهم عملوا بهذه القاعدة-

الحقيقة الرابعة : الدعوة إلى الزهد العام لا تقتصر على التزهيد في الزواج ولا تختص به.

الحقيقة الخامسة : حياة أهل السماء ليست قدوة إلزامية لأهل الأرض وواضح أن النص الذي يخبر عن أهل السماء بأنهم لا يزوجون ولا يتزوجون لا يصلح أن يكون دليلا على أن السيد المسيح عليه السلام يدعو جميع أهل الدنيا للزهد في الزواج إقتداء بأهل السماء.

الحقيقة السادسة : إجماع الأناجيل على أن الزواج مشروع مباح ذلك ما تجمع عليه سائر النصوص التي تعرضت للزواج من قريب أم من بعيد ... حتى النصوص التي تدعو إلى الزهد في الزواج صراحة، وهي النصوص التي إنفرد بها إنجيل متى وحده، لم تهاجم الزواج ولم تحمل عليه بل إن هذه النصوص –على العكس تتظاهر كلها على تأييد رابطة الزواج وتوثيق عراه- وليس أبلغ في الدلالة على هذا المعنى الآخر من تلك النصوص التي تحرم الطلاق لأن الزواج رباط جمعه ا فلا يفرقه إنسان.

---

[1] - نفس مرجع سابق ، ص12

[2] - الخشاب (مصطفي)،،مرجع سابق ، ص28

[3] - غنيم (أحمد)،،مرجع سابق ، ص4

الحقيقة السابعة : التطور بالزواج إلى التقديس، ولئن كان النص الخاص بتوثيق عرى الزواج ورفض الطلاق قد تطور من بعد إلى أن أصبح أساسا للقول بقدسية الزواج وأنه يرتقي إلى درجة الأسرار الإلهية حتى أصبح من الأسرار الكنيسة السبعة[1] .

هذه هي إذن النظرة العامة التي يوليها المسيحيون للزواج من خلال النصوص المروية عن السيد المسيح في سائر الأناجيل وخاصة تلك الأناجيل التي إتفق المسيحيون على الإعتداء بها والتي يقوم عليها الفقه المسيحي بعامته.

وفي الأخير يمكن أن نختم نظرة المسيحيين إلى الزواج بهذه الأغراض التي يضعها هؤلاء للزواج والتي لا تختلف عن باقي الديانات الأخرى كونها تتماشى والنظام العقلي الإجتماعي وهي كالتالي :

1-حفظ النوع البشري

2-التعاون والتعاضد ومساعدة كل من الزوجين للآخر

3-تحصين الإنسان من الخطيئة، وكبح جماح الشهوات بالإقتران الشرعي[2] .

3- الزواج في المفهوم الإسلامي :

لقد كان الزواج معروف منذ أقدم العصور في مختلف الشعوب لكنه إختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى زمن معين، ولم يعرف مفهوم الزواج الحقيقي إلا عند ظهور الإسلام الذي أعطي له معنى ونظمه تنظيما متكاملا وهيأ له الأسباب التي تجعل منه زواجا متوافقا سعيدا.

فحين يعود المرء « إلى الظروف التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية قبيل الدعوة الإسلامية لاسيما تلك المتعلقة بالزواج يدرك أن الإسلام أدخل تغييرا كبيرا، وتعديلا مهما على دوافع الزواج وغاياته.

فالمجتمع الجاهلي لم يكن يضع ضوابط ولا حدود للنشاط الجنسي للفرد، فعدد الزوجات المسموح به غير محدود، والطلاق ألعوبة بين الرجل كما أن أنواع الزيجاب التي كانت معروفة هي بمجملها خير دليل على تفات ذاك المجتمع »[3].

لكن وبمجرد ظهور الإسلام قضى كليا على هذه الظواهر وحارب التقاليد والقواعد الحياتية الجاهلية وحاربها من الداخل عن طريق إدخال أفكار وصور تمحو كل الشوائب المتعلقة في ذهنية الناس ومن ثم حصل التغيير وعلى أساس هذه القاعدة عالج الإسلام مفهوم الزواج وإستأثر نظام الأسرة بقسط كبير من العناية والتفصيل في الأمور والمسائل المتعلقة بها، « وعني الإسلام أيضا بالعلاقة الزوجية فوق عنايته بأية علاقة إنسانية أخرى، واهتم بكل مرحلة من مراحل هذه العلاقة ... فتعرض للخطبة التي تعارف الناس تقديمها على عقد الزواج، وبين متى تحل ومتى تحرم ... وبين من يحل للرجل أن يتزوج بها من النساء ومن يحرم ... وقصر عدد أزواج الرجل على أربع »[4].

والزواج في نظر الإسلام « رباط مقدس بين الرجل والمرأة له قواعده وأصوله وأحكامه التي تنظمه وتحافظ على قدسيته »[5] أو كما جاء في تصريح القرآن الكريم « الميثاق الغليظ » لأنه رباط أزلي بين الرجل والمرأة وهو معروف منذ بدأ خلق الإنسان وهو آية من أيات الخالق، ونعمة يمن بها على عباده، هكذا يقول ا تعالى في نصوص عديدة من القرآن، ونكتفي منها ما يلي : « وياآدام أسكن أنت وزوجك الجنة »[6] .وقد أكد هذا المعنى في آية أخرى في سورة البقرة الآية –35-

---

1 - نفس مرجع سابق ، ص31-32-33

2 - سركيس (عادل أحمد)،،مرجع سابق ، ص16

3 - حطب (زهير)،مرجع سابق ، ص29

4 - حسب ا (علي)، الزواج في الإسلامية, دار الفكر العربي،ط1،1971،ص8

5 - المكتب العالمي للبحوث،الخلافات الزوجية في نظر الإسلام ،منشورات دار مكتبة الحيان، بيروت ،1982 ، ص11

6 - سورة الأعراف ، لأية 19

وقال أيضا : « هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها »[1] ، وفي موضع آخر يقول : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون »[2].

فالقرآن الكريم الذي يعتبر الدستور الأساسي على الشريعة الإسلامية يصور الزواج بصورة مثالية عظيمة بما فيه من سكن ومودة ورحمة وآية من آيات الخالق، وبالغ في تنظيم أحكام الزواج وبين ما يترتب عليه من حقوق وواجبات لكلا الزوجين و وضع الأصول للحفاظ عليه والجدير بالملاحظة لا يوجد نظام أو دين شامل كالدين الإسلامي، ذلك أنه لم يترك جانبا من جوانب الحياة الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية ...إلخ.إلا وأعطاه إهتماما بالغا وعمل على الإحاطة به من كل الجوانب ومعالجته، حتى يضمن الإستقرار وعدم الفوضى في المجتمع، كما أن معظم الأحكام التي يمليها هذا الدين على أي نظام إلا وكان ثابتا وصالحا لكل زمان ومكان ولا سيما أحكام الزواج، فهي لا تخضع لظروف المجتمع السياسية والإقتصادية كما نراها في بعض المجتمعات الأخرى، ومن هنا تتجلى عظمة الإسلام بالنسبة للزواج في أربع أمور شدد عليها وأعطاها صفة اللزوم والإستمرارية وهي :

1**- حسن الإختيار** : أن المسلم ملزم مهما كانت الظروف بأن يكون إختياره حسنا لزوجته فلا يسمح لأي عامل شخصي أو عائلي أو مادي أو عاطفي بالتدخل في هذا الإختيار وأن في القرآن الكريم أكثر من آياته في هذا الموضوع وكذلك في الحديث الشريف.

2**- المهر** : وهو لازم وليس هناك من زواج في الإسلام بدون مهر، كقول النبي عليه الصلاة والسلام : « لا يحل فرج بغير مهر » . ونظرة الإسلام إلى المهر بعيدة الغاية والهدف ولكنها أبعد ما تكون عن البيع والشراء، إذ ليس المهر مقصود لذاته في الزواج وإنما هو مقصود للإشارة إلى أن الرجل ملزم بالإنفاق على المرأة منذ أول الأمر.

إذن المهر في الإسلام رمز مادي لرباط روحي عميق بين زوجين تعاهدا على الحياة معا كنفس واحدة غايتهما العيش بسعادة ووئام.

3**- المعاشرة بالمعروف** : وهي المعاملة الحسنة المبنية على العدل والمساواة بحيث يقوم كل من الزوجين بما فرض ا عليه من واجبات وما وضع على عاتقه من مسؤوليات.

4**- التسريح بإحسان** : حتى الفراق بين الزوجين يجب أن يكون قائما على المعرف الذي هو العدل بعينه وهنا تكمن عظمة الإسلام (...)، يقول تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف »[3].

وإلى جانب هذا كله « فإن الزواج في الإسلام أيضا عقد مدني فهو مبني بالدرجة الأولى على إيجاب وقبول بين الطرفين المتعاقدين ثم أن له شروطا وأحكاما متعددة من هذه الشروط ما هو أصيل في نظام الزواج، ومنها ما هو إضافي يشترطه كل زوج من الزوجين إذا أراد (...) فالزواج في الإسلام إذن ذو طابع شرعي أي قانوني على إعتبار أن الشرع هو القانون »[4].

هكذا إذن نلاحظ أن الزواج في الإسلام ليس رباطا بين رجل وإمرأة فحسب بل هو أساس كل علاقة إجتماعية، لذلك عني بتنظيمه والإحاطة به ومعالجته لأنه من خلال الزواج تبنى الأسرة بكاملها على أساس سليمة، ومن ثم يعود هذا على المجتمع كله سواء بالسلب أوالإيجاب، لهذا حرص الإسلام عليها حرصا كبيرا تفاديا للمشاكل والآفات التي يمكنها أن تنجم من خلال الزواج وخاصة الزواج المبني على الفشل، كما أنه لم يترك للإنسان مجالا يتسائل فيه ويتيه ضمنه إلا وبينه وفصله، من هنا تتجلى عظمة الإسلام ليس في مجال الزواج فقط بل في شتى مجالات الحياة خاصة وأنه الدين الوحيد الذي لم يشهد تحريف أو تزييف كباقي الديانات الأخرى وهنا يكمن سر الإختلاف بينه وبين الشرائع الدينية الأخرى.

---

[1] - سورة الأعراف ا لأية 189

[2] - سورة الروم ، لأية 21

[3] - نفس المرجع ، ص12

[4] - فروخ (عمر)،مرجع سبق ذكره ، ص89 .

وفي النهاية، لا يسعنا أن نقول بأن « الزواج يبرز نموذجا رائعا للتوافق والتحالف بين التشريعات السماوية والقوانين الوضعية وموضوعا مضيئا للباحثين عن أمل التلاقي والوفاق بين أتباع الديانات المختلفة في تنظيم حياتها الإجتماعية المشتركة ».[1]

[1] - غنيم (أحمد)،،مرجع سابق ، ص5

الملخص :

لقد اتضح لنا في هذا الفصل أهمي الزواج , كونه نظام شامل يشمل جميع الأنظمة , و ضعية كانت أم دينية , ,تقليدية أو حديثة, و يشمل أيضا جميع النظم على اختلاف أنواعها البيولوجية و النفسية و الإجتماعية و الثقافية و القانونية , و تكمن أهميته أيضا في الحفاظ على الصحة النفسية و الجسمية للمتزوج.

أما أهميته كنظام اجتماعي فيتمثل في الإستمرارية و الإمتثال للمعايير الإجتماعية و بقاء النوع و تدعيم قوى التضامن و التكافل و التواصل الإجتماعي و السمو بالعلاقات بين الجنسين ألى مستوى المشروعية ,كما يحافظ الزواج على العلاقات الإجتماعية بين الآباء و الأبناء و على عملية الإندماج الإجتماعي للأفراد.

كما أننا تطرقنا في هذا الفصل إلى بيان دوافع الزواج , منها ما هي داخلية و خارجية , نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية و قد لخصنا أهم هذه الدوافع :

1. الدافع الجنسي و المتمثل في الوصول إلى تحقيقي الرغبة الجنسية في إطار يسمح به الدين و المجتمع و القانون لكلا الجنسين و الذي يسمح بدوره بإيجاد حياة زوجية متوافقة مستقرة .

2. دوافع الحب , وقد بينا ما لهذا العنصر من علاقة وطيدة بالدافع الجنسي حيث أن هذا الخير يساعد في إشباع الحاجات العاطفية لدى الزوجين .

3. دافع الإنجاب , حيث يعتبر الزواج وسيلة لبقاء النسل الانساني و يسمح بامتداد الحياة و استمرار وجود المجتمع و العيش في كنف أسرة تجسد معاني التفاعل و التعاطف و تأمين التكامل و تعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة و حفظ الملكية بالتوارث.

4. إيجاد حياة مشتركة مستقرة بين الزوجين تسودها حياة الشراكة و الإستقرار و إشباعالرغبات الجنسية و النفسية والإجتماعية و العاطفية .

5. الضغط الإجتماعي و يكون في حالات معينة و تبعا للظروف كوجود طفل غير شرعي بين الجنسين يستدعي قيام الزوتج لإعطاء أب شرعي أو معارضة الآباء التي تزيد في تحفيز الطرفين على الزواج أو بسبب ما يمليه العروف القانون على أن يتزوج الناس كلهم و كذا عامل السن و الدين .

أما المبحث الثالث فقد جاء لبيان شروط صحة الزواج أو عقد الزواج و التي نلخصها في إبرام عقد بين شريكا الزواج لتحقيق شرعيته و الذي يترتب عنه مجموعة من الحقوق و الواجبات لكل طرف , حيث يضمن هذا العقد تنظيم العلاقات بين الزوجين و إعطائها معناها الإجتماعي و القانوني , وارتأينا أيضا إلى بيان شروط صحة العقد في الدين الإسلامي وأنواع العقود الدينية و المدنية .

وعمل المبحث الرابع إلى توضيح الحقوق و الواجبات المترتبة عن الزواج خاصة التي وضعتها الشريعة الإسلامية , فهناك حقوق مشتركة بين الزوجين كحل العشرة الزوجية بين الطرفين حسب ما يقتضيه الطبع الإنساني و التوارث بينهما و حرمة المصاهرة أما حقوق الزوج على الزوجة فهي حق الطاعة و القرار في بيت الزوجية و القيام على شؤون البيت و رعايته و ثبوت نسب الولد , أما حقوق الزوجة فهي العدل و المهر و النفقة و المساواة في المعاملة .

ثم اختتم فصلنا هذا عن الزواج ببيان مفهومه بين الشرائع السماوية الثلاث , و المتمثلة في الشريعة الاسرائلية (اليهودية) و الديانة المسيحية ثم الإسلامية , حيث تتفق كل هذه الديانات على كون الزواج رباط مقدس و أزلي لتنظيم الحياة الانسانية فالزواج في الشريعة اليهودية واجب مقدس و ملزم على الاشخاص و إلا فهو يعتبر مرتكب جريمة سفك الدم , و تحث على نظام وحدانية الزوج و الزوجة في الديانة المسيحية فهو سر مقدس ويجعلون الإنجاب غرضا أساسيا له للحفاظ على النوع البشري و التعاون و التعاضد و مساعدة كل من الزوجين للآخر و تحصين الإنسان من الخطيئة و كبح جماح الشهوات بالإقتران الشرعي .

أما الزواج في المفهوم الإسلامي فقد اعطي له معنى و نظمه تنظيما متكاملاو هيأله الأسباب التي تجعل منه زواجا متوافقا فهو أيضا رباط مقدس بين الرجل و المرأة له قواعده و أصوله و أحكامه التي تنظمه و تحافظ على على قدسيته و هو اساس كل علاقة.

هذا إذن ما جاء في هذا الفصل حيث أردنا الإلمام بكل عناصر الزواج و ما يحاط به و ذلك ليتسنى لنا الفهم و أكثر عن أنواع الزيجات خصوصا الزيجات المختلطة التي تعد لب بحثنا هذا لهذا خصصنا له فصل كامل للتعرف أكثر عن هذه الظاهرة و هي ظاهرة الزواج المختلط.

تمهيد :

و في الفصل الخامس هذا خصصناه للحديث و دراسة الظاهرة نفسها و البحث عن أعماقها و أسباب حدوثها و مزاياها و أبعادها السوسيولوجية و الاجتماعية و الدينية و القانونية و الثقافية، و قد ركزنا أكثر في هذا الفصل بما أنه لب دراستنا النظرية و الميدانية لذلك سيتم التدقيق و التعمق أكثر في هذا الفصل لأنه الكفيل بشرح و تفسير ظاهرة الزواج المختلط بما فيها ظاهرة زواج الجزائريين المغتربين من أجنبيات لذلك فنخصص في المبحث الأول على التعريف بهذه الظاهرة و تحديدها خصوصا من الناحية السوسيولوجية.

و المبحث الثاني يتم إعطاء الضوء أو إعطاء نبذة تاريخية عن هذه الظاهرة مع بعض المعطيات الإحصائية في مختلف المجتمعات الغربية و الشرقية و كذا في المجتمعات العربية و من ثم نخصص ذلك في المجتمع الجزائري خصوصا في مراحل الاستعمار الفرنسي لها.

أما المبحث الثالث فيتم التركيز فيه على تحديد أهم الأسباب و الواقع التي خلقت ظاهرة الزواج المختلط بدءا بالأسباب العامة التي يمكن أن تدخل في إحداث هذه الظاهرة مع إعطاء بعض الأمثلة لذلك، و السبب الثاني يتمثل في عملية الاختيار ضمن هذا النوع من الزواج و الذي يمكنه أن يحسم في اتخاذ القرار بالزواج من أجنبي أو أجنبية، و العامل الثالث فيتمثل في العامل السيكولوجي و الذي يمكنه أيضا أن يتحكم في باقي أنواع الزيجات الأخرى و التي تم إلقاء عليها الضوء في الفصل الأول و المتمثل في عامل الحب و ثانيا، الكبرياء و الثالث ينحصر في طبيعة المقومات الشخصية لأحد الزوجين أو كلاهما، أما العامل السيكولوجي الرابع فيحدده بعض العلماء بما يسمى بقانون المتباينات (الأضداد).

و هناك عوامل أخرى اجتماعية مثل التغير الاجتماعي و ما يمكنه تفسير هذه الظاهرة إلى جانب التغير الثقافي الذي يمكنه أن يؤثر خصوصا على فئة الشباب و ما يصحبه من عوامل أخرى تدخل ضمنه الغزو الثقافي و الاغتراب أو الاستلاب الثقافي. أما العامل الأخر و المهم بل و المباشر كسبب من أسباب حدوث هذه الظاهرة فهو الذي شملناه في الهجرة و تحقيق الاندماج.

و يطرح المبحث الرابع إشكالية الزواج المختلط كون هذا الزواج قائم بين قرينين مختلفين في الدين و الثقافة و العرف و التقاليد و القيم و الجوانب الإنتولوجية المتعددة، فهل الاستمرار و كذا الاستقرار في هذا الزواج ممكن أم لا.

أما البحث الخامس و السادس و السابع و الثامن فسيتم إلقاء الضوء في كل مبحث عن نظرة هذا الزواج (المختلط) من أوجه رؤى مختلفة .

النظرة السوسيولوجية للظاهرة ثم النظرة الاجتماعية لها و المتمثلة في نظرة المجتمع أو الجماعة الاجتماعية للزواج المختلط مع إبراز بعض الأمثلة عن المجتمعات الغربية و العربية لها، و بعدها تأتي النظرة القانونية للظاهرة و ما يمكن أن يسببه الاختلاف في الشرائع الدينية و المدنية لهذين الزوجين المختلفين في حد ذاتهما و ما هو التشريع الذي يتبعه أبناء هذه الزيجات، ثم يلي ذلك نظرة الشريعة الإسلامية لهذه الظاهرة بما أنه النظام الذي يتدخل في تسيير و تنظيم ميادين الحياة عموما بما فيها الزواج.

أما المبحث التاسع و الأخير فقد خصصناه في بيان أثر الزواج المختلط على الأبناء و إشكالية إيجاد أسلوب تربوي موحد بين الزوجين المختلطين.

المبحث الأول : التعريف بظاهرة الزواج المختلط :

لقد عرف المجتمع الجزائري تغييرات على أصعدة مختلفة إقتصادية، سياسية ثقافية وإجتماعية، وقد مس التغير الإجتماعي مستويات مختلفة ولا سيما ميدان الأسرة بما في ذلك نظام الزواج الذي عرف أنواع وأشكالا مختلفة، خاصة ما أصبح يعرف الآن بنظام "الزواج المختلط" الذي يعتبر واحدا من بين أنواع الزواج المعروفة حديثا، وقد ساعدت على حدوثه وإنتشاره بصفة مستمرة ظروف مختلفة وعديدة سواء التي تحيط بالمجتمع أو الفرد في حد ذاته مهما كان نوع وطبيعة هذا الفرد ، كون هذا النوع من الزواج يعتبر علاقة زواجية كباقي العلاقات الأخرى تربط بين رجل وإمرأة لكنها تختلف عنها لأنها تربط بين عنصرين أو شخصين يختلفان من حيث الثقافة واللغة والدين والتاريخ، وهنا يكمن سر هذا الزواج أي في الإختلاف المتنوع والقائم بين هذين الزوجين غير المنصهرين في بوتقة واحدة لذلك يمكن القول أن هذا النوع من الزواج يمكن أن يدخل في إطار الظواهر الإجتماعية لأنها بدأت تنتشر شيئا فشيئا داخل مجتمعاتنا ولا سيما المجتمع الجزائري ونجدها متفشية أكثر خاصة لدى الأوساط الشابة المهاجرة إلى مختلف نواحي المعمورة، ومن أجل ذلك وقبل التطرق إلى تعريف هذه الظاهرة من المنطقي أولا أن نبدأ بتحديد معنى الظواهر الإجتماعية ثم نتطرق إلى تحديد الظاهرة المراد دراستها في هذا البحث وهي "الزواج المختلط" . وبما أن المجتمع هو عبارة عن طائفة من الناس يخضعون إلى سلطة واحدة وتجمع بينهم عادات وتقاليد ونظم مشتركة، وهذه العادات والتقاليد والنظم هي ما يطلق عليه إسم "الظواهر الإجتماعية" (les phénomenes sociaux) « فالظواهر الإجتماعية هي " توافق conformité " في طرق التفكير والشعور والعادات، يؤدي إلى نظم وقواعد دينية وخلقية وتشريعية تتلائم مع طبيعة المجتمع، هذا التوافق في السلوك العام هو الذي دفع العالم الفرنسي« بريبل تارد» (tarde) إلى القول بأن التكرار أساس كل ماهو إجتماعي، أي أن الظاهرة الإجتماعية تقوم في الأصل على التقليد أو"المحاكاة imitation" فالحدث الإجتماعي أو السلوك الإجتماعي لا يمكن أن يكون حدثا مبتكرا لم يسبق أن رآه، وإنما هو حدث أو فعل مكرر »[1].

وعلى هذا الأساس إذا أخذنا الظاهرة المراد دراستها أي "الزواج المختلط" فهي ليست نتاج صدفة لم يسبق لها أن برزت من قبل لكنها كانت ولا تزال متكررة وبطرق مختلفة بواسطة التقليد، وهذا ما يؤكد وجودها اليوم خاصة في بلد المهجر حيث تتواجد هناك ديانات وطوائف وثقافات متعددة ومتنوعة وهو المكان الذي يسمح بالتعرف على أجناس شتى من بلدان مختلفة ومن ثم الإرتباط والدخول معهم في علاقات متعددة كالعمل أو الزواج، وهذا ما يدعم نظرية "التجاور المكاني" التي سبق وأن تطرقنا إليها كمجال للإختيار للزواج، فبلد الهجرة مثلا يعد واحدا من هذه المجالات، كونه المكان الذي يتيح الفرصة للتواصل و الإختلاط بأجناس مختلفة لذلك فالمكان يلعب دورا كبيرا في السماح بإنتشار هذا النوع من الزواج أي "المتخلط"، لذلك يمكن القول أن بلد الهجرة هو الدائرة التي يجري الإختيار من بينها وبالتالي الوقوع في إختيار أجنبيات من دين وثقافة مختلفة.

إذن وفي نطاق الزواج المختلط فالمجتمع الذي يتم فيه المحاكاة أو التقليد وبالتالي الخضوع إلى بعض العادات والتقاليد الخاصة به يتم في بلد الهجرة أكثر من غيره لأنه المكان الوحيد الذي يتوفر فيه التنوع الثقافي والإختلاط.

ومن جهة أخرى هناك حقيقة هامة وهي أن « الظواهر الإجتماعية يرتبط بعضها ببعض إرتباطا وثيقا، فنحن لا نستطيع كما قال "مارسيل موس" أن نفهم ظاهرة في المجتمع فهما حقيقيا إلا بربطها بالظروف العامة التي يعيش فيها المجتمع، والظواهر الإجتماعية علاقات متشابكة ومعقدة، فقد تؤثر الحالة الإقتصادية في الحالة الخلقية »[2] ، وفي هذا الإطار نلاحظ تأثير عامل الهجرة على إتخاذ القرار بالزواج من أجنبية مثلا، فظاهرة الزواج المختلط مرهونة ومرتبطة بظاهرة إجتماعية أخرى والتي تعد من بين الأسباب لحدوثها، هذا ما أشار إليه دوركايم أيضا في دراسته للظواهر الإجتماعية وأشار إلى عملية أساسية لفهمها وهي تفسير الإجتماعي بالإجتماعي فلا يمكننا فهم ظاهرة الزواج المختلط من دون ربطها بظاهرة الهجرة لهذا سوف نخصص فصلا بكامله عن الهجرة وخصائصها ونتائجها ... لما لها من علاقة وطيدة في تحديد ظاهرة "الزواج المختلط" وأنها تعد أحد الأسباب لحدوثها.

---

[1] - بدوي(السيد محمد) ، مرجع سابق ، ص53

[2] - نفس المرجع، ص 64

وعلى صعيد آخر، فهذا التوافق في طرق التفكير والشعور والعادات والذي أشرنا إليه في تحديد معنى "الظواهر الإجتماعية" يخضع لعاملين :

« عامل الزمان وعامل المكان، أما التوافق في الزمان فهو وحدة التقاليد، فالأجيال السابقة تورث الأجيال اللاحقة عاداتها وطرق تفكيرها ... على أن التلقين ليس معناه إنتقال القديم بحذافيره من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق ... ، أما عامل الإتفاق في المكان فهو وحدة الإصطلاح (usage)، فاللهجات وطريقة إختيار الملبس ... وإتباع قواعد خاصة والتعلق بأفكار وآراء متسلطة، كل ذلك يتحدد في نطاق دوائر معينة أو مساحات معينة من الأرض، وكما أن الإتفاق في المكان فهو دائما في مد وجزر»[1].

وبعد هذا التعريف الموجز للظواهر الإجتماعية وربطه بالظاهرة التي هي أمامنا والمراد دراستها نتطرق إلى تحديد معنى هذه الظاهرة أي الزواج المختلط بأبعادها وخصائصها المختلفة، كما أنه لاينبغي فهم هذه الظاهرة وتحديدها من دون تحديد معنى الإختلاط في حد ذاته وعلاقته بالزواج

والإختلاط واسع سواء على الصعيد الإصطلاحي أو على الصعيد المنهجي، وتتعقد المسألة من جراء تنوع المعنى في الكلمة الواحدة وذلك حسب البلد مثلا نجد"inter-mariage" و"mixed marriage" في اللغة الإنجليزية لا تعطي نفس المعنى الموجود في المجال المفهوماتي "inter-mariage"ول"mariage mixte" في اللغة الفرنسية ، ويستعمل بعض المؤلفين الإنجليز أو الأمركان مصطلح "inter-mariage" بمعنى : « إتخاد زواجي أبرم بين شخصين من ديانة مختلفة عندما يهتدي أحد القرينين بمجرد الزواج لديانة القرين الآخر » وعكس ذلك، فمصطلح "mixed marriage" نعني به « إتحاد شخصين من ديانة مختلفة مع تمسك كل منهما بديانته الخاصة »[2] .

من هنا نلاحظ أن مفهوم الإختلاط عندما يدخل على عملية ما يعطيها دلالة خاصة تختلف عن باقي الدلالات الأخرى، وهذا ما نلتمسه من خلال المصطلحين -inter" mariage" و"mariage mixte" حيث أن الأول يعني الدخول ضمن الجماعة الإجتماعية

الأخرى وأخذ بعض القيم الخاصة بها، وهذا لا يحدث إشكالا، لكن وبمجرد أن تحتفظ كل جماعة بمقوماتها الشخصية والثقافية، هنا يكون المجال للمناقشة والبحث، ومن هنا فقط ينبغي أن نسمي الحالة إختلاط أو إمتزاج بين ثقافتين مختلفتين من دون الإنصهار في ثقافة الجماعة الأخرى، لهذا ومن الناحية الإصطلاحية هناك أصناف متعددة للزواج« زواج لا متجانس»"heterogéne" إذا أجمعنا أنه في مصطلح "inter-mariage" ففي كل علاقة زواج متباين أولا متجانس نميز قطبين متباينين :" يضم هذا التباين "heterogéneite" في القطب الأول على الزواج المختلط ويضم الآخر التنوع "héterogamie" من خلال هذا المنظور فإن مصطلح "inter-mariage" هو صنف يضم نوعين مختلفين وبهذا نحدد هذا المصطلح بالمعنى الشامل كالآتي : « إتحاد زواجي يعقد بين شريكين ينتميان إلى جماعات

إجتماعية التي تعرف بأنها مختلفة من الناحية القانونية أو الأخلاقية (l'éthique) « أما الزواج المختلط يجمع بين قرينين من جماعات مختلفة جذريا، وحتى في إحتمال حالة الصراع، "héterogamie" (التنوع) يجمع قرينين من جماعات ليست مختلفة ولكنها منفصلة بواسطة مسافة إجتماعية أو ثقافية »[3].

من هنا نلاحظ تعقد الظاهرة حتى من الناحية الإصطلاحية لأن الإختلاط يأخذ أبعادا ومعاني مختلفة، ذلك أنه عندما يدخل على عملية ما يحصل هناك تغيير جذري في مفهوم هذه العملية كعملية الزواج .

فمصطلح "الزواج المختلط" إذن تكون حدته أكثر من مصطلح "inter-mariage" لأن الزواج المختلط يعني أن يكون القرينين مختلفين دذريا من جميع نواحي الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية واللغوية وحتى الجغرافية، وهذا ما يستدعي الدراسة والبحـث عن

---

1 - نفس المرجع ، ص 54-55

2(jean) poirier et autre , mariage mixte , l'imprimerie aubin paris, 1975 , pp 7

3 -Poirier (Jean) et autres, Ibid, PP7

أبعاد هذا الزواج، لكن في المصطلح الثاني "inter-mariage" هناك تداخل في الثقافات من غير المساس بأركان الزوجية ومن غير تأثير وتأثر أحد الطرفين بالآخر، وهذه الحالة شبيهة بالثقافة في حد ذاتها، فهناك ثقافات تتداخل فيما بينها من غير أن تمس بمكانة وهوية الثقافة الأصلية، من هنا فمصطلح "inter-mariage" والذي يضم قطبين مختلفين يعطينا المخطط التالي :[1]

inter-mariage

(تباين بين القرينين)

mariage mixte(زواج مختلط)	héterogamie
شعور الجماعة بوجود إختلاف طبيعي.	إختلاف النظام الثقافي

وعموما يمكن القول عن مفهوم "الإختلاط" هو الآخر « ظاهرة متطورة حسب نماذج متنوعة تبعا للمجال الزمني المعتبر، وهو مفهوم نسبي إذ بإستطاعتنا إدراك أو عدم إدراك شكل هذه العلاقة بما أنه يختلف من جماعة إلى أخرى ومن جيل للآخر وحتى من فترة لأخرى »[2].

أي هناك من ينظر إلى الزواج المختلط بنظرات متفاوتة حسب المجتمع والثقافة السائدة فيه، لذلك فهناك من يراه زواج عادي كباقي الزيجات الأخرى، وهناك من يراه عكس ذلك.

ولتوضيح الفكرة أكثر، هناك تساؤل يفرض نفسه الآن وهو :

ماهي الزيجات التي يمكن إعتبارها مختلطة ؟ أو بطريقة أخرى ماهي المقاييس التي تحدد طبيعة الإختلاف بين القرينين ؟ وهل يمكن إعتبار كل زواج بمختلط بما أنه يجمع بين رجل وإمرأة أو بين أسمر وأبيض وبين كبير وصغير أو بين أسود وأبيض.

فمن غير الممكن كمسعى سوسيولوجي الإحتفاظ بأسلوب الإختلاف البسيط هذا لتحديد الإختلاط، سواء كان موضوعيا أو ذاتيا .

وبعبارة أخرى ماهو الشيء الذي يجعل الإختلاف بين أسمر وأبيض من جهة وبين أسود وأبيض من جهة أخرى ؟.

فإذا عرفنا الزواج المختلط على هذا الأساس، فبهذا المعنى فهو : إتحاد يجمع بين شخصين مختلفين في الملامح الفزيولوجية، وبهذا يكون كل زواج مختلط إذ لا يمكن أن نجد زوجين متشابهين في كل الملامح، لهذا وعلى هذا المنوال وكإقتراب أولي لا يمكننا التكلم عن الزيجات المختلطة بهذا الشكل من الناحية السوسيولوجية « لأن الأسمر والبيض مثلا لا يكونان جماعات إجتماعية، لا للآخرين و لا لأنفسهم في حد ذاتهم فكون الإنسان أبيض أو أسود لا يسمح بالحكم المسبق على الملامح الفزيولوجية أو العقلية أو السلوكية الخاصة بهم والذين ليست لديهم ثقافة خاصة بهم في كل مرحلة، بما أنهم ينتمون إلى العرق الأبيض أو الأسمر، لذلك فالملامح أو المقاييس التي

[1] - Ibid, PP 8

[2] -Ibid, PP 44-45

يمكنها أن تكون عضوا في تحديد مفهوم الإختلاط لأي جماعة إجتماعية كانت هي : الطبقات الإجتماعية، الديانات، الأحزاب السياسية...إلخ »[1] .

لهذا وإذا كان بالإمكان تحديد ظاهرة الزواج المختلط من منطلق الإختلاف فيمكننا تحديد الإختلافات التي تجعل من الزواج مختلطا مثل الزيجات الناتجة بين أشخاص من ديانات وأجناس وجنسيات أو أصول عرقية مختلفة على سبيل المثال : المسيحي المتزوج من يهودية، الأبيض المتزوج من سوداء، الأمريكي المتزوج من فرنسية، الصربي المتزوج من كرواتية، كل هذه العلاقات تنتج زيجات مختلطة سواء على أساس الدين أو العرق أو السلالة أو اللون ...إلخ.

ومن جهة أخرى أيضا هناك إختلاف في معنى "الإختلاط" حسب المجتمع والجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، فمثلا الزواج بين الأبيض والأسود لا يعتبر زواج مختلط عند البعض كالشعوب الإسلامية مثلا، لكن إذا حدثت هذه الزيجة في أمريكا وفي الأوساط العنصرية الأخرى يمكن إعتباره زواجا مختلطا، ونفس الشيء بالنسبة للزواج من أفراد من بلد واحد لكن من مناطق مختلفة فالزواج بين كرواتي وصربية مثلا يعد مختلطا نظرا للهوة الموجودة بين المنطقتين ، حيث يعتبر كل واحد منهم خارج عن الجماعةالتي ينتمي إليها الطرف الآخر، وكذلك بالنسبة للزواج بين رجل من ألمانيا الغربية وإمرأة من ألمانيا الشرقية مثلا يعد مختلط لكن بالنسبة للمجتمع المتواجدان فيه ليس إلا، لأن النظرة إلى هذا الزواج تختلف من مجتمع لآخر حيث يمكن أن نعتبره نحن زواج غير مختلط بمجرد أنه يجمع بين شخصين من بلد واحد على الرغم من التقسيم الموجود بينهما. وبهذا نلاحظ أن مفهوم الإختلاط مفهوم معقد ومتنوع ويأخذ أبعاد ومستويات مختلفة تبعا للمجتمع والثقافة السائدة فيه، وبهذا فالزواج المختلط في حد ذاته يأخذ أيضا مفاهيم ورؤى مختلفة لذلك فهو يقاس تبعا لمقاييس معينة أثارت إهتمام العديد من الباحثين، لكن المقاييس المستعملة لديهم من أجل تحديد الزواج المختلط تتنوع من باحث لآخر « لنذكر ثلاث أمثلة لذلك :

ألبو(P.ALBOU) يقترح أربع مقاييس لهذه الإختلافات :

أ- السلالة (Ethnie)

ب- العرق(Race)

ج- الديانة(Religion)

د- الجنسية(Nationalite)

لكن هولنشيد(AB.HOLLINGSHED) يقترح لنا خمس مقاييس وهي :

أ- العرق(Race)

ب- الأصل(Origine)

ج- الديانة (Religion)

د- فئة السن(Classe d'geâ)

ه- الطبقة الإجتماعية(Classe Sociale)

بالمقارنة مع(P.ALBOU) لا يأخذ بفكرة الجنسية والتي يدمجها ضمنيا مع فكرة الأصل العنصري، ويضيف مفهومي الطبقة الإجتماعية وفئة السن ... ونعتبر الإختلافات في فئة السن من الأفضل كعامل اللاتجانس"héterogamie" عوض الإختلاط.

ألان جيرار يجمع وفق العرض العام "للفرق الإجتماعي" مقاييس الأموجامية والإتروجامية التنوع "héterogamie" التي نلخصها فيما يلي :

[1] -Ibid, PP 18

أ-الفرق الجغرافي(Distance geographique)

ب-الوسط السوسيو-مهني(Milieu socio- professionnel)

ج-المستوى الثقافي(Niveau d'instruction)

د-الإنتماء والممارسات الدينية(Appartenance pratique religieuse)

العالم الإجتماعي يستطيع أن يعتبر الزواج المختلط كل إتحاد زواجي ناتج بين أشخاص ينتمون إلى ديانات وسلالات أو عروق مختلفة، إذ كان بإمكان هذه الإختلافات أن تثير رد فعل المحيط الإجتماعي »[1].

وإنطلاقا من هذه المقاييس المتعددة وعلى الرغم من تحديدها ضمن الزواج المختلط يمكن القول أن هذه العلاقة هي في الحقيقة زواج يجمع بين عنصرين، حيث أن النموذج الثقافي المسيطر بينهما يعتبر غير ظاهر أي وبطريقة معينة هو ما يطرح بصفة أساسية قضية اللاتكافؤ أو عدم الإنسجام.

قضية الإنسجام أو التوافق تثبت غالبا عند مستوى الإنتماء العنصري، لكن يمكنها أن توضح في مواقع متنوعة ومتعددة : الجنسية السن، الديانة ....إلخ[2].

والزواج المختلط هو أيضا : « إتحاد قانوني بين شخصين من طبيعة مضادة الذي يطرح الإضطراب والفوضى داخل أحد أو كل الجماعات الإجتماعية التي تختص به، ويحصل هذا بمجرد أن أحد الزوجين ينضم ويحاول أن يمتزج أو يختلط مع أفراد الجماعة المنتمية إلى الطرف (القرين) الآخر »[3].

وهذا التحديد لظاهرة الزواج المختلط يكون حسب نموذج المجتمع سواء كان مثاليا أو واقعيا، ذلك أنه يمكن أن يخالف المعايير الأخلاقية والقانونية التي تتبعها الجماعة.

ففي الثقافات الغربية مثلا، كانت بعض نماذج الزيجات المختلطة غيير معروفة من قبل لأنها كانت غير مسموح بها من قبل الرأي العام، وكذلك بالنسبة للإختلاف في الديانة، لكن بدرجة أقل وكذلك في الإختلاف في المراكز الإجتماعية والدرجات السوسيومهنية لكن على العكس من ذلك فالإختلاف في السن كان مقبولا.[4]

وعلى العموم، يمكن تعريف الزواج المختلط أيضا على أنه : تقابل ثقافتين، لكن في أي حال هاتان الثقافتان لايمكنهما أن تكونا في نفس المرتبة أولا يمكنهما أن تتساويان، الفارق يكمن بين مسافة جغرافية بين بلدين، تاريخية، وتزداد أكثر فأكثر بواسطة المواصلات المتحضرة والتبادلات الثقافية، وحسب التقنين المشترك، بإختصار مجموعة متنوعة من الإتصالات الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية[5].

كما أنه وبما أن الزواج المختلط كباقي أنواع الزيجات الأخرى ينتج عنه أسرة، فإن مفهوم الإختلاط الذي يطلق على الزواج يصبح ينطلق أيضا على الأسرة الناتجة من هذا الزواج المختلط وبالتالي تصبح لدينا ما يمكن تسميته بالعائلة المختلطة . لهذا يمكننا أيضا أن نقدم تعريفا لهذه العائلة على أنها :

جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة يختلفان في خلفياتهما الإثنولوجية والثقافية والقومية والدينية بل وحتى العرقية، أما أطفال العائلة المختلطة فيشتركون في الصفات الإثنولوجية والثقافية والقومية التي تميز كلا الأبوين، أو في بعض الحالات يميل الأطفال إلى إكتساب الصفات الإثنولوجية والقومية لأحد الأبوين وتجاهلها لدى الآخر، والعوائل المختلطة قد تتعدى الخط الأثنولوجي والثقافـي إذا

---

1 -Ibid, PP 20

2 -Ibid, PP 11

3 -Ibid, PP 44

4 -Ibid, PP 11

5- Ibid, PP 140

كان أحد الأبوين ينحدر من الفئات الإثنولوجية الرئيسية للمجتمع الكبير، أو إذا كان أحد الأبوين ينحدر من الأقلية الإثنولوجية وكان الآخر ينحدر من المجتمع الكبير.

ففي مثال العائلة المختلطة التي تتعدى الخط الإثنولوجي والثقافي هي العائلة التي قد يكون فيها مثلا الأب عربي والأم كردية عراقية أو أرمنية عراقية، أما العوائل التي تتعدى الخط القومي إذا كان الوالدان ينحدران من جنسيات مختلفة كأن يكون الأب جزائريا بينما تكون الأم فرنسية أو بريطانية ...إلخ.

وفي الأخير علينا القول أنه مهما قيل عن الزواج المختلط فهذه العلاقة تكون مقبولة أو العكس حسب أصول المجتمع والمعايير الثقافية والدينية وحتى السياسية التي يتبعها ذلك المجتمع، ومن جهة أخرى و على الرغم من وجود عراقيل يضعها المجتمع أو تكون ناتجة من الإختلافات في المركز والغنى والأصل والثقافة والدين فإن هذه الظاهرة لا تزال تبرهن على وجودها وإستمراريتها وخاصة في المجتمعات التي تكثر فيها جنسيات وإثنولوجيات وقوميات متعددة التي تنتج قيامها أكثر من غيرها، أما المجتمعات الأخرى (المحافظة) تبقى على إصرار دائم في الحفاظ على الزواج من نفس أصولها وثقافتها وتعمل على التقليل من سعة الفروق بشكل منتظم.

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن الظاهرة مع بعض المعطيات الإحصائية .

تعد ظاهرة الزواج المختلط ظاهرة إجتماعية شهدتها البشرية منذ فجر التاريخ سواء في العالم العربي الإسلامي أو حتى في كافة المجتمعات من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، كما أنها ظاهرة برزت مع بروز ظاهرة الهجرة التي تعد العامل الرئيسي في إحداثها بسبب إنتشار وتنوع مختلف الجنسيات والقوميات.

فلو رجعنا قليلا إلى تاريخنا العربي الإسلامي وبداية بسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام فلوجدنا أحسن مثال في ذلك، فقد شهد زواجه في فترة من الفترات من مارية القبطية، ، كما أن هذه الظاهرة أيضا ليست غريبة على المجتمعات العربية فعندما جاء محمد علي إلى مصر من قبل الوالي العثماني، تزوج المصريون من الأتراك ومازالت عروق الدم التركي تضرب في أنسال المصريين حتى الآن، عندما سافر المصريون إلى أوروبا في أولى سفرياتهم مع رفاعة رافع الطهطاوي، تزوجوا من أوروبيات ثم تفشت هذه الظاهرة في المجتمع المصري نتيجة كثرة سفر المصريين للخارج للدراسة والسياحة والعمل، وقد كان ذلك ملحوظا أثناء الإحتلال الإنجليزي لمصر من سنة 1882- 1952[1].

لكن هذه الظاهرة قد إنقرضت ولم تعد تشكل ظاهرة بالمعنى المفهوم في المجتمع المصري، لكنها تبدو واضحة وفي إزدياد ملحوظ في المجتمع الخليجي(يتضمن كل دول الخليج السبع) بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية وقطر والكويت ...إلخ نظرا للظروف الإقتصادية والإجتماعية التي عملت على خلق هذه الظاهرة خاصة بعد ظهور البترول حيث يتمتع المواطن فيها بمستوى عال من الدخل، وإنتقل فجأة من الحياة البدوية إلى حياة الترف المادي بكل جوانبه، كما تزايد عدد الوافدين إلى هذه البلدان للعمل بها وهم بعادات وتقاليد إجتماعية جديدة تختلف عما هو موجود في هذه المجتمعات، ونتيجة لهذه الطفرة المادية ولعملية النقل الحضاري السريع، حدث نوع من الخلل في التركيب الإجتماعي للمجتمع سيما في الأسرة، فقد تعددت حالات زواج من أجنبيات كما تغير شكل البناء الإجتماعي للأسرة ذاتها نتيجة لذاك.[2]

كما أن دول أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا ونظرا لما عرفته من تطور الهجرات إليها من جميع أرجاء المعمورة ممن ضاقت بهم مجتمعاتهم أو ضاقوا بها بسبب المشاكل الإجتماعية والمادية أو بسبب البحث عن فرص أفضل داخل مثل هذه البلدان، شهدت أيضا هذه الأخيرة موجات كبيرة من الزواج المختلط خاصة من أبناء الجيل الثاني والثالث ممن ولدوا وشبوا في هذه الدول.

ولو أخذنا مثال الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن أول جالية عربية مقيمة فيي هذا البلد هي سوريا وكذلك لبنان والتي تشهد إلى يومنا هذا إنتشار الزيجات المختلطة بين اللبنانيين والأمريكيين من الجنسين الرجال والنساء.

---

[1] - يوسف(عبدالفتاح محمد)، الزواج من أجنبيات و أثره على ابناء الخليج العربي، دا الفكرالعربي للطباعة و النشر،ط1،بيروت،1988،ص37

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة

كما أنه « وقبل عام 1914، كان الزيجات بين الأعراف المختلفة قد شاعت لدرجة دفعت الصحافة العربية إلى توجيه النصح بشأنها، وإن لم ينتشر الزواج بين الأديان المختلفة في ذلك الوقت، وقد أدت الزيادة في عدد النساء السوريات المهاجرات وفي عدد الكنائس والجمعيات إلى الإقلال من هذا الإتجاه، وإن لم تكن قد قضت عليه نهائيا. وكان العرف والدين معا يسمحان للرجال بحرية أكبر في إختيار زوجاتهم عن دون النساء، وحتى الحرب العالمية الثانية، بقيت النساء غير المتزوجات تحت رقابة العائلة التي كانت تسيطر على إختيارهن لأزواجهن وترتب لهن الزيجات التي تخدم مصالح العائلة »[1].

ولنعرج قليلا إلى المجتمع الجزائري، والذي عرف هو الآخر موجة من زيجات مختلطة تربط الجزائريين بالفرنسيين خاصة في فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر بسبب وجود المستوطنين الفرنسيين داخل البلد.وقد إمتدت جذور هذه الظاهرة منذ بداية القرن العشرين أي منذ الإنتداب الفرنسي للجزائر.

« فخلال الفترة الإستعمارية الفرنسية ما بين 1914-1918، أصبحت الزيجات والإرتباطات غير المنتظمة (غير القانونية) بين المسلمين الجزائريين أو مسلمي شمال إفريقيا ونساء غير مسلمات، أكثر إنتشارا بسبب تمكن الجزائريين من الحصول على حق المواطنة أو التجنس بالجنسية الفرنسية، وقد نتج عن هذه الحالة لوجود زيجات مختلطة وعلاقات حرة، مشاكل قانونية وقضائية، منها : وجود علاقات زواج غير منتظمة، وجود أطفال غير شرعيين، تبني ظواهر تعارض القواعد الإسلامية وحتى القوانين الفرنسية »[2].

لكن ما فتئت هذه الظاهرة في الإختفاء وإنخفض عدد الزيجات المختلطة خاصة في سنوات الثلاثينات أي فترة وجود المستوطنون الفرنسيون « حيث كان يعيش هؤلاء كطبقة متميزة عن باقية أبناء الجزائر من جميع نواحي الحياة، ويمكن القول أن هذا التمييز إتخذ شكل التفرقة العنصرية التي إتخذت من الإختلاف العرقي والثقافي أساسا لها (...) ومما يزيد في تأكيد العزلة الإجتماعية بين المستوطنين والجزائريين النتائج الواردة في بحث علمي أجراه أحد الإجتماعيين عن ظاهرة الزيجات المختلطة، حيث إستخلص من بحثه أن الأوروبيات في الجزائر لا يقبلن الزواج من الجزائريين، وأن معظم حالات الزيجات المختلطة التي بلغت 750 حالة سنة 1936 كان بين جزائريين وفرنسيين من سكان فرنسا ذاتها »[3].

كما أنه لم تسجل أي إحصائيات عن عدد الز يجات المختلطة بين الفرنسيين والجزائريين إلا إبتداءا من الحقبة التي يمكن حصرها في حوالي 1930، والسبب في ذلك كما قلنا سابقا، أن هذه الزيجات كانت تعتبر قبل هذه المرحلة حالات شاذة، وبما أن هذه الزيجات كانت تعتبر في ذلك الوقت ظاهرة خارقة للعادة، فقد كتب الكثيرون عن زواج "أحمد التيجاني" (Ahmed tedjani) وهو شاب غني مرابط في الجنوب الجزائري، والذي أحب خلال زيارته لباريس فتاة فرنسية تدعى الآنسة"بيكار" (Picard) وذلك سنة 1870 والتي كانا من المفروض أن يتزوجا .وإبتداءا من سنة 1830 بدأت بعض الإحصائيات عن الزواج المختلط تدون في البلكيات المدالس البلديات (المجالس البلدية)، حيث بدأت هذه الظاهرة تنتشر شيئا فشيئا .

ويمكن أن نبين عدد الزيجات المختلطة في الجزائر في الجدول الآتي ، والتي حصرناها من عام 1930 إلى سنة 1953، وهذه الإحصائيات تنصب كلها حول أكبر مدن الجزائر وهي : بون، قسنطينة، الجزائر ووهران.

[1] - إبراهيم(سمير)و إبراهيم(نبيل)، العرب في أمريكا، مؤسسة سجل العرب،القاهرة،1985،ص46.

[2]- Marchand(H), Kehil(M.C) et autres, le mariage Franco-Musulman, Librairie Ferraris, Alger, PP50

[3] - السويدي(محمد)،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984،ص39.

الجدول رقم (1) :

المدن	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953
بون	0-3	0-4	2-3	0-1	0-4	0-4	0-3	2-4	1-4	3-6	3-4	0-9	2-4	0-1	0-1	2-1	2-8	0-4	3-8	0-6	0-1	3-5	2-6	4-1
قسنطينة	/	/	0-3	0-1	1-1	1-2	1-5	2-1	2-1	3-12	2-5	1-3	2-2	1-0	1-6	0-0	1-3	0-2	2-6	3-8	0-6	2-6	1-5	4-5
الجزائر	/	/	/	/	/	/	/	/	/	26-18	22-29	3-5	3-8	6-6	10-8	8-8	9-14	10-20	6-21	9-21	8-19	10-15	11-17	12-20
وهران	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1-6	1-8	3-4	3-4	4-7	0-7	2-6	3-5	3-6	2-2	2-6	4-5	3-2	5-8	6-5

الفهرس